دراسات
DERASAT

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

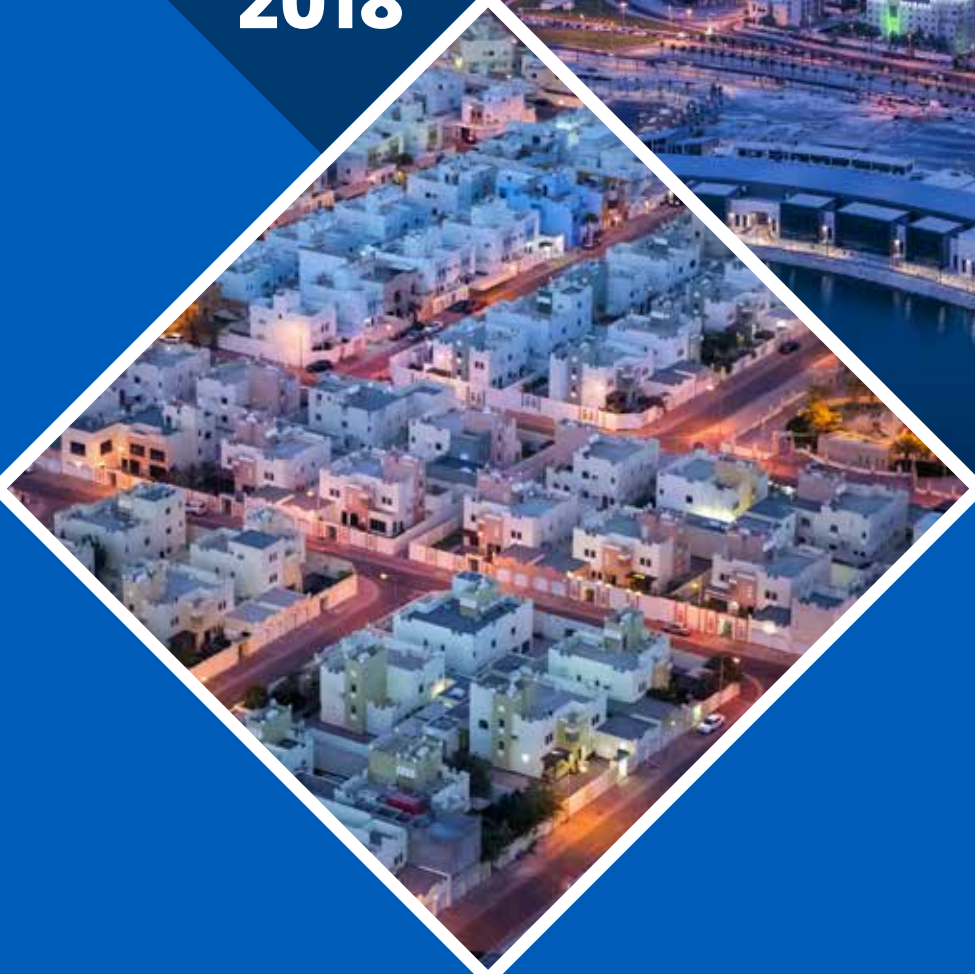

2018

التقرير الاستراتيجي السنوي

التقرير الاستراتيجي السنوي - 2018

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»

مدير التحرير

الدكتور أشرف كشك

المشاركون في التقرير

الدكتور أشرف كشك
مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية

الدكتور عمر العبيدلي
مدير إدارة البحوث والدراسات

الفهرس

افتتاحية التقرير 9

الخلاصة الاستراتيجية 11

القسم الأول: التطوّرات السياسية .. الانتخابات النيابية والبلدية في مملكة البحرين عام 2018م 17

1. تمهيد 19

2. وقائع العملية الانتخابية 19

3. قراءة في نتائج الانتخابات ودلالاتها 20

القسم الثاني: الاقتصاد البحريني عام 2018م 25

1. تمهيد 27

2. النفط والغاز 27

3. السياسة النقدية والميزانية العامة 33

4. الدخل القومي 40

5. تطوّرات أخرى مختارة 47

6. نظرة لعام 2019م وما بعد 49

القسم الثالث: الأمن والدفاع في مملكة البحرين والتطورات الإقليمية والاستراتيجية خلال عام 2018م 51

1. تمهيد 53

2. التهديدات الأمنية 53

3. القضايا الدفاعية 56

القسم الرابع: منجزات السياسة الخارجية البحرينية خلال عام 2018م 69

1. تمهيد 71

2. تحركات السياسة الخارجية البحرينية 71

3. مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي 78

4. التهديدات الإيرانية على أجندة الدبلوماسية البحرينية 80

5. رؤية مستقبلية حول الدبلوماسية البحرينية 82

افتتاحية التقرير

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد حتمت التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن العديد من النتائج أدت إلى تداخل الحدود الفاصلة بين مستويات الأمن الوطني والإقليمي والعالمي الأمر الذي يفرض تحديات هائلة على الدول، وبالنظر إلى تطور مفهوم الأمن الذي لم يعد مفهوماً عسكرياً وحسب فإنه قد بات ضروريا تحليل الجوانب المختلفة لذلك المفهوم من أجل تحديد آليات التعاطي والاستيعاب للمستجدات الأمنية.

وتأتي مبادرةُ مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دِراسات» بإصدار هذا التقرير الذي يقدم رؤية شاملة لأبرز النتائج السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، محاولةً جادة لمواجهة التحديات المختلفة التي شهدتها مملكة البحرين خلال عام 2018م، مع الإشارة لبعض التطورات الإقليمية التي تمثل أهمية لمملكة البحرين، بالإضافة إلى تناول أبرز منجزات السياسة الخارجية البحرينية.

ويعتمد منهج التقرير التركيز على القضايا المهمة بالنسبة لمملكة البحرين من خلال التعريف بواقع تلك القضايا ثم إيضاح تأثيرها على البحرين وصولاً إلى إظهار كيفية التعامل معها بشكل تحليلي من خلال صياغة رؤية استراتيجية متكاملة.

يتناول التقرير بشكل أساسي القضايا ذات الطابع الوطني بطريقة علمية وموضوعية، حيث يستند إلى حقائق وأحداث وأرقام موثقة، رأى مركز «دِراسات» أنه يتعين إبرازها من خلال هذا التقرير الذي يعكس أربعة أمور:

أولها: أن مملكة البحرين لديها مشروع إصلاحي متميز، ومن أحد جوانب ذلك المشروع تعزيز المشاركة السياسية، وهو ما عكسته الانتخابات النيابية والبلدية التي شهدتها المملكة في نوفمبر 2018م.

ثانيها: بالنظر إلى تراجع أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد البحريني تحديات، إلا أن أداء الاقتصاد الوطني -وعلى الرغم من تلك التحديات- كان إيجابياً خلال عام 2018م.

وثالثها: إن مملكة البحرين -كغيرها من دول المنطقة- تواجه العديد من التحديات الأمنية في ظل استمرار توتر البيئة الإقليمية التي تنعكس على أمن المملكة.

ورابعها: النشاط الملحوظ الذي شهدته الدبلوماسية البحرينية خلال العام 2018م استطاع التعبير عن قضايا مملكة البحرين بكفاءة واقتدار، ولا بد من القول إن قيادة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه للدبلوماسية قد منحها زخما أكبر، ومصداقية أكثر، وهو الأمر الذي أسفر عن تأييد العديد من دول العالم لقضايا المملكة، بالإضافة إلى الإشادة بالمشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

يسرنا في مركز البحرين للدرسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دِراسات»، أن نقدم هذا التقرير ليكون إضافة بناءة، يقف عند المحطات الاستراتيجية التي مرت بها مملكة البحرين في العام 2018م، ويتناولها بالتحليل العميق والشامل، ويشير إلى منجزات مملكة البحرين، في ظل قيادة صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة أعز الله ملكه.

د. عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس الأمناء

الخلاصة الاستراتيجية

من خلال استعراض التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، فضلاً عن تطورات السياسة الخارجية البحرينية خلال عام 2018م تتمثل الخلاصة الاستراتيجية للتقرير فيما يلي:

1. التطورات السياسية

1. أسفرت الانتخابات النيابية والبلدية التي شهدتها مملكة البحرين في عام 2018م عن عدة نتائج مهمة منها أن التغيير الذي شهده المجلس النيابي حيث تم انتخاب ثلاثة نواب فقط من المجلس النيابي السابق ما يعني حدوث تغيير في المجلس الجديد بنسبة 92% ولم يكن ذلك سوى نتيجة للمناخ الذي أجريت فيه تلك الانتخابات واتسم بالشفافية الكاملة والإشراف القضائي على الانتخابات، فضلاً عن الوجود الإعلامي والأمني المتميز خلال تلك الانتخابات.

2. فوز المرأة بستة مقاعد في الانتخابات النيابية، ومع تعيين تسع سيدات في مجلس الشورى فإن العدد الإجمالي لتمثيل المرأة في السلطة التشريعية قد ارتفع ليصل إلى 15 سيدة ما نسبته 18,75% من إجمالي نواب السلطة التشريعية في المملكة، وكان التطور الأبرز هو فوز السيدة فوزية زينل برئاسة مجلس النواب كأول إمرأة في تاريخ الحياة النيابية في مملكة البحرين ترأس مجلسا منتخبا الأمر الذي يعد إنجازاً للمرأة البحرينية والعربية عموماً.

3. المشاركة الشبابية اللافتة سواء من حيث زيادة عدد الشباب اللذين كان لديهم حق التصويت، حيث بلغوا 50 ألفا من الفئة العمرية ما بين 20 إلى 30 عاماً، وقد حرص هؤلاء الشباب على التطوع من أجل المشاركة في تنظيم العملية الانتخابية الأمر الذي يعكس دلالة مهمة للغاية وهي عمق الانتماء الوطني لدى هؤلاء الشباب الذين أدركوا أن المشاركة بالإدلاء بأصواتهم في ذلك والمساهمة في عملية التنظيم يعد حقاً لوطنهم عليهم.

2. الاقتصاد

1. يعد إطلاق برنامج التوازن المالي أحد أهم مستجدات الاقتصاد البحريني خلال عام 2018م ويتضمن البرنامج وضع خطة منهجية لموازنة الميزانية العامة في عام 2022، وخفض الدين العام.

2. خلال عام 2018م تم إطلاق عدد من المشاريع الجديدة لتنمية الاقتصاد خلال السنوات القادمة حيث يتوقع زيادة إنتاج مملكة البحرين من قطاع البتروكيماويات المتقدمة بنسبة 40% ، فضلاً عن اكتشاف مملكة البحرين حقلاً يحتوي على 20 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، و80 مليار برميل من النفط الصخري وقد تم بدء العمل من أجل تحديد قابلية النفط والغاز للاستخراج.

3. سوف يعتمد أداء الاقتصاد البحريني خلال عام 2019م والسنوات التالية له على عدة عوامل أهمها أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن مدى قدرة المملكة على معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ما يسهم في تنفيذ برنامج التوازن المالي، بالإضافة إلى قابلية النفط والغاز للاستخراج من الحقل الجديد بتكلفة منخفضة لدعم تنفيذ رؤية المملكة 2030.

3. القضايا الأمنية والدفاعية

3.1. القضايا الأمنية

1. أن مملكة البحرين لاتزال مستهدفة من جانب إيران خاصة بعد نجاح التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن في إجهاض المشروع الإيراني، الأمر الذي حدا بإيران لمحاولة بث الفرقة بين النسيج الوطني الواحد داخل مملكة البحرين من خلال الحسابات الوهمية التي أعلنت الأجهزة المعنية الكشف عنها في المملكة، فضلاً عن دعم الجماعات الإرهابية داخل المملكة.

2. في ظل ما حققته البحرين من إنجازات متميزة على صعيد الحكومة الإلكترونية فقد لوحظ أنها كانت مستهدفة من خلال عدد من الهجمات الإلكترونية التي استهدفت عدة جهات حكومية.

3. انتهاج وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية في مملكة البحرين استراتيجية أمنية متكاملة تناسب طبيعة التهديدات الأمنية التي واجهت المملكة سواء من خلال تحقيق عدد من الضربات الاستباقية تجاه أنشطة الجماعات الإرهابية، أو إيلاء عملية زيادة قدرات أفراد الأمن أهمية كبيرة من خلال ورش العمل والدورات التدريبية في هذا الشأن، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الأمني مع العديد من الدول.

3.2. القضايا الدفاعية

1. أن مملكة البحرين استطاعت أن تواكب أحدث الأسلحة في العالم لرفع قدراتها الدفاعية في مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي الراهنة.

2. لوحظ أن عام 2018م قد شهد العديد من التدريبات المشتركة سواء بين الأجهزة الأمنية والدفاعية في مملكة البحرين أو بين أجهزة الأمن البحرينية ونظيراتها في الدول الأخرى، الأمر الذي أكسبها المزيد من الخبرة، خاصة العمل ضمن بيئات عمل مختلفة لمواجهة أي تهديدات طارئة.

3. نجحت البحرين في تقوية شراكاتها الدفاعية مع الدول الكبرى المؤثرة في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن علاقة البحرين مع حلف شمال الأطلسي «الناتو» ضمن مبادرة إستانبول التي أطلقها حلف الناتو عام 2004م وتتضمن العديد من مجالات التعاون الأمنية والدفاعية.

4. السياسة الخارجية

1. وجود إجماع من جانب كل الدول التي استهدفتها الدبلوماسية البحرينية خلال عام 2018م على الرفض القاطع للتدخلات الخارجية في شؤون مملكة البحرين وكذلك رفض تهديد سلامتها وسيادتها بل التأكيد أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن منطقة الخليج العربي والأمن القومي العربي، بل والأمن العالمي، ومن ثم فإنه لن يسمح بتهديد أمن المملكة بأي شكل من الأشكال.

2. خلال اللقاءات التي شهدتها الدبلوماسية البحرينية لوحظ إشادة مسؤولي العديد من الدول بالمشروع الإصلاحي صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه وما تضمنه من أسس رصينة لبناء دولة عصرية تمزج بين إرث الماضي وعراقة الحاضر وتطلعات المستقبل ذلك المشروع الذي تمت ترجمته إلى واقع ملموس في العديد من

المجالات التي تم تصنيف البحرين فيها ضمن أفضل مؤشرات على مستوى العالم في العديد من المجالات كما اتضح من خلال رصد حصاد الدبلوماسية البحرينية خلال العام 2018م.

3. توطيد العديد من دول العالم علاقاتها مع مملكة البحرين وإشادتهم بالدور الذي تنهض به المملكة ضمن أمن الخليج والأمن الإقليمي والأمن العالمي، بالإضافة إلى دورها المهم في تعميق الشراكات مع الدول والمنظمات الكبرى في العالم وهو ما تضمنته العديد من التصريحات الرسمية لمسؤولي دول العالم بشكل صريح ومنها أن المملكة قد لعبت دوراً مهماً كجسر بين الصين وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

4. على الرغم من أهمية القضايا التي تضمنتها الدبلوماسية البحرينية خلال العام 2018م فإن التهديدات الإيرانية تجاه مملكة البحرين خاصة ودول الخليج عموماً كان لها النصيب الأكبر خلال ذلك العام من خلال إبراز العديد من الأدلة التي تعكس تلك التهديدات وهو الأمر الذي أسفر عن تأييد كبير لوجهة النظر البحرينية وهو ما اتضح سواء من خلال التصريحات الرسمية لمسؤولي بعض الدول أو الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول بالفعل من خلال قطع علاقاتها مع إيران.

5. وجود تأييد كبير من جانب الدول التي استهدفتها الدبلوماسية البحرينية خلال العام 2018م لكل الإجراءات التي تتخذها مملكة البحرين للحفاظ على أمنها سواء من حيث تصنيف بعض الجماعات ضمن الجماعات الإرهابية أو آليات التعامل مع تلك الجماعات وفقاً للقانون والدستور.

القسم الأول:

التطورات السياسية .. الانتخابات النيابية والبلدية في مملكة البحرين عام 2018م

1. تمهيد

تضمن ميثاق العمل الوطني الذي يعد المرتكز الرئيس للمشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، العديد من القضايا التي تستهدف بناء دولة عصرية ومن بينها الفصل الخامس الذي تم تخصيصه للحياة النيابية في مملكة البحرين، وأكد أن الحياة النيابية هي أحد أوجه تكريس الممارسة الديمقراطية في المملكة، فضلاً عما تضمنه الميثاق من تطوير لطبيعة السلطة التشريعية ذاتها من خلال اقتراح الأخذ بنظام المجلسين كما هو معمول به في العديد من الديمقراطيات العريقة في العالم.

ومن ناحية ثانية فقد خصص دستور مملكة البحرين فصلاً كاملاً عن «السلطة التشريعية» يوضح كافة النصوص المتعلقة بتلك السلطة واختصاصاتها وآليات عملها وعلاقتها بالسلطة التنفيذية.

وتأسيساً على ما سبق فقد شهدت مملكة البحرين خلال عام 2018م إجراء الانتخابات النيابية والبلدية التي تعد أحد التطورات المهمة سواء بالنظر إلى وقائع العملية الانتخابية، أو ما أسفرت عنه من نتائج، وهو ما يعرض له هذا القسم.

2. وقائع العملية الانتخابية

صدر الأمر الملكي رقم 36 لسنة 2018م بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم في جدول الانتخابات للحضور إلى مقار لجان الاقتراع والفرز لاختيار ممثليهم لعضوية مجلس النواب وذلك يومي 24 نوفمبر 2018م والأول من ديسمبر 2018م في حالة الإعادة، ويومي 20 نوفمبر 2018م والسابع والعشرين من الشهر ذاته في حال الإعادة للبحرينيين في الخارج، وذلك في خامس انتخابات نيابية وبلدية تشهدها مملكة البحرين منذ العام 2002م وقد بلغ من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في مختلف أنحاء مملكة البحرين 365467 ناخباً وناخبة، لاختيار 40 نائباً لمجلس النواب و30 للمجلس البلدي من بين 430 مرشحاً ومرشحة (293 لمجلس النواب) و(137 للمجالس البلدية) لمدة أربع سنوات هي الفترة من 2019م وحتى 2022م (40 لجنة فرعية و14 لجنة عامة) موزعة على محافظات البحرين الأربع.

وحرصاً على نجاح العملية الانتخابية ورغبة في توفير الأجواء المناسبة للتصويت فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات أهمها ما يلي:

1. تحقيقاً للشفافية الكاملة فقد كان هناك حرص على وجود مراقبين وطنيين ولم يكن ذلك في انتخابات عام 2018م فحسب بل منذ أول انتخابات عام 2002م وقد بلغ عدد هؤلاء المراقبين خلال الانتخابات التي أجريت عام 2018م حوالي 231 مراقباً يمثلون أربع جمعيات من منظمات المجتمع المدني في المملكة وهي الجمعية البحرينية للشفافية وجمعية الحقوقيين البحرينية وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى وكلاء المرشحين المسجلين رسمياً والمكلفين بالقيام بمهام عملهم ومنها الرقابة في الوقت ذاته على وقائع العملية الانتخابية، حيث تواجدوا داخل اللجان الانتخابية وخارجها، وتعد فرق المراقبة تلك أكبر عدد يشارك في الانتخابات البرلمانية في مملكة البحرين، وقد تمثلت المهمة الأساسية لهؤلاء المراقبين في مراقبة العملية الانتخابية، ولم يتم رصد أي مخالفات خلال تصويت المواطنين في تلك الانتخابات.
2. الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية وذلك خلال مراحلها المختلفة من خلال تشكيل اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات برئاسة وزير العدل وعضوية 7 قضاة، من ناحية ثانية فقد تم عرض جداول الناخبين في اللجان الإشرافية بالمحافظات الأربع على مدى سبعة أيام حيث تمكن الناخبون المدرجون في الجداول الانتخابية

من تصحيح أسمائهم وبياناتهم سواء عبر الموقع الإلكتروني للانتخابات أو من خلال زيارة المراكز الإشرافية التابعة لمحافظاتهم ومن خلال مركز الاتصال للانتخابات.

3. مبادرة الشباب للتطوع من أجل المشاركة في تنظيم العملية الانتخابية وفي هذا الإطار قال رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني و المدير التنفيذي لانتخابات 2018 المستشار نواف حمزة أنه «يوجد 5000 طلب تطوع لتنظيم الانتخابات وتم توظيف 2480 شخصا لهذا الغرض» ويعكس ذلك دلالة مهمة للغاية وهي عمق الانتماء الوطني لدى هؤلاء الشباب الذين أدركوا أنه يتعين عليهم ليس فقط المشاركة بالإدلاء بأصواتهم في ذلك الواجب الوطني وإنما المساهمة في عملية التنظيم ذاتها حتى لو تتطلب ذلك البقاء لساعات طويلة وما يتطلبه ذلك من جهد يرونه حقاً لوطنهم عليهم.

4. الوجود الإعلامي والأمني المتميز، حيث تمكنت أجهزة الإعلام بمختلف أنواعها من نقل الصورة الصحيحة عن مسار الانتخابات ووقائعها من أرض الواقع، ومن ذلك تفاعل الصحف المحلية مع هذا الحدث المهم من خلال عناوين بعض المقالات التي كان منها «خطوة مهمة في مسيرة العمل الوطني»، "يوم الوطن "، "عدم المشاركة يعد تقصيراً في حق الوطن ".

الجدير بالذكر أن هيئة التشريع والرأي القانوني المسؤولة عن إدارة وتنظيم العملية الانتخابية قد قامت بتدشين حملة إعلامية بعنوان «نلبي الواجب» وقد شهدت تفاعلاً جماهيرياً كبيراً للغاية، كما شهدت الانتخابات حضور 120 إعلامياً من خارج المملكة، فضلاً عن ممثلي 80 وكالة أنباء وقناة تلفزيونية عربية ودولية، بالإضافة إلى أن الحضور الأمني كان ضمانة أساسية لسلامة العملية الانتخابية من خلال توفير البيئة الملائمة للإدلاء بالأصوات بحرية وشفافية.

وانطلاقاً من كون آلية الانتخابات هي إحدى أهم الآليات الديمقراطية وأنها تعد حجة دامغة تجاه من يتذرع بأي ادعاءات تجاه نظام الحكم فإن العديد من العمليات الانتخابية في العالم غالباً ما تكون هدفاً من جانب القوى التي تقف حجر عثرة أمام مسيرة التطور والتقدم وهو ما شهدته مملكة البحرين بالفعل حيث أعلنت المصادر الرسمية في المملكة أنه تم رصد 41 ألف رسالة تم إرسالها إلى الناخبين من جانب قوى خارجية تضمنت معلومات مغلوطة عن قوائم الناخبين إلا أن وعي المواطنين كان له الغلبة حيث إن مستوى المشاركة يعكس تصميم وإرادة أبناء مملكة البحرين على أداء ذلك الواجب الوطني بحرية وقناعة كاملة بشأن اختياراتهم، والجدير بالذكر هنا أن السلطات الأمنية المعنية تولت التحقيق في ذلك الأمر.

3. قراءة في نتائج الانتخابات ودلالاتها

"التغيير، وزيادة تمثيل المرأة، والظهور الشبابي" عناوين ثلاثة يمكن من خلالها وصف نتائج الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت في مملكة البحرين خلال عام 2018م.

فعلى صعيد التغيير لوحظ إعادة انتخاب ثلاثة نواب فقط من المجلس السابق ما يعني أن تلك الانتخابات قد أسفرت عن تغيير نسبته 92% وهذا أمر له دلالة مهمة للغاية، وهي حرص الناخبين على اختيار أعضاء جدد، إذ رأى جموع الناخبين أن الأعضاء الجدد لديهم القدرة على التعامل مع التحديات الجديدة التي تواجهها مملكة البحرين على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وعلى صعيد زيادة تمثيل المرأة فقد استحوذت على 6 مقاعد من مقاعد المجلس النيابي بزيادة معدلها 100% عن المجلس النيابي السابق الذي كان يضم 3 سيدات فقط، وفي أعقاب الأمر الملكي بتعيين 9 سيدات في مجلس الشورى فإن تمثيل المرأة البحرينية في السلطة التشريعية عموماً قد بلغ 15 سيدة بنسبة قدرها 18,75%، وفوز 6 سيدات في المجلس النيابي

الحالي يعد العدد الأكبر من السيدات اللائي وصلن لمقاعد المجلس منذ عام 2002م، بل والأهم هو الزيادة الملحوظة في الأصوات التي حصلت عليها بعض ممن فزن في تلك الانتخابات، فقد بلغت - وفقاً للمصادر الرسمية - حوالي 5000 صوت، وهناك سيدتان حازتا على مقعدين في المجلس النيابي خلال الجولة الأولى من الانتخابات في كل من المحافظة الشمالية والمحافظة الجنوبية، ولتلك المؤشرات دلالتان:

الأولى: أنها ترجمة لقدرات المرأة سواء من الناحية التعليمية أو القيادية من خلال تقلدها العديد من المناصب التي أثبتت فيها جدارة ملحوظة خاصة أن كل السيدات اللائي فزن في تلك الانتخابات لا ينتمين لأي من الجمعيات السياسية، ولكنهن ترشحن بشكل فردي، الجدير بالذكر أن 39 سيدة خضن المنافسة الانتخابية من بين 293 مرشحاً.

الثانية: التطور في النظرة المجتمعية للمرأة والقناعة بقدرتها على تولي المهام مع الرجل على حد سواء، تلك القناعة قد انطلقت من واقع المرأة البحرينية التي تستحوذ على 53% من نسبة العاملين في القطاع الحكومي و5% من المناصب الوزارية و23% من المناصب القيادية و30% في منصب مدير إدارة و59% نسبة العاملات البحرينيات في الوظائف التخصصية، و لعل التطور الأبرز كان فوز إحدى النائبات وهي السيدة فوزية زينل برئاسة مجلس النواب خلال الجلسة الإجرائية الأولى التي عقدها مجلس النواب، حيث حصلت على 25 صوتا من إجمالي 40 صوتاً، بينما حصل ممثلو الجمعيات السياسية على منصب نائبي الرئيس، ويعد هذا نجاحاً إضافياً يضاف للمرأة البحرينية حيث تعد أول رئيس منتخب لمجلس نيابي في مملكة البحرين، وهو الأمر الذي أشار إليه صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في برقية بهذه المناسبة بالقول «إن انتخاب أول امرأة في تاريخ مجلس النواب رئيساً للمجلس يعد نقلة حضارية وإنجازاً تعتز به مملكة البحرين التي عملت بشكل دائم على دعم وتمكين المرأة البحرينية حتى وصلت إلى قمة السلطة التشريعية».

وفي أعقاب الإعلان عن فوزها برئاسة المجلس النيابي قالت زينل «نتطلع إلى العمل كفريق جماعي من أجل خدمة مملكة البحرين وشعبها»، ولم يكن لهذا الحدث صداه في الداخل البحريني فحسب بل في الخارج أيضاً حيث منحت شبكة إعلام المرأة العربية السيدة فوزية زينل رئيس مجلس النواب لقب أفضل إنجاز سياسي للمرأة العربية خلال عام 2018م وقد ارتكزت معايير الاختيار على ثلاثة أمور:

الأول: أنها ترشحت في دورتين سابقتين لعضوية المجلس النيابي وعلى الرغم من عدم الفوز فإنها كان لديها إصرار وإرادة قوية على تحقيق الفوز وهو ما تحقق بالفعل.

الثاني: أنها تعد شخصية إعلامية وسياسية وأكاديمية حيث إنها تقلدت عدة مناصب تنفيذية في مجال الإعلام، كما أنها حصلت على عدد من الدرجات العلمية، بالإضافة إلى نشاطها البارز في العمل المجتمعي.

الثالث: استمرار التواصل مع جمهورها من خلال المنصات الافتراضية بشكل منتظم وكذلك التواصل مع الناخبين من خلال اللقاءات التي عقدتها لهذا الغرض.

وعلى صعيد الظهور الشبابي: فقد عكست الانتخابات زيادة لافتة لنسبة الشباب الذين لديهم حق التصويت وذلك مقارنة بالانتخابات السابقة، فقد كان هناك حوالي 50 ألف شاب وشابة لديهم حق التصويت في تلك الانتخابات من الفئة العمرية التي تتراوح بين 20 و30 سنة.

ومع أهمية تلك النتائج الثلاث المهمة فقد عكست الانتخابات النيابية والبلدية التي شهدتها مملكة البحرين عدداً من الدلالات المهمة على النحو التالي:

1. زيادة عدد المرشحين: في الانتخابات النيابية والبلدية حيث تقدم 430 مرشحاً منهم 293 للانتخابات النيابية و137 لانتخابات المجالس البلدية وذلك مقارنة بـ419 مرشحاً في الانتخابات النيابية والبلدية، بينهم 266 مرشحاً للانتخابات النيابية، و153 مرشحاً ومرشحة لانتخابات المجالس البلدية. ولعل الأمر المثير للاهتمام هو زيادة حدة المنافسة داخل الدوائر الانتخابية ذاتها حيث شهدت بعض الدوائر تنافس 17 مرشحاً ومرشحة.

2. ارتفاع نسبة المشاركة حيث تشير المصادر الرسمية إلى أن نسبة التصويت في تلك الانتخابات قد بلغت 67% وتعد أعلى من نسبة المشاركة خلال عام 2014 التي بلغت 53% في الانتخابات النيابية، فضلاً عن بلوغ نسبة المشاركة ما يقارب 70% في انتخابات المجالس البلدية لعام 2018م، ولا شك أن لذلك دلالة مهمة وهي قناعة الناخب بأهمية إيصال صوته لمن يستحق في تلك الانتخابات باعتبارها واجباً وطنياً من ناحية والثقة في سلامة ونزاهة وشفافية العملية الانتخابية من ناحية ثانية، فضلاً عن القناعة الراسخة لدى الناخب البحريني بأهمية ومحورية المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه وأن تعزيز المشاركة هي أحد جوانب تنفيذ ذلك المشروع بما يعكسه ذلك الأمر من توافق وطني حول مضامين المشروع الإصلاحي وأهميته الاستراتيجية بالنسبة لمملكة البحرين.

3. زيادة نسبة مشاركة المرأة البحرينية: من أبرز النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات النيابية والبلدية زيادة نسبة مشاركة المرأة البحرينية بشكل ملحوظ فقد بلغ عدد المرشحات 47 مرشحة من بينهن 39 لمجلس النواب و8 للمجلس البلدي ويعد العدد الأكبر منذ الانتخابات النيابية عام 2002م التي بلغ عدد المرشحات خلالها 8 سيدات، بينما ارتفع ذلك العدد إلى 18 في عام 2006م وفي عام 2010م بلغ 9 سيدات، أما في عام 2014م فقد بلغ 13 مرشحة، ولا شك أن زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية أمر يعكس معاني ثلاثة، الأول هو قناعة المرأة البحرينية بتوافر الإطار الدستوري والقانوني الذي يمكنها من تقلد مناصب رفيعة في مؤسسات مملكة البحرين بالمساواة الكاملة مع الرجل ولعل ما تضمنه ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين وتعديلاته عام 2012م يعكس مدى الاهتمام الذي حظيت به المرأة بما يمكنها من العمل جنباً إلى جنب مع الرجل على قدم المساواة دون أدنى تمييز. أما المعنى الثاني أن تلك المشاركة المتميزة للمرأة تعكس مدى تطور المجتمع البحريني ذاته خاصة بالنسبة لمستوى التعليم الذي بدأته المرأة في المملكة منذ عام 1899م وكذلك التطور الاجتماعي ليؤكد بما لايدع مجالاً لأدنى شك أن مملكة البحرين تعد نموذجاً يمزج بين الأصالة والمعاصرة. والمعنى الثالث هو تغير توجهات المجتمع بالنسبة للمرأة من حيث زيادة الثقة بقدراتها على تبوء أرفع لمناصب جنباً إلى جنب مع الرجل وهو ما لوحظ خلال عملية التصويت وهو الأمر الذي أكده صاحب الجلالة الملك المفدى خلال إلقاء الخطاب السامي في افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس للمجلس الوطني بالقول: «وهنا أخص بالذكر ما تتولاه المرأة البحرينية، المحافظة على هويتها الوطنية وتقاليدها الأصيلة، من دور طليعي ساهم في تشكيل الصيغة العصرية والمتحضرة لدولتنا المدنية، متجاوزين بذلك مرحلة التمكين والدعم والمطالبة بالحقوق، إلى مرحلة نشهد فيها حضوراً متقدماً ومسؤولاً للمرأة البحرينية، تتمتع فيها بحقوقها الإنسانية كاملة وتعمل مع أخيها الرجل على قاعدة من الشراكة المتوازنة في البناء التنموي، وهو أمر ليس بغريب عليها، فهي الرائدة والمربية»، الجدير بالذكر أن المرأة البحرينية مثلت حوالي 50% من الكتلة الانتخابية خلال الفصول التشريعية السابقة.

4. تنوع انتماءات المرشحين في الانتخابات: وفقاً للمصادر الرسمية البحرينية فقد شاركت 7 جمعيات سياسية بمرشحيها في تلك الانتخابات، بالإضافة إلى المستقلين، ولم يكن هناك أي قيود على أي جمعية للمشاركة.

5. زيادة حدة المنافسة الانتخابية ولعل إجراء جولة إعادة في معظم الدوائر الانتخابية يؤكد هذا الأمر، حيث أسفرت الجولة الأولى من الانتخابات التي أجريت في الرابع والعشرين من نوفمبر 2018م عن حسم 9 مقاعد نيابية كان نصيب المرأة منها مقعدين، بينما أجريت جولة الإعادة في الأول من ديسمبر 2018م وأسفرت عن فوز 31 نائباً بينهم أربع سيدات.

ومع التسليم بأهمية الدلالات السابقة فإن الانتخابات النيابية والبلدية تعد تطوراً نوعياً في مسيرة التحديث في مملكة البحرين ضمن المشروع الإصلاحي الشامل لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه وهو ما أكده مؤشران على سبيل المثال لا الحصر:

الأول: إشادة العديد من الدول بمسار العملية الانتخابية ونتائجها ومن ذلك، التغريدة التي أوردها -وزير الخارجية السعودي آنذاك عادل الجبير-وقال فيها: «إن نسبة المشاركة التي وصفت بالأعلى في تاريخ البلاد تؤكد بما لايدع مجالاً للشك وحدة الشعب البحريني وثقته بقيادته، وأن نتائج الانتخابات النيابية والبلدية في مملكة البحرين ونسبة المشاركة بمثابة الرفض القاطع من الشعب البحريني للتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية».

الثاني: استطلاع الرأي الذي أجراه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دِراسات» على عينة من المستطلعة أراؤهم رأيهم من الذكور والإناث بلغت 3345 فرداً بكل محافظات المملكة أعمارهم من 20 سنة فما فوق، قد كشف عن عدد من النتائج أهمها أن 83% من العينة أكدوا أن الدافع وراء مشاركتهم في تلك الانتخابات هو أنها واجب وطني.

ومع أهمية الانتخابات النيابية وما أسفرت عنه من نتائج مهمة للغاية ليس فقط على صعيد تعزيز المشاركة السياسية وتنفيذاً للمشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه بل بالنظر إلى المهام الملقاه على عاتق السلطة التشريعية التي يمكن إجمالها بشكل عام في قضيتين محوريتين:

القضية الأولى: أنه في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها مملكة البحرين في الوقت الراهن - كغيرها من دول المنطقة -بسبب تراجع أسعار النفط- فإن السلطة التشريعية سوف يكون منوطاً بها مناقشة التشريعات التي من شأنها تنفيذ التوجه المالي للدولة ومواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه مملكة البحرين عموماً والتي أشار إليها جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه خلال الخطاب السامي في افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس للمجلس الوطني حيث أشاد جلالته بنتائج الانتخابات النيابية قائلاً: «جاءت نتائجها لتؤكد مجدداً على متانة التجربة الديمقراطية وصلابة الإرادة الشعبية المتطلعة لخير البحرين»، وخلال الخطاب ذاته أكد جلالته عددا من الأهداف التي تسعى المملكة لتحقيقها ومنها تحقيق التوازن المالي من خلال اعتماد برنامج محدد المعالم، فضلاً عن أهمية استقطاب الاستثمارات العالمية والوطنية، الأمر الذي يتطلب من أعضاء السلطة التشريعية مراعاة أولويات العمل الوطني والمتطلبات المستقبلية».

أما القضية الثانية: فهي: أنه في ظل الاستهداف الدائم لمملكة البحرين فإنه يقع على عاتق السلطة التشريعية تفعيل «الدبلوماسية البرلمانية» التي تعمل جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية الرسمية للدولة في إيضاح التحديات الأمنية التي تواجهها المملكة وكيفية مواجهتها.

القسم الثاني:
الاقتصاد البحريني عام 2018م

1. تمهيد

شهد الاقتصاد البحريني العديد من التحولات الإيجابية خلال عام 2018م حيث شهدت أسعار النفط العالمية تحسناً ملحوظاً، كما أنجزت مملكة البحرين عدداً من المشاريع المربحة محلياً، منها اكتشاف حقل نفطي كبير قد يغير مستقبل البحرين الاقتصادي بشكل جذري. إلا أنه من ناحية أخرى فقد واجه الاقتصاد البحريني عدداً من التحديات منها مواجهة صعوبات في الموازنة العامة، الأمر الذي استدعى إطلاق برنامج توازن مالي بدعم كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

ونتيجة لهذه التحديات، فقد شهد أداء الاقتصاد البحريني انكماشاً في بداية عام 2018م وكان هناك تباين في أداء القطاعات الرئيسة للاقتصاد البحريني، فسجل كل من قطاع التشييد وقطاع الصناعات نمواً ملحوظاً، بينما انكمش قطاع التجارة وقطاع الفنادق والمطاعم؛ فيما شهد قطاع الاتصالات والمواصلات وقطاع الخدمات المالية نمواً طفيفاً. وعلى الرغم من هذه التحديات فقد تمكنت مملكة البحرين من تحقيق مرتبة متقدمة في معدل التنمية البشرية، إذ انتقلت من المرتبة 47 إلى 43 عالمياً.

ويسلط هذا التقرير الضوء على مستجدات الاقتصاد البحريني خلال عام 2018م من خلال رؤية تحليلية موضوعية، كما يتناول التقرير التوقعات لعام 2019م وما بعده.

وبداية ينبغي التأكيد أنه في التقارير الاقتصادية السنوية غالباً ما يتم استعراض إحصائيات الحسابات القومية أولاً، واستعراض تفاصيل قطاعات مختارة لاحقاً. ولكن في حالة مملكة البحرين في عام 2018م ومن أجل التعرف على بيانات الناتج المحلي الإجمالي، ينبغي أولاً تناول موضوعين محوريين، هما قطاع النفط والغاز، والميزانية العامة؛ ومن ثم النظر في تفاصيل إحصائيات الحسابات القومية.

2. النفط والغاز

ترتكز الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 على تنويع الاقتصاد وخفض الاعتماد على النفط. وعلى الرغم من التقدمات الملحوظة التي حققتها المملكة في هذا المجال، فإن الاقتصاد لا يزال معتمداً بشكل أساسي على النفط. وأهم مؤشر متعلق بقطاع النفط هو السعر العالمي، الذي تحدده عوامل خارج سيطرة مملكة البحرين أو أي دولة أخرى، يتناول هذا القسم التوجهات العامة للسعر العالمي للنفط أولاً، ومن ثم يتضمن تحليلاً للمستجدات المحلية في قطاع النفط والغاز لدى مملكة البحرين.

2.1. الأسواق العالمية

يعرض شكل 2.1.1 لأسعار النفط العالمية للفترة 2000-2018. وتشير البيانات إلى استمرارية التوجه الإيجابي في أسعار النفط منذ بداية عام 2016م عندما وصلت الأسعار إلى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات (تقريباً 30 دولاراً للبرميل).

شكل 2.1.1: السعر العالمي للنفط الخام (مؤشر برنت)، 2000-2018

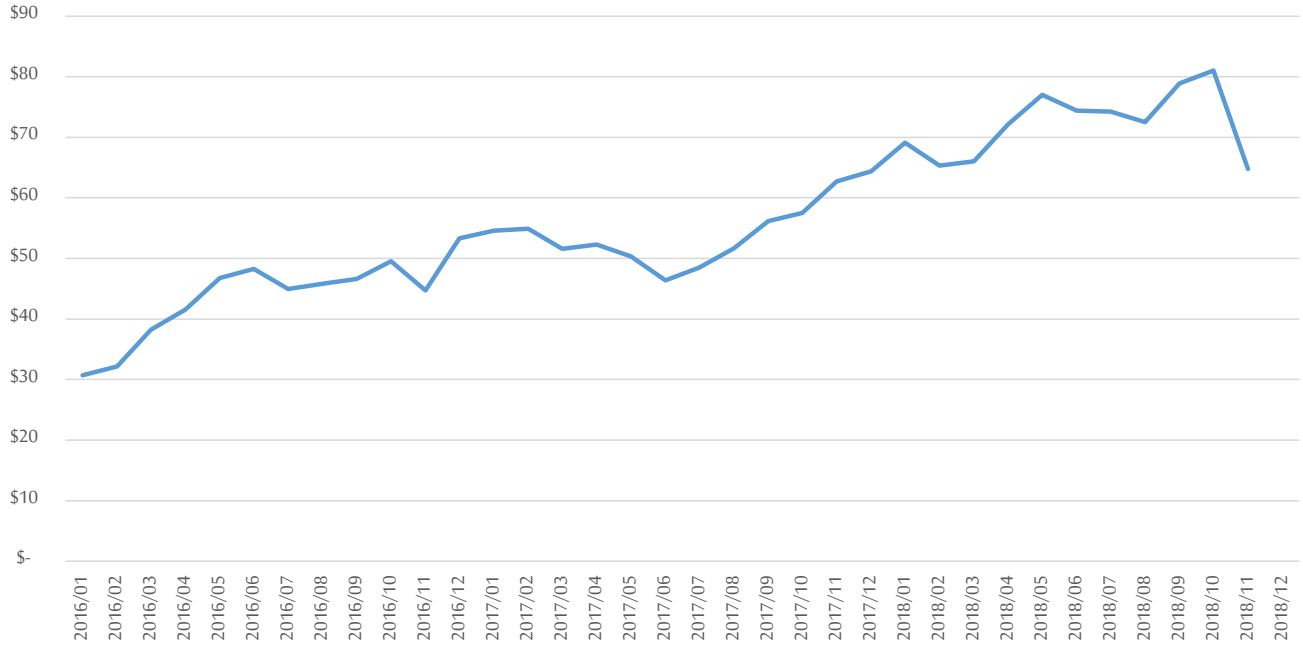

المصدر: إدارة الطاقة الأمريكية

ويعرض شكل 2.1.2 بيانات 2016-2018 لإيضاح التغيرات الشهرية التي شهدها سعر النفط العالمي خلال عام 2018م وبالتحديد، ارتفع السعر العالمي من 69 دولاراً في شهر يناير 2018م إلى 81 دولاراً في شهر أكتوبر 2018 م تدريجياً، إلا أنه تراجع بشكل حاد خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018م ووصل إلى تقريباً 55 دولاراً في نهاية العام.

يعود الارتفاع المستدام في أسعار النفط في الفترة من يناير وحتى أكتوبر 2018م بالأساس إلى ارتفاع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط حيث تعهّد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب خلال حملة الانتخابات الرئاسية في عام 2016 م بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران حيث اعتبره «اتفاقاً سيئاً» لا يخدم المصالح الأمريكية، وفي مايو عام 2018م أعلن الرئيس ترمب الانسحاب رسمياً من الاتفاق النووي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط لسببين:

شكل 2.1.2: السعر العالمي للنفط الخام (مؤشر برنت)، 2016-2018

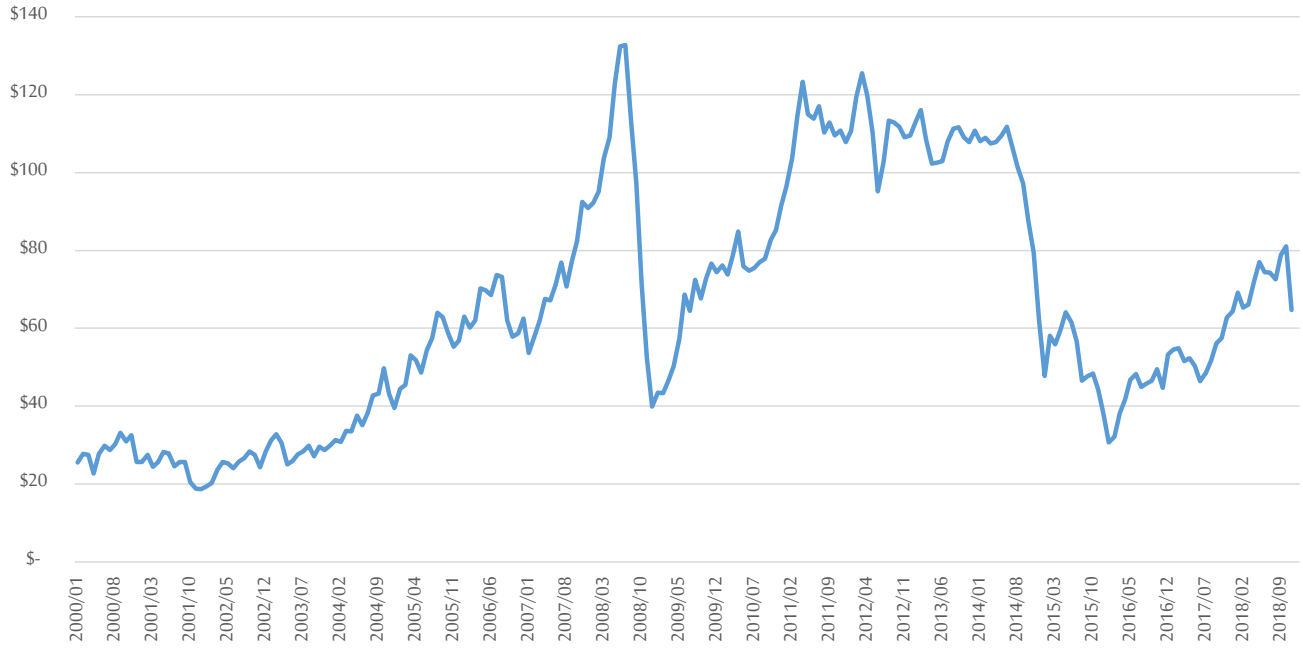

المصدر: إدارة الطاقة الأمريكية

الأول: أدى قرار ترمب إلى سيادة مخاوف من احتمال أن تشهد منطقة الشرق الأوسط توترات على خلفية ذلك القرار خاصة إذا أعلنت إيران المضي قدماً في تطوير طاقة نووية للأغراض غير السلمية الأمر الذي من شأنه التأثير على إنتاج وإمدادات النفط، كما حدث في كل من ليبيا وسوريا والعراق منذ بداية ما أطلق عليه «الربيع العربي».

أما السبب الثاني فهو: السعي لإجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات، أعاد ترمب فرض العقوبات الاقتصادية عليها مجدداً ابتداءً من شهر نوفمبر 2018م وترتكز العقوبات على حظر النفط الإيراني، ما يؤدي إلى خفض معروض النفط العالمي، ومن ثم إلى ارتفاع في الأسعار.

وبشكل موازٍ لهذه التطورات الجيوسياسية، كانت هناك تطورات اقتصادية خلقت ضغطاً سلبياً على أسعار النفط. ففي عام 2018م شهد العالم تصعيداً في الحرب التجارية بين دول رئيسة، منها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي وغيرها. ففرضت الولايات المتحدة تعرفة ملحوظة (10%) على واردات الصلب والألومنيوم، كما فرضت تعاريف جديدة على الصين. وهدد الرئيس ترمب بالانسحاب من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (التي تحظى الولايات المتحدة بعضويتها مع كل من كندا والمكسيك) «NAFTA»، كما هدد بفرض تعاريف جديدة على واردات السيارات من الاتحاد الأوروبي. كما فرض تعاريف مضاعفة على تركيا ضمن ممارسة ضغوط بشأن موضوع القس الأمريكي أندرو برنسون الذي كان سجيناً في تركيا وتم الإفراج عنه لاحقاً.

وولّدت هذه المناورات حالة من التشاؤم حول الاقتصاد العالمي، وسادت توقعات بشأن تراجع في الطلب للنفط. ولكن كان أداء الاقتصاد الأمريكي والأسواق المالية الأمريكية قوياً للغاية حتى نهاية الربع الثالث من العام 2018م ما حد من شعور المضاربين بالتشاؤم. ولكن في نهاية عام 2018م تغيرت النظرة المستقبلية للاقتصاد الأمريكي من حالة إيجابية إلى حالة سلبية، في ظل قرار المصرف المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) برفع أسعار الفائدة للمرة الرابعة في عام 2018م وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهد البيت الأبيض عدداً من التوترات السياسية، مع استقالة عدد من كبار المسؤولين، أبرزهم وزير الدفاع جيمس ماتيس، وساهمت هذه العوامل في تراجع أسعار النفط الذي حدث في نهاية عام 2018م.

وتنبغي الإشارة إلى تطور آخر خلال عام 2018م وهو إثارة الكونجرس الأمريكي لإجراءات رفع دعوى ضد دول منظمة أوبك وشركائها منذ نهاية عام 2016م (روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق)، بدعوى التلاعب في الأسعار العالمية. وأشار ترمب في عدد من تغريداته إلى دعمه لهذا الموقف، لاسيما في الفترة ما قبل الانتخابات الأمريكية حيث ساد لدى ترمب قناعة مفادها أن ارتفاع أسعار النفط - ومن ثم أسعار الوقود في المحطات الأمريكية - من شأنه أن يحد من فرص فوز حزبه (الجمهوريون) في تلك الانتخابات.

وهذا تطور مقلق حسب منظور الدول المصدرة للنفط، حيث كان الاتفاق بين دول أوبك وشركائها على «موازنة المعروض العالمي» فعّالاً للغاية من ناحية رفع أسعار النفط، وتفادي حرب الأسعار حيث بلغ النفط تقريباً 30 دولاراً للبرميل في بداية عام 2016م وقد تكون تلك المناورة مجرد ورقة ضغط تستخدمها الولايات المتحدة في الساحة الدولية، لاسيما أنها أصبحت تصدر النفط بعد نهوض قطاع النفط الصخري الأمريكي، ولكنها قد تعكس محاولة جادة لإجراء تغيير جذري في أسواق النفط العالمية.

2.2. المشاريع المحلية الجديدة

كان أهم مشروع محلي جديد لمملكة البحرين خلال عام 2018م اكتشاف حقل جديد، يحتوي على 80 مليار برميل نفط تقريباً (مقارنة بـ 125 مليون برميل في حقل البحرين الحالي)، و20 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. ويوجد الحقل على الساحل الغربي لدى البحرين، إذ يعد حقلاً بحرياً.

ولايعد النفط الموجود في الحقل تقليدياً، بل إنه نفط صخري، وسوف تتطلب عملية استخراجه توظيف أحدث تكنولوجيات النفط الصخري. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد حالياً أية حقول نفطية صخرية بحرية مفعّلة، وبالتالي قد تضطر البحرين إلى أن تطور تكنولوجيات جديدة للاستفادة من اكتشافها.

وثّق الاكتشاف عددٌ من الشركات الاستشارية الدولية، كما أنها صنفت الحقل تحت فئة «P50» بشكل أولي، ما يعني أن احتمال وجود نفط قابل للاستخراج بسعر معقول هو 50% على الأقل. ولأجل التأكد من كمية النفط القابل للاستخراج، والتكلفة المتوقعة لذلك، بدأت الشركات الاستشارية بحفر آبار استكشافية في عام 2018م بهدف توفير صورة دقيقة في نهاية عام 2019م وفي حالة نجاح تلك التجارب، قد يكون هناك مردود اقتصادي كبير بالنسبة لمملكة البحرين. فعلى الأرجح، سيتم تصدير النفط كنفط خام، أو تكريره ثم تصديره. بينما سيتم استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة محلياً، حيث إن البحرين تعتمد على الغاز الطبيعي لمحطات الكهرباء؛ وأيضاً لتعزيز إنتاج شركة ألبا، التي تمتلك أكبر مركز متكامل في العالم لصهر الألمنيوم.

وبشكل موازٍ لهذا الاكتشاف، عملت مملكة البحرين خلال عام 2018م على ثلاثة مشاريع طويلة المدى في مجال النفط والغاز.

أولاً: دُشن في شهر نوفمبر 2018م خط أنابيب جديد يربط مملكة البحرين بالمملكة العربية السعودية، حيث سيكون بديلاً للخط السابق، الذي تجاوز عمره 70 عاماً. ويتصف الخط الجديد بميزتين الأولى: ابتعاد الخط عن المناطق السكنية، على عكس الخط السابق الذي كان عرضة للعديد من التهديدات الأمنية، والثانية: ارتفاع الطاقة الاستيعابية للخط الجديد بنسبة 40% مقارنة بالخط السابق، من 250 ألف برميل يومياً إلى 350 ألف برميل يومياً. الأمر الذي سوف يمكّن البحرين من تعزيز وارداتها للنفط الخام من المملكة العربية السعودية، التي تشكل المادة الخام الأساس لمنتجات البحرين البترولية في مصفاة سترة.

ثانياً: من أجل اغتنام الفرصة التي يقدمها خط الأنابيب الجديد، كانت مملكة البحرين في عام 2018م على وشك استكمال مشروع تحديث المصفاة، الذي سيرفع طاقة الإنتاج من 265 ألف برميل يومياً إلى 360 ألف برميل يومياً.

ثالثاً: استكملت مملكة البحرين مشروع محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال، وهي محطة بحرية بالقرب من جزيرة المحرق. وتتميز المحطة بطاقة استيعابية حجمها 0.8 مليار قدم مكعب يومياً، مقارنة باستهلاك البحرين الحالي، الذي يبلغ تقريباً 1.5 مليار قدم مكعب يومياً. وستبدأ العمليات في عام 2019م وستقدم شركة أدنوك الإماراتية أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال. وتم بناء المحطة بسبب التزايد في الطلب للغاز الطبيعي في مملكة البحرين، مع النمو السكاني وتوسعة ألبا، ونظراً لاستهلاك أغلبية احتياطات الغاز الطبيعي المحلية.

2.3. الإنتاج المحلي

يعرض شكل 2.2.1 إنتاج الغاز في مملكة البحرين، الذي يشتمل على الغاز الطبيعي والغاز المصاحب. وشهد إنتاج الغاز الطبيعي ارتفاعاً خلال عام 2018م إذ ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 1.6%، والغاز المصاحب بنسبة 2.5%.

شكل 2.2.1: إنتاج الغاز (مليون قدم مكعب) 2017، 2018

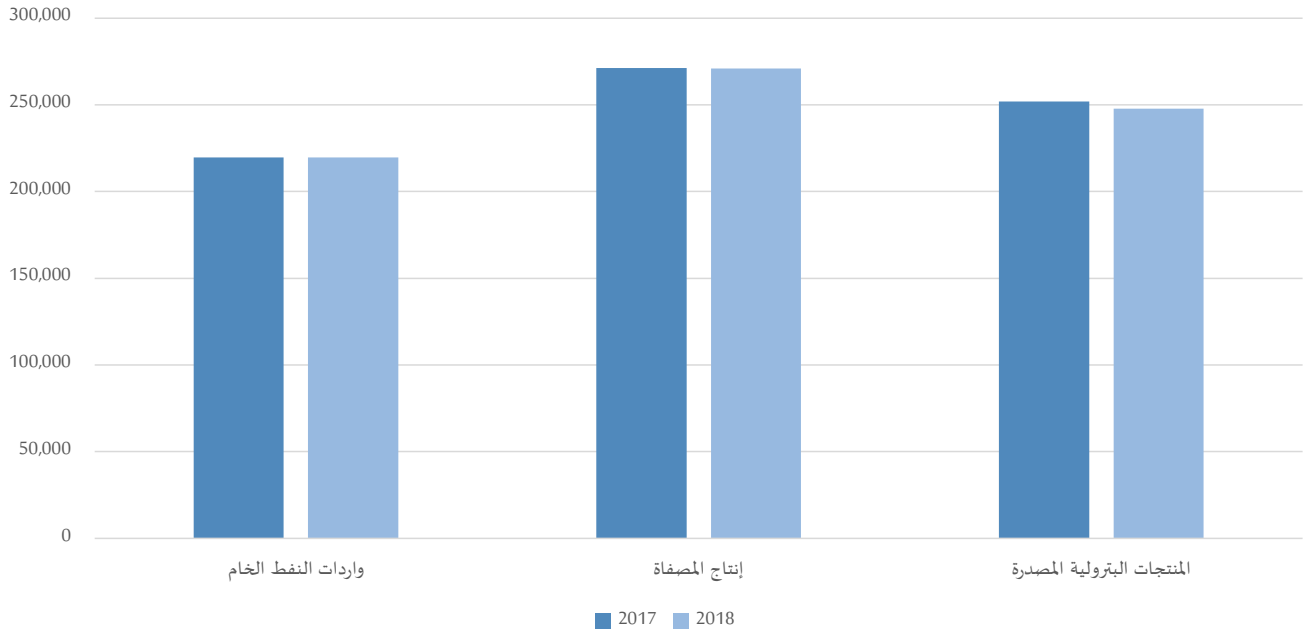

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

ويعرض شكل 2.2.2 إنتاج النفط الخام المحلي، الذي يتكون من إنتاج حقل البحرين، وحصة البحرين (50%) من إنتاج حقل أبو سعفة بالمملكة العربية السعودية. خلال عام 2018م تراجع إنتاج النفط الخام بنسبة 1.5% مقارنة بعام 2017م فتراجع إنتاج حقل البحرين بنسبة 4.8%، بينما تراجع إنتاج حقل أبو سعفة بنسبة 0.6%؛ بسبب التراجع الطبيعي في إنتاج أي حقل نفطي.

شكل 2.2.2: إنتاج النفط الخام (براميل يومياً)، يناير-سبتمبر 2018

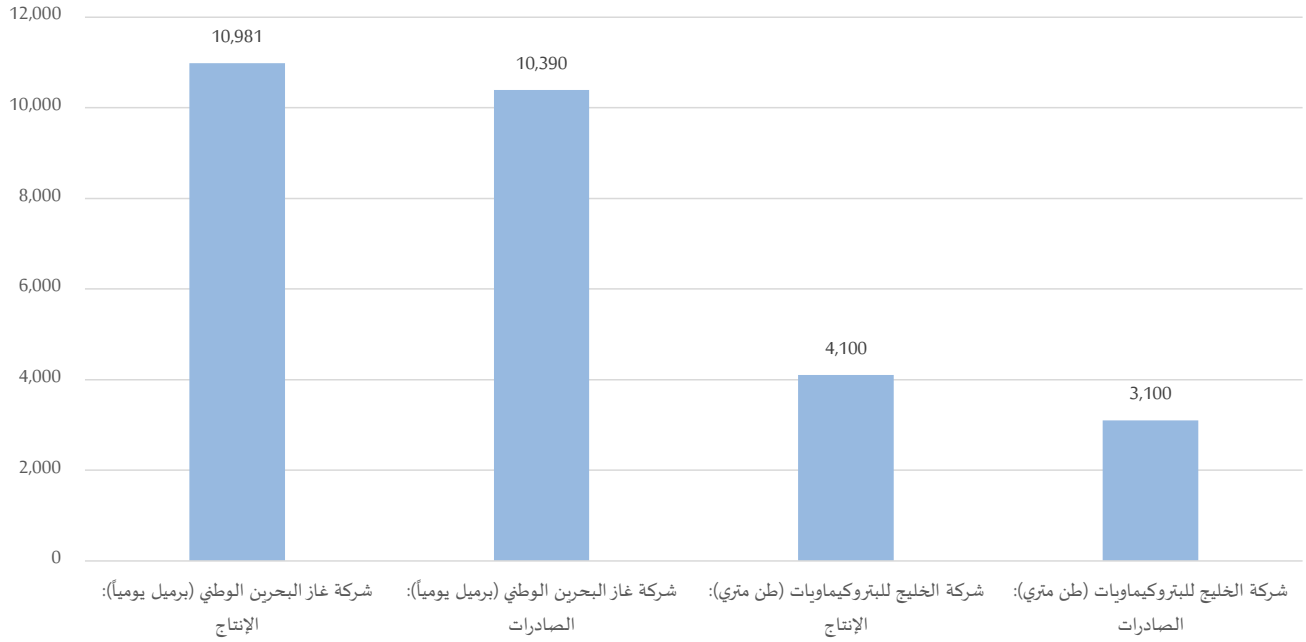

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

استمرت مملكة البحرين في عام 2018م في استيراد النفط الخام من المملكة العربية السعودية عبر خط أنابيب النفط، وتكرير تلك الواردات في المصفاة، ومن ثم تصدير أغلب المنتجات البترولية الصادرة من المصفاة.

شكل 2.2.3: استيراد وتصدير النفط (براميل يومياً) 2017، 2018

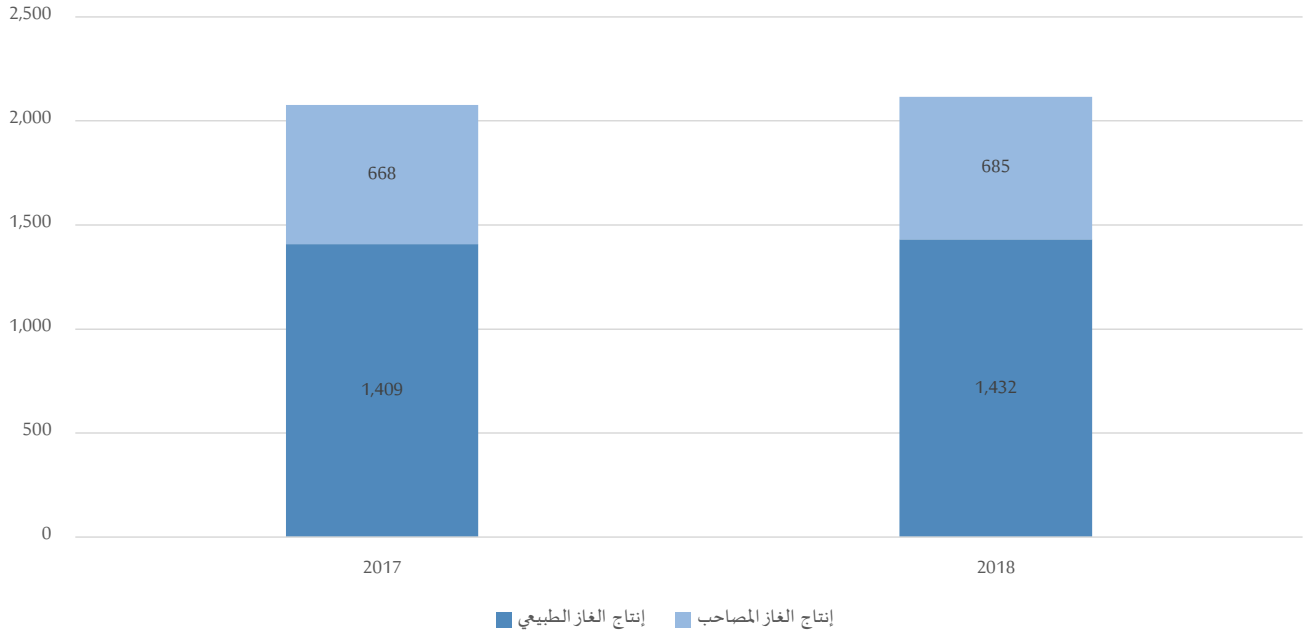

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

ويعرض شكل 2.2.3 إحصائيات تلك الأنشطة، التي مرت بتراجعات طفيفة، بلغت 2% تقريباً على الأرجح بسبب التراجع الطبيعي في إنتاج النفط السعودي. ويعرض شكل 2.2.4 إنتاج الشركتين البحرينيتين شركة غاز البحرين الوطني (Banagas)، وشركة الخليج للبتروكيماويات (GPIC).

شكل 2.2.4: إنتاج شركة غاز البحرين الوطني وشركة الخليج للبتروكيماويات، 2018

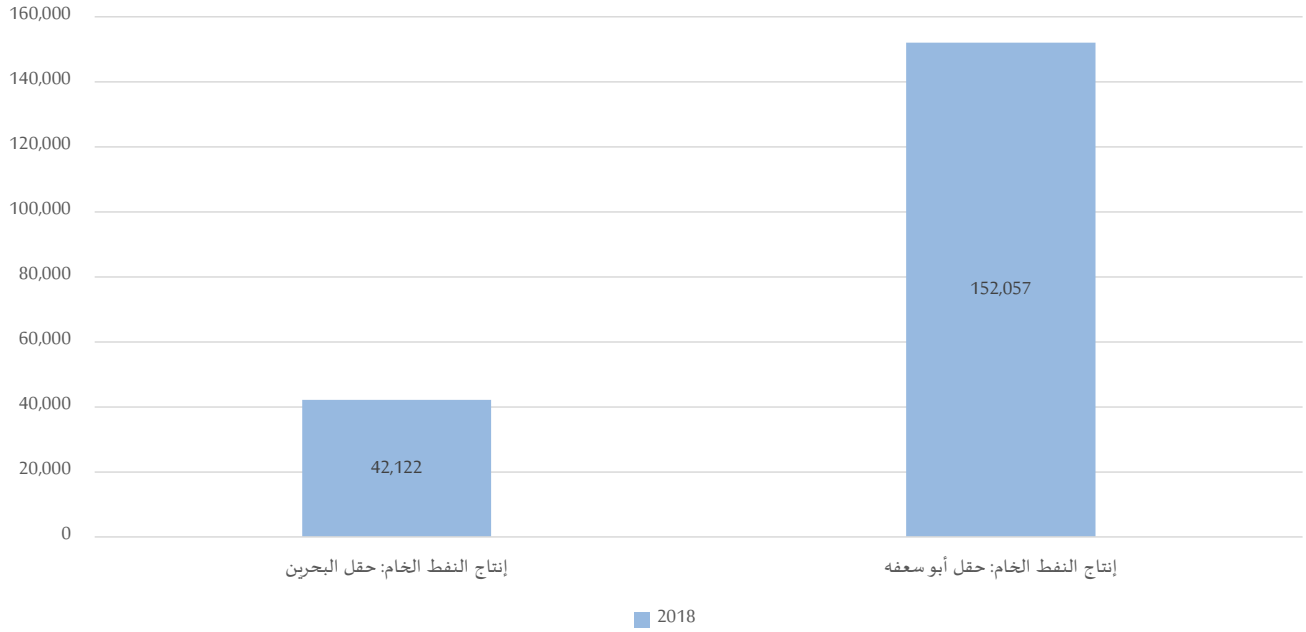

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

وخلال عام 2018م ارتفع إنتاج شركة «Banagas» حوالي (14.4%) وكذلك تصديرها بنسبة (15.6%).

وخلاصة ما سبق لم يشهد الإنتاج المحلي أي تغييرات كبيرة خلال عام 2018م مقارنة بالسنة السابقة، ولكن عموماً برز تراجع سلبي طفيف للغاية ويعكس ذلك على الأرجح التراجع الطبيعي في إنتاج المنشآت النفطية.

3. السياسة النقدية والميزانية العامة

تتصف كل الاقتصادات بعلاقة قوية بين الميزانية العامة وميزان التجارة. ولكن في حالة مملكة البحرين، فإن هذه العلاقة تبدو أكثر صلابة، وذلك بسبب اعتماد كلٍ من الميزانية العامة وميزان التجارة على إنتاج وأسعار النفط، ويتناول هذا القسم موضوع الميزانية العامة، وميزان التجارة، ومن ثم برنامج التوازن المالي الذي أُطلق في عام 2018م.

3.1. الميزانية العامة

على مدى العشرين عاماً الأخيرة، كان عام 2009م أول عام شهدت فيه مملكة البحرين عجزاً في ميزانيتها العامة. وفي عام 2014م، بعد بداية أزمة أسعار النفط، ازدادت التحديات التي تواجهها الموازنة العامة بسبب اعتماد الإيرادات العامة على إيرادات النفط والغاز، التي تشكل تقريباً 80% من الإيرادات العامة. لذا، أطلقت مملكة البحرين سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى تعزيز وتنويع الإيرادات العامة، وإلى خفض الإنفاق. وفي هذا الإطار، في عام 2018م استمرت البحرين في مواجهة تحدي العجز في ميزانيتها العامة، كما واصلت تنفيذ إصلاحاتها المالية، وتطوير إصلاحات جديدة.

شكل 3.1.1: الميزانية العامة لدى مملكة البحرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2019

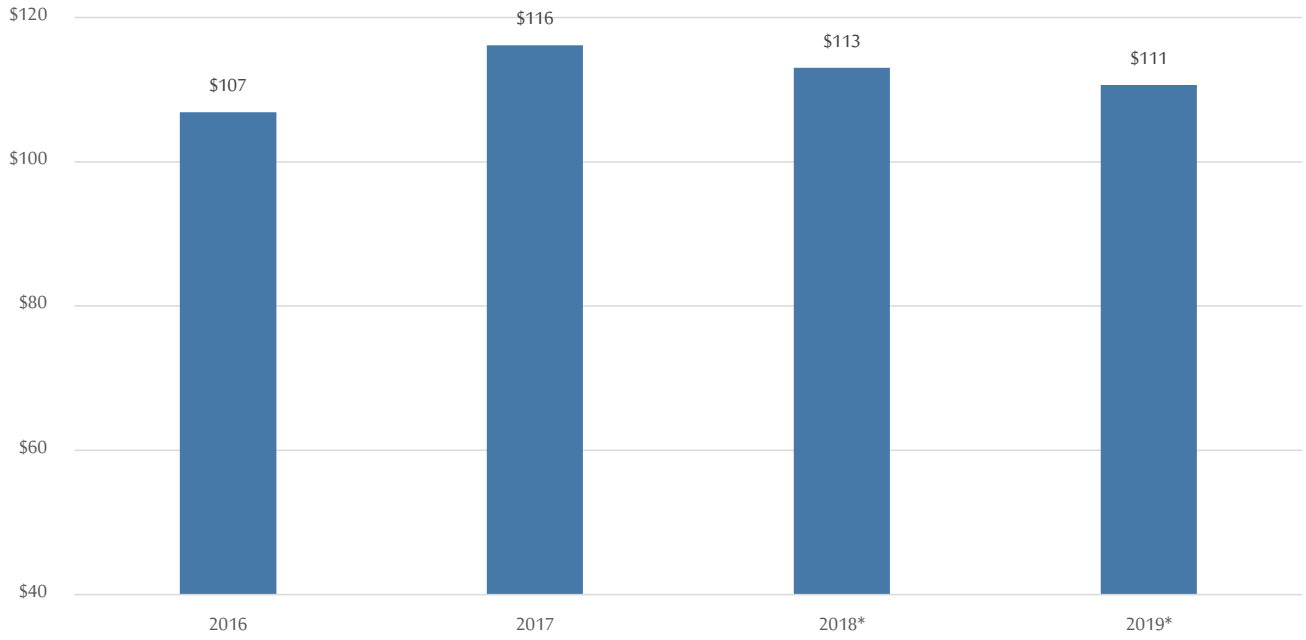

المصدر: صندوق النقد الدولي؛ ملاحظات: إشارة * تعني توقعاً

يعرض شكل 3.1.1 الميزانية العامة للفترة 2016-2019، حيث تمثل بيانات 2018 و2019 توقعات صندوق النقد الدولي. والأرقام سالبة لأن الإيرادات العامة أقل من الإنفاق العام. ويدل الشكل على التالي:

أولاً: حجم العجز في الميزانية العامة ملحوظ، إذ بلغ 15.1% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وفي عام 2018م من المتوقع أن يبلغ العجز 11.6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: تمكنت مملكة البحرين من تحقيق تحسن ملحوظ في ميزانيتها العامة خلال عام 2018م يساوي تقريباً 3.5%. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بسبب إصلاحات البحرين المالية، وليس فقط بسبب التحسن العام في أسعار النفط. وعلى سبيل المثال، في عام 2018م استمرت مملكة البحرين في سياسة خفض الدعم للسلع الأساسية، كالطاقة والوقود.

ولكن من الجدير الانتباه إلى أن مملكة البحرين واجهت صعوبات في تنفيذ بعض السياسات التقشفية الأخرى خلال عام 2018م وبالتحديد، إلى الآن، لم تتوصل وزارة الصناعة والتجارة إلى قرار نهائي حول جدول رسوم تسجيل السجلات التجارية الذي أُطلق في عام 2017م إذ لازال الحوار مستمراً بين الوزارة والقطاع الخاص. كما تمت مراجعة إصلاحات نظام التقاعد مرات عدة بسبب رفض مجلس النواب لمسوداته الأولى.

ثالثاً: على الرغم من هذا التحسن النسبي في الميزانية العامة، فإنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من الإصلاحات لضمان مستقبل البحرين الاقتصادي.

شكل 3.1.2: سعر برميل النفط المطلوب لموازنة الميزانية العامة، 2016-2019

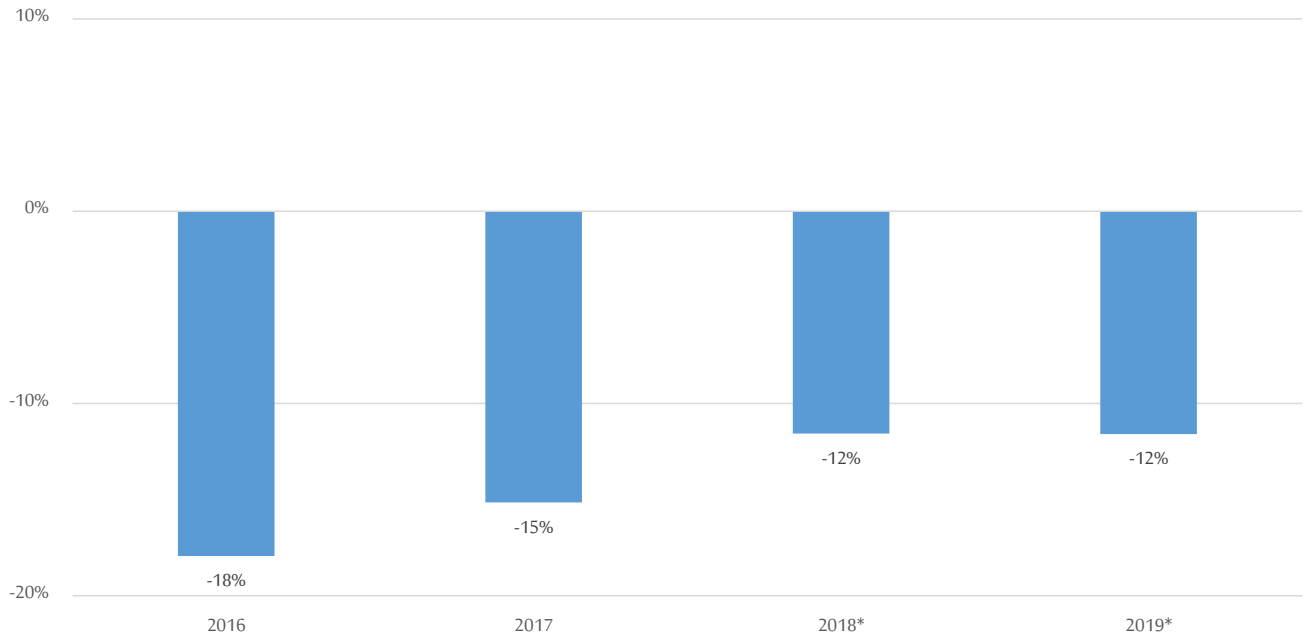

المصدر: صندوق النقد الدولي؛ ملاحظات: إشارة * تعني توقعاً

وتنعكس هذه النقاط الثلاث في شكل 3.1.2، الذي يعرض سعر برميل النفط المطلوب لموازنة الميزانية العامة لأربع دول خليجية. ففي عام 2017م بلغ السعر المطلوب لموازنة ميزانية مملكة البحرين 116$، الذي هو أعلى من السعر الحقيقي للنفط بشكل ملحوظ، وينعكس أيضاً في العجز في الميزانية العامة. وفي عام 2018م من المتوقع أن يبلغ السعر المطلوب لموازنة الميزانية العامة 113$، الذي سيمثل تراجعاً عن السنة الماضية. وعلى الرغم من توقع حدوث تحسن إضافي في البحرين في عام 2019م فإنه لا يمثل تحسناً كافياً لتحقيق أهداف البحرين الاقتصادية طويلة المدى، لاسيما الرؤية الاقتصادية 2030. ولكن هذه التوقعات تسبق برنامج التوازن المالي، الذي ستتم مناقشته لاحقاً.

شكل 3.1.3: الدين العام لدى مملكة البحرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2019

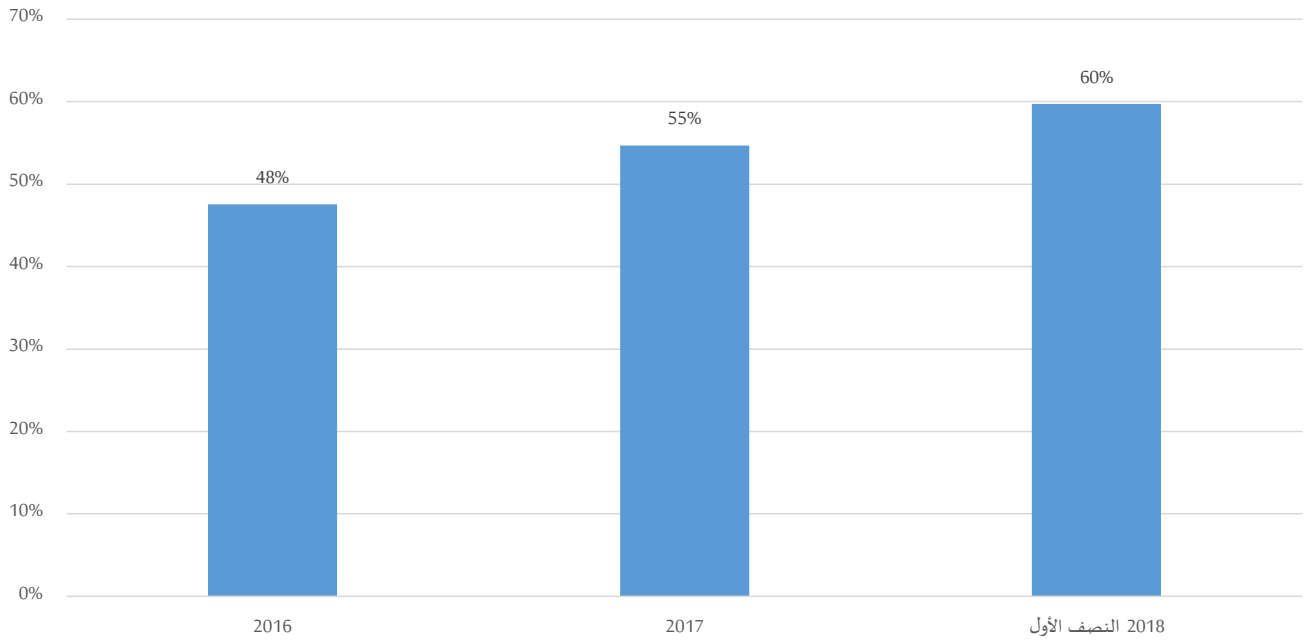

المصدر: صندوق النقد الدولي؛ ملاحظات: إشارة * تعني توقعاً

يعرض شكل 3.1.3 الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد هذه البيانات أهمية إجراء إصلاحات مالية في مملكة البحرين، إذ بلغ الدين العام 90% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م ومن المتوقع أن يبلغ 95% في عام 2018م وأن يتجاوز 100% في عام 2019م. وتنبغي الإشارة إلى أن الارتفاع في الدين العام في الفترة 2016-2017 كان 8.9%، بينما في الفترة 2017-2018، من المتوقع أن يبلغ 4.5%، وهو تقريباً نصف الارتفاع السابق. وهذا التغير له دور في تفسير التطورات في الدخل القومي التي ستتم مناقشتها لاحقاً.

3.2. ميزان التجارة

في عام 2018م استمرت مملكة البحرين في سياسة ربط عملتها بالدولار الأمريكي، كما استمرت سيطرة النفط على صادرات البحرين السلعية. يعرض شكل 3.2.1 صادرات مملكة البحرين النفطية كنسبة من الصادرات السلعية للفترة 2016-2018. ارتفعت النسبة من 55% في عام 2017م إلى 60% في النصف الأول من عام 2018م ويؤكد ذلك أهمية الاستمرار في تنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030، لتنويع قاعدة الاقتصاد البحريني.

شكل 3.2.1: صادرات مملكة البحرين النفطية كنسبة من الصادرات السلعية، 2016-2018

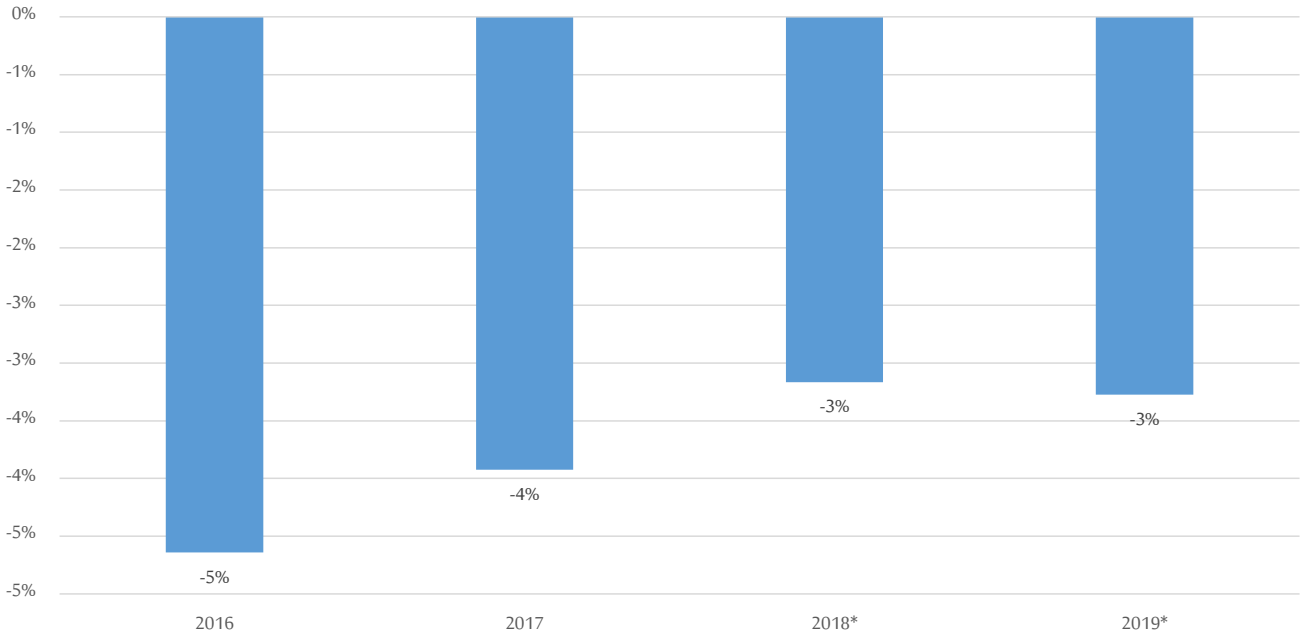

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ويعرض شكل 3.2.2 الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فخلال العشرين عاماً الأخيرة، لم تحقق مملكة البحرين عجزاً في حسابها الجاري قبل عام 2015م عندما تراجعت أسعار النفط. واستمرت العجوزات، ولكنها انخفضت حجماً، ومن المتوقع أن يبلغ العجز 3.2% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م.

شكل 3.2.2: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2019

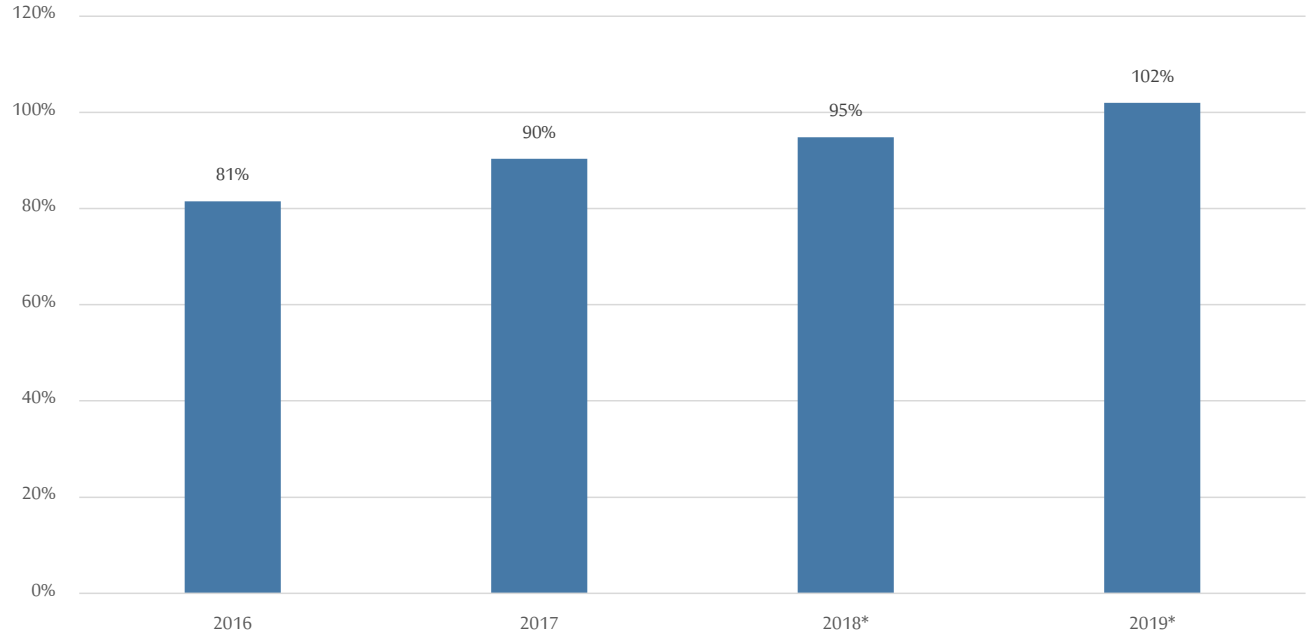

المصدر: صندوق النقد الدولي؛ ملاحظات: إشارة * تعني توقعاً

شكل 3.2.3: مؤشر (2016.01 = 100) قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات عالمية، 2016-2018

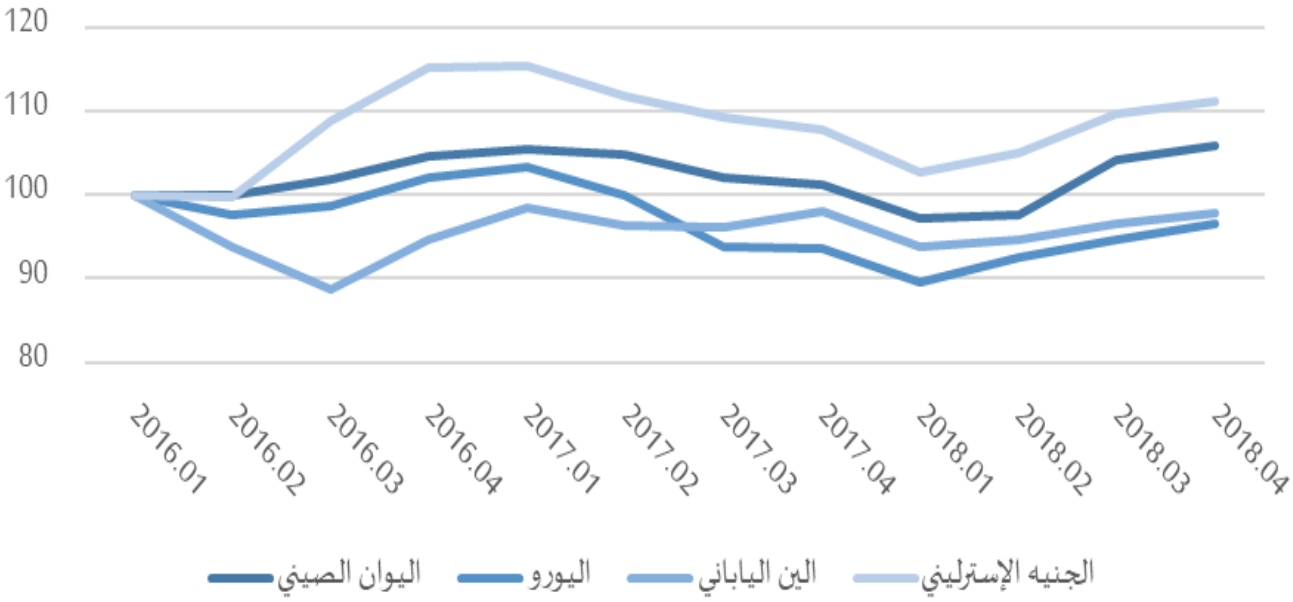

المصدر: صندوق النقد الدولي

يعرض شكل 3.2.3 قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات عالمية (الجنيه الإسترليني، الين الياباني، اليورو، اليوان الصيني). وارتفعت قيمة الدولار مقابل كل هذه العملات في عام 2018م بنسبة 8% تقريباً. فكان الاقتصاد الأمريكي ينمو، ما دفع المصرف المركز (الاحتياطي الفدرالي) إلى رفع أسعار الفائدة، لحماية الاقتصاد من تضخم في أسعار المستهلك.

وفي منتصف عام 2018م واجه الدينار البحريني تحديات في الأسواق المالية العالمية أدت إلى صدور بيان مشترك من جانب كل من الإمارات والسعودية والكويت يؤكد استعداد تلك الدول لدعم البحرين اقتصادياً، كما تضمن البيان خطة الإصلاحات المالية التي تعمل عليها تلك دول بالتعاون مع مملكة البحرين.

3.3. برنامج التوازن المالي

أطلقت مملكة البحرين في شهر أكتوبر 2018م برنامج التوازن المالي. ويتضمن خطة لتحقيق توازن في الميزانية العامة خلال الفترة 2018-2022. وتقوم الخطة على سلسلة من إصلاحات مالية، بعضها تخفّض الإنفاق العام، وغيرها تعزز الإيرادات العامة؛ فضلاً عن دعم من الشركاء الخليجيين (الإمارات والسعودية والكويت) هناك ست مبادرات في برنامج التوازن المالي.

أولاً: تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة. تتصف الحكومة البحرينية حالياً باللامركزية في المصروفات لدى المؤسسات الحكومية، إذ تمتلك كل مؤسسة حرية ملحوظة عند تحديد طبيعة ومصدر المشتريات. تعزز هذه المبادرة المركزية في المصروفات التشغيلية، سعياً لضمان فعاليتها. وتقوم بذلك عن طريق تشكيل ستة فرق عمل ذات تخصصات مختلفة (الإيجارات، نظم المعلومات، صيانة المباني، الموارد الطبية، السفر والمواصلات، المصروفات الأخرى)، تعمل تحت اللجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق. تستلم تلك الفرق طلبات المشتريات من المؤسسات الحكومية، وتقوم بدراستها ثم تقوم برفع ملاحظاتها للجنة، التي تتخذ قراراً حول تخويل أو عدم تخويل المصروفات المطروحة.

ثانياً: برنامج تقاعد اختياري، يسعى لتقليص حجم الكادر الحكومي، عن طريق إعطاء الموظفين خياراً للتقاعد المبكر. وتعتبَر هذه المبادرة خياراً أفضل من البدائل التقليدية التي تقوم بها الدول في مثل هذه الحالات والتي تتمثل في تسريح الموظفين الحكوميين، أو خفض رواتبهم.

ثالثاً: زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال إعادة هيكلة الدعم المقدم للكهرباء والماء، بطريقة تقلل إنفاق الحكومة، وتحفز المستخدمين على الترشيد عند استهلاك الطاقة والماء.

رابعاً: تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين. ويعني ذلك على الأرجح تبني نظام شبيه بالنظام الذي أطلقته المملكة العربية السعودية في بداية عام 2018م، حيث يتسلم المواطن دعماً مباشراً من الحكومة، يأخذ في عين الاعتبار مستواه المعيشي، بدلاً من الدعم غير المباشر التقليدي الذي يتمثل في أسعار منخفضة للسلع الأساس.

خامساً: تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي. وتشتمل هذه المبادرة على تطوير نظام الرقابة المالية، وتأسيس مكتب لإدارة الدين العام، وغيرهما من أنشطة ضمن الجهاز الحكومي.

سادساً: تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية. ومن بين أهم عناصر هذه المبادرة، إطلاق ضريبة القيمة المضافة في عام 2019م سنة واحدة، والجدير بالذكر أن كلا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد قامتا بالخطوة ذاتها.

ويتوقع معدو البرنامج أنه سيوفر 800 مليون دينار سنوياً، وسوف يمكن مملكة البحرين من تحقيق توازن مالي في عام 2022.

وكان للبرنامج هدفان. **أولاً:** وضع خطة منهجية لمعالجة العجز المزمن في الميزانية العامة. **ثانياً:** تعميم تلك الخطة، لاسيما أمام المستثمرين المحليين والعالميين، لخلق ثقة في الاقتصاد البحريني.

وتأسيساً على ما سبق يثار تساؤل مؤداه: ما هي أهم متطلبات نجاح برنامج التوازن المالي؟ وللإجابة عن ذلك التساؤل يمكن الإشارة إلى عدة نقاط:

أولاً: آلية تطبيق برنامج التقاعد الاختياري:

ينقسم الإنفاق الحكومي إلى فئتين: الإنفاق المتكرر، الذي يشمل رواتب موظفي القطاع العام؛ والإنفاق غير المتكرر، الذي يشمل الاستثمار في مشاريع جديدة. وبشكل عام، عملية خفض الإنفاق المتكرر أصعب من خفض الإنفاق غير المتكرر، لأنه قد يستدعي خفض رواتب موظفي القطاع العام، أو تسريح عدد كبير من الموظفين.

وفي الفترة ما بعد بروز أول عجز في عام 2009م مرت مملكة البحرين بإعادة هيكلة لإنفاقها الحكومي، إذ شهدت مساهمة الإنفاق المتكرر ارتفاعاً كبيراً ومستداماً مقارنة بمساهمة الإنفاق غير المتكرر. ويهدف برنامج التقاعد الاختياري لتغيير هذا التوجه، وبشكل لا يمس المواطن الذي يعمل في القطاع العام، كون البرنامج اختيارياً وليس إلزامياً. وأحد شروط التقاعد الاختياري الذي يُفرض على المؤسسة التي يعمل بها الموظف هو أن وظيفته تلغى بعد تقاعده. وهدف ذلك الشرط هو تثبيت التراجع في الإنفاق المتكرر؛ ففي حال السماح للمؤسسة الحكومية بتوظيف شخص آخر مكان المتقاعد، يتحول البرنامج من وسيلة لخفض الإنفاق الحكومي إلى وسيلة لزيادة الإنفاق، لأن الحكومة سوف تضطر لدفع راتب موظف جديد، بالإضافة إلى راتب التقاعد لدى الموظف المتقاعد.

ولكن لا يكفي شرط إلغاء وظيفة المتقاعد، لأن المؤسسات الحكومية قادرة على تجنب الشرط عن طريق إجراء إعادة هيكلة، وخلق وظيفة جديدة تحمل مسؤوليات شبيهة بمسؤوليات وظيفة المتقاعد. وهذه مناورات طبيعية في المؤسسات الحكومية في كل أنحاء العالم، لأنها دائماً تسعى لتعزيز نفوذها، والتحكم بمقدار أكبر من الموارد البشرية والمالية. لذا ينبغي مراقبة المؤسسات الحكومية بدقة، وإضافة شروط حول إجمالي عدد الموظفين في المؤسسة، وليس الاكتفاء بشرط إلغاء الوظيفة.

ثانياً: آلية تطبيق نظام تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة:

تمنح مركزية القرارات المالية الحكومة فرصة للتخلص من الهدر في المؤسسات الحكومية، لأن هناك جهة مستقلة تتخذ قراراً حول المصروفات، بناءً على معايير رصينة وعالمية. ولكن المركزية قد تبطئ القرارات، حيث تضطر الجهة المركزية إلى قضاء وقت طويل للتعرف على خصائص كل حالة قبل اتخاذ قرار، بينما الجهة المعنية تعلم تلك الخصائص لأنها تتعلق بعملها اليومي. فبالتالي لضمان جودة الخدمات الحكومية، ينبغي توظيف أفضل الكوادر الحكومية للعمل في اللجان المركزية، وتزويدهم بالدعم المالي والبشري اللازم، ووضع آلية عمل متقدمة ومرنة. وذلك من أجل تفادي تحوّل هذا البرنامج إلى عنق زجاجة بيروقراطية، تُعطّل عمل المؤسسات الحكومية بسبب إجراءات بطيئة أو قلة الموارد البشرية المخصصة للمهمة.

4. الدخل القومي

في عام 2017م بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدى مملكة البحرين تقريباً 35 مليار دولار. يتناول هذا القسم التطورات بشأن الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الفرعية، فضلاً عن مستجدات أسعار المستهلك. وفي الختام، سوف تتم الإشارة إلى تداعيات مستجدات الاقتصاد الكلي على التنمية البشرية في مملكة البحرين.

4.1. الناتج المحلي الإجمالي

شهدت مملكة البحرين تباطؤاً ملحوظاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018م مقارنة بالسنوات الماضية. يعرض شكل 4.1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2017م إلى 2018م، حيث بدأ التباطؤ في الربع الأول من عام 2018م إذ انكمش الاقتصاد بنسبة 1.0%. وكانت هذه هي المرة الثالثة التي يتم خلالها تراجع حجم الاقتصاد منذ عام 2005م (الحالتان الأخيرتان الربع الأول من عام 2010م والربع الأخير من عام 2011م). عاد الاقتصاد إلى حالة نمو في الربع الثاني، إذ نما بنسبة 2.1%، إلا أن معدل النمو قد تراجع مرة أخرى في الربع الثالث، إذ بلغ 1.4%، ثم ارتفع إلى 4.6% في الربع الأخير. وبالتالي خلال عام 2018م نما الاقتصاد بنسبة 1.8%، مقارنة بـ 3.8% في عام 2017م.

شكل 4.1.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي، 2017-2018

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ومن أجل تفسير أسباب التراجع في النمو - والانكماش في الربع الأول - ينبغي النظر في أداء القطاعات المختلفة التي يتكون الاقتصاد البحريني منها. يعرض شكل 4.1.2 معدلات النمو لأول مجموعة (قطاع البناء والتشييد، قطاع الصناعات، وقطاع المناجم - الذي يمثل قطاع النفط بالأساس)، كما يعرض شكل 4.1.3 معدلات نمو المجموعة الثانية (المشروعات المالية، المواصلات والاتصالات، الفنادق والمطاعم، التجارة).

شكل 4.1.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي لقطاعات مختارة، 2017-2018

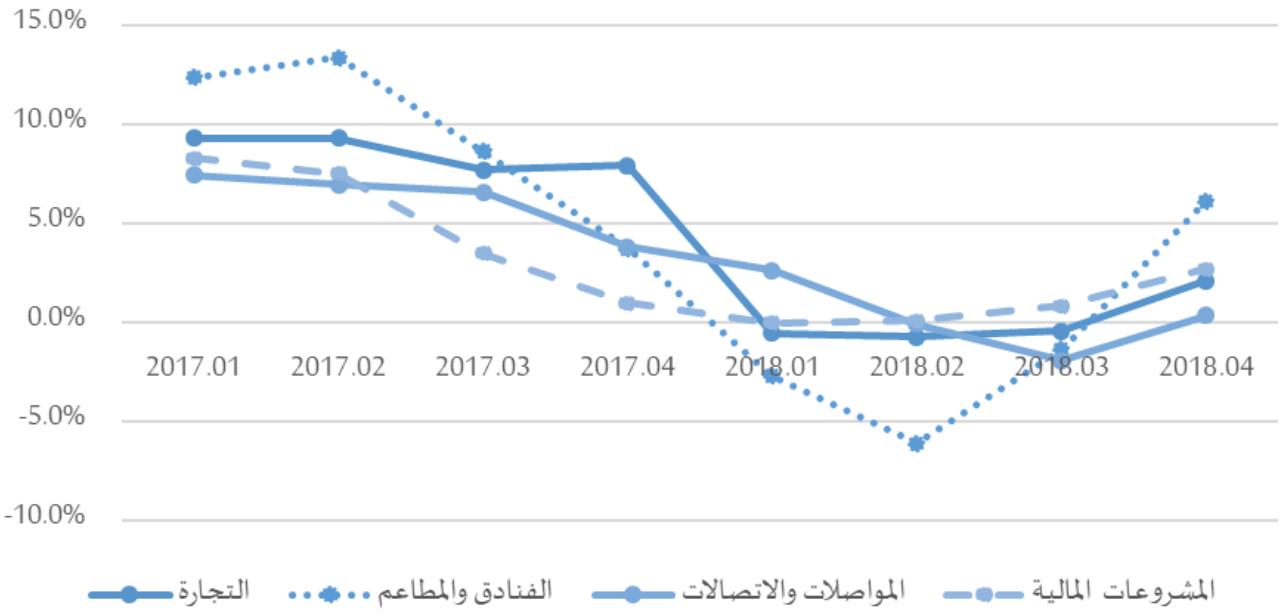

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أولاً: كان سبب انكماش الاقتصاد في الربع الأول هو التراجع في قطاع النفط (المناجم) بنسبة 14.7%، حيث يمثل القطاع النفطي تقريباً 19% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكبر قطاع في الاقتصاد. وكما ذُكر في شكل 2.2.2، أتى ذلك التراجع بسبب فترة صيانة مطولة في حقل أبو سعفة، الذي يشكل حوالي 75%من إنتاج البحرين للنفط الخام. كما نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.9% خلال الفترة ذاتها، الأمر الذي يؤكد أن مصدر ذلك الانكماش كان قطاع النفط.

شكل 4.1.3: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي لقطاعات مختارة، 2017-2018

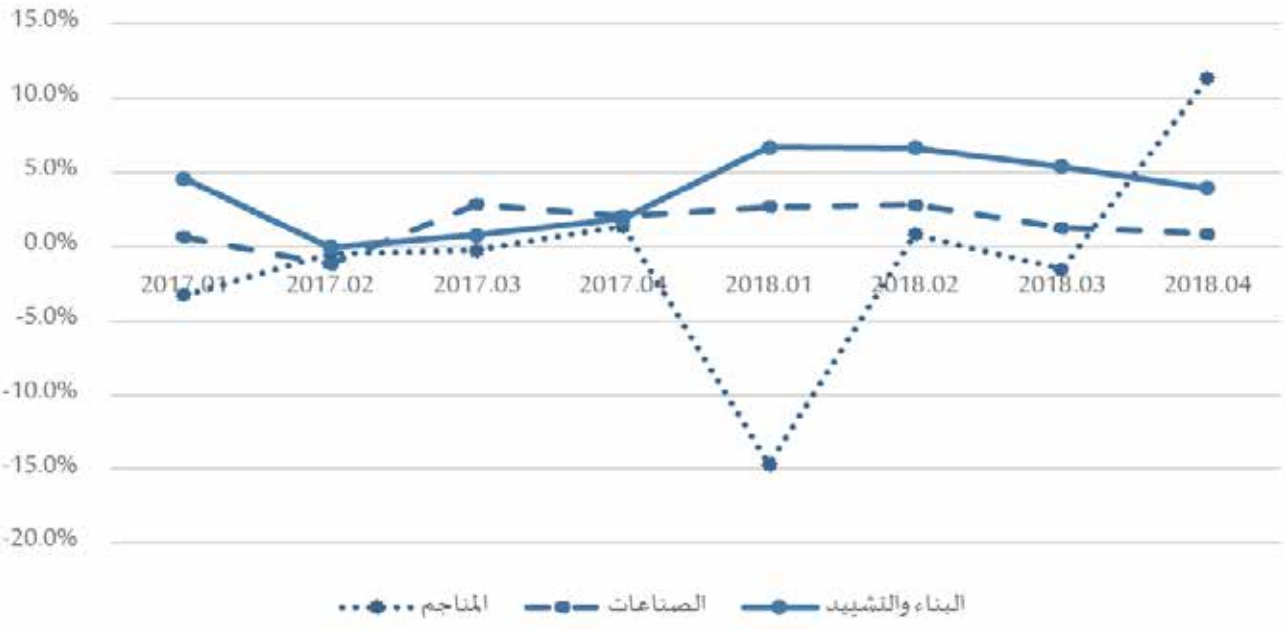

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ثانياً: شهدت بعض القطاعات الأخرى انكماشاً في الفترة ذاتها، لاسيما قطاع الفنادق والمطاعم، الذي يمثل تقريباً 2.3% من الاقتصاد؛ وقطاع التجارة، الذي يمثل تقريباً 4.4% من الاقتصاد. واستمر الانكماش في قطاع الفنادق والمطاعم في عام 2018م، كما لم ينم قطاع التجارة، ولكن كان الأثر محدوداً بسبب ضآلة مساهمة القطاعين في الاقتصاد الكلي. وسيتم التحدث عن الأسباب المحتملة لاحقاً.

ثالثاً: كان سبب النمو في القطاع غير النفطي خلال عام 2018 م أداء قطاعي التشييد والصناعات بالأساس. فبلغ معدل النمو للقطاعين تقريباً 3%، وهما يمثلان معاً تقريباً 22% من الاقتصاد. ويعود نمو قطاع التشييد إلى مشروعات الدعم الخليجي المستمرة، كمشروع المطار الجديد الذي يتم بناؤه من خلال تمويل إماراتي، ومختلف المشاريع السكنية وفي البنية التحتية التي تعتمد على دعم كل من المملكة العربية السعودية والكويت، بينما يعود نمو قطاع الصناعات بالأساس إلى التحسن في أداء شركة ألبا، الذي سيتم تسليط الضوء عليه لاحقاً.

ولأجل تلخيص محتوى شكل 4.1.2 و4.1.3، يعرض شكل 4.1.4 النمو التراكمي للقطاعات المختارة في عام 2018م مقارنة بالفترة بعام 2017م.

شكل 4.1.4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاعات مختارة، 2017-2018

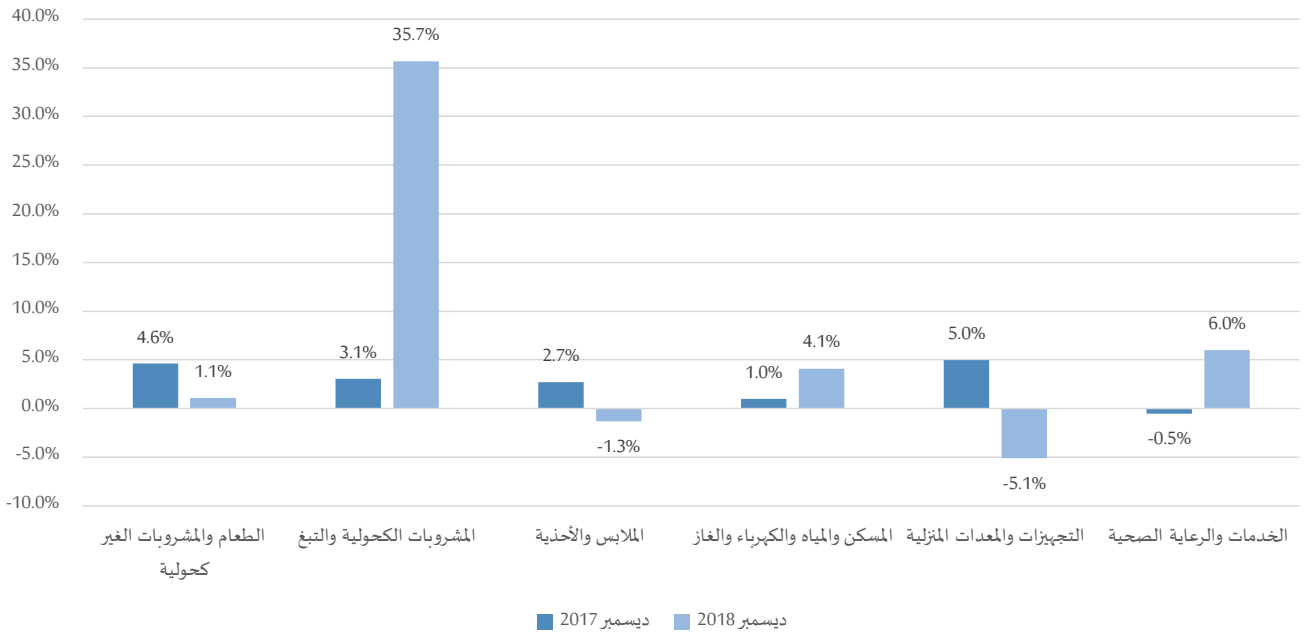

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وتؤكد البيانات المعروضة في شكل 4.1.4 انكماش قطاعي النفط، والفنادق والمطاعم. وأتى التراجع في الآخر بعد ما سجل نمواً قوياً في عام 2017م عندما نما قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 9.5%. كما يؤكد شبه انعدام النمو في قطاع التجارة، الذي نما بنسبة 8.5% خلال عام 2017م.

ويعود أداء قطاع الفنادق والمطاعم وقطاع التجارة على الأرجح إلى عاملين. **أولاً:** نتيجة للانكماش الذي حصل في قطاع النفط. حيث يتمحور الاقتصاد البحريني حول القطاع الحكومي، لأن إيرادات النفط تعود إلى الحكومة، ومن ثم تنتشر في الاقتصاد عبر الإنفاق العام على المشروعات، وعبر رواتب موظفي القطاع العام، وبالتالي تتأثر هذه القطاعات سلباً عندما يتراجع القطاع النفطي، لأن الحكومة تضطر أن تقلل إنفاقها على المشروعات والنفقات الأخرى. ويعد ذلك هو سبب تراجع معدلات النمو في قطاع المواصلات والاتصالات (6.2% في عام 2017م إلى 0.2% في عام م2018)، وقطاع المشروعات المالية (5.0% في عام 2017م إلى 0.9% في عام 2018م) في الفترة نفسها.

ثانياً: كما ذُكر أعلاه، فقد تمكنت الحكومة من خفض العجز في الميزانية العامة خلال عام 2018م مقارنة بعام 2017م، وشهد الدين العام تباطؤاً ملحوظاً في النمو. ويدل ذلك على أن الحكومة قللت حجم دعمها للاقتصاد الذي كان ممولاً من قبل القروض. ففي الفترة ما بعد بروز أول عجز في الميزانية العامة في عام 2009م نجد أن أحد أسباب نجاح مملكة البحرين في تحقيق نمو إيجابي سنوي، على الرغم من وجود أزمات اقتصادية كالأزمة المالية العالمية في عام 2008م وأزمة أسعار النفط في عام 2014م هو أنها لجأت إلى الأسواق المالية، واستفادت من القروض كوسيلة لدعم الاقتصاد. وعندما قل استخدامها لهذه الوسيلة في عام 2018م تراجع نمو الاقتصاد كنتيجة مباشرة.

وتجدر الإشارة إلى صواب قرار خفض العجز في الميزانية العامة، على الرغم من تداعياته على الاقتصاد الكلي. فكما ذُكر أعلاه، وصل الدين العام إلى مستوى غير قابل للاستدامة، وأصبحت السيطرة على الميزانية العامة وتحقيق التوازن هدفاً ذا أولوية متقدمة لدى الحكومة.

4.2. أسعار المستهلك

بلغ معدل التضخم السنوي في أسعار المستهلك في نهاية عام 2018م 1.9%، وهو رقم معتدل، حسب المعايير الدولية (عادة تستهدف المصارف المركزية معدل تضخم قدره تقريباً 2.5%). وتعود اعتدال معدل التضخم بالأساس إلى التراجع في معدل النمو الاقتصادي المذكور أعلاه، وضعف أداء القطاع التجاري بالتحديد. كما كان هناك دور أيضاً للارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي، الذي يسبب تراجعاً في أسعار الواردات.

ويعرض شكل 4.2.1 معدلات التضخم لمجموعة من فئات السلع والخدمات للعامين 2017م و2018م، ويعرض شكل 4.2.2 المعدلات للفئات المتبقية في المؤشر العام. وهناك عدد من الاختلافات بين العامين ينبغي الإشارة إليها.

شكل 4.2.1: معدلات النمو في مؤشرات أسعار المستهلك الفرعية (مجموعة 1)، نوفمبر 2017 و2018

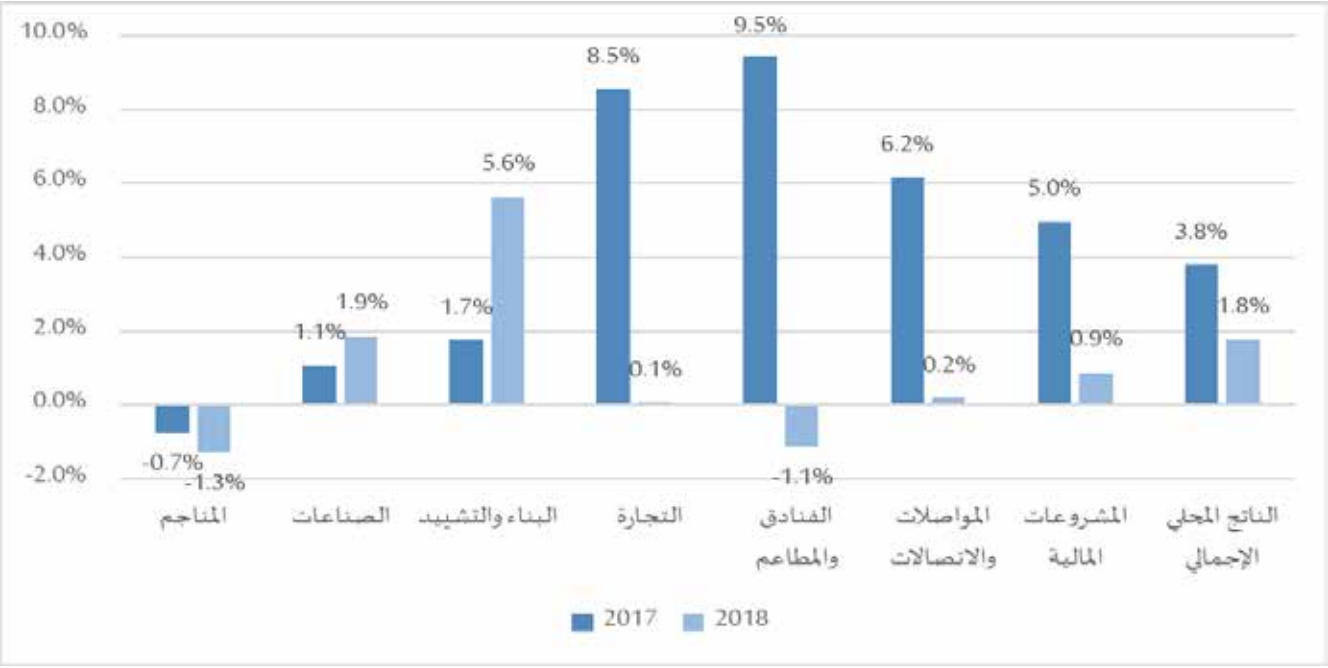

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أولاً: تراجع أسعار السلع المتعلقة بقطاع التجارة وقطاع الفنادق والمطاعم؛ إذ تراجعت الأسعار في «الملابس والأحذية»، و«التجهيزات والمعدات المنزلية»، «والثقافة والترفيه»، كما نمت بشكل طفيف في قطاع المطاعم. ويعكس ذلك التراجع في القطاعين على مستوى الاقتصاد.

شكل 4.2.2: معدلات النمو في مؤشرات أسعار المستهلك الفرعية (مجموعة 2)، نوفمبر 2017 و2018

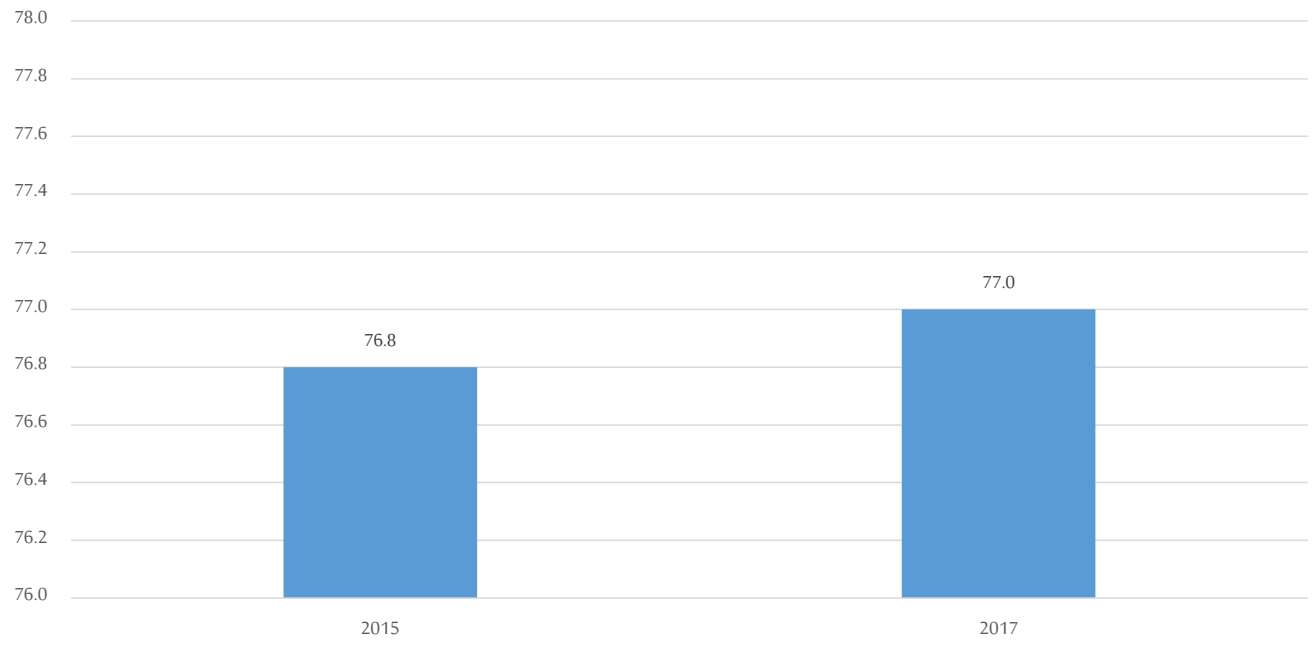

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ثانياً: أسعار النقل، التي ارتفعت بشكل كبير (15.6%) خلال عام 2018م، مقارنة بانكماش (6.3%) خلال عام 2017م. ويعود ذلك إلى رفع أسعار الوقود للسيارات في بداية عام 2018م إذ ارتفع سعر البترول «الجيد» من 125 فلس/لتر إلى 140 فلس/لتر (12%)، وارتفع سعر البترول «الممتاز» من 160 فلس/لتر إلى 200 فلس للتر (25%).

ثالثاً: الارتفاع الحاد في أسعار المشروبات الكحولية والتبغ، الذي يعود إلى فرض ضريبة جديد قدرها 100% على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة (كما فرضت الحكومة ضريبة 50% على المشروبات الفوارة). وكانت هذه الضرائب الجديدة تسعى إلى خفض الطلب للسلع المضرة للصحة، فضلاً عن تعزيز إيرادات الحكومة، كجزء من الإصلاحات المالية المذكورة سابقاً.

وبالتالي وبشكل عام لا تهدد أسعار المستهلك الاقتصاد البحريني على الإطلاق، فهي منخفضة ومستقرة؛ كما لم يؤثر خفض الدعم (الوقود) وفرض الضرائب الجديدة على المؤشر العام.

4.3. التنمية البشرية

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً سنوياً حول التنمية البشرية العالمية. ويقوم مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة مؤشرات فرعية، التي تمثل أركان التنمية البشرية: مؤشر الصحة، ومؤشر التعليم، ومؤشر الدخل.

شكل 4.3.1: العمر المتوقع عند الولادة، 2015 و2017

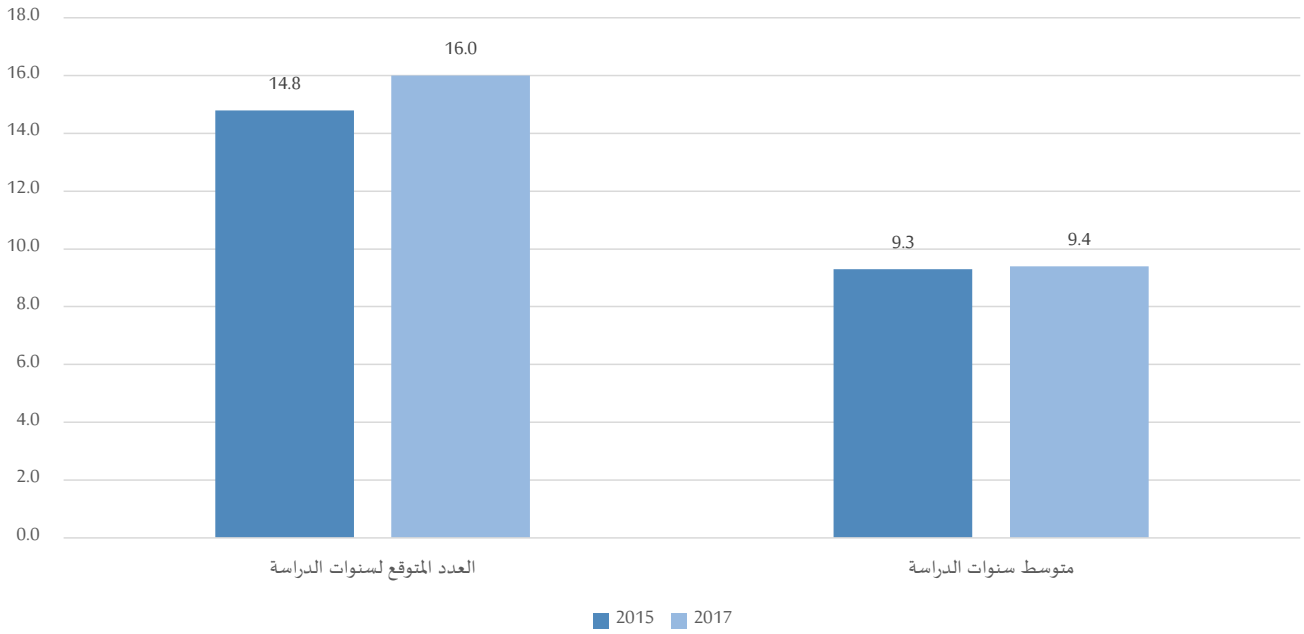

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعرض شكل 4.3.1 العمر المتوقع عند الولادة، وهو المتغير الذي يحدد مؤشر الصحة. ومقارنة بعام 2015م، في عام 2017م، تقدمت مملكة البحرين بشكل محدود في هذا المجال، من 76.8 عاماً إلى 77 عاماً.

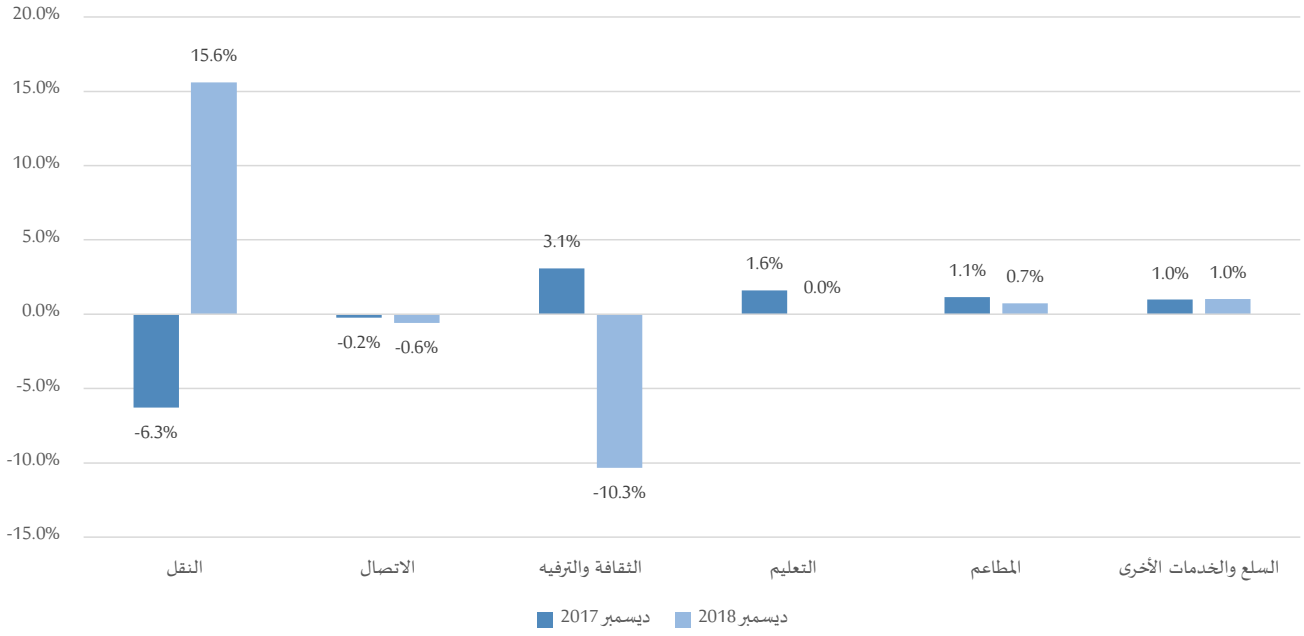

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعرض شكل 4.3.2 المتغيرين المحددين لمؤشر التعليم. فمقارنة مع عام 2015م، في عام 2017م، تقدمت مملكة البحرين في العدد المتوقع لسنوات الدراسة من 14.8 عاماً إلى 16 عاماً. وتقدمت في متوسط سنوات الدراسة من 9.3 أعوام إلى 9.4 أعوام. وكان سبب الارتفاع الكبير في العدد المتوقع للسنوات هو معالجة ثغرة في الإحصائيات لدى عام 2015م

شكل 4.3.3: مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الفرعية، 2015 و2017

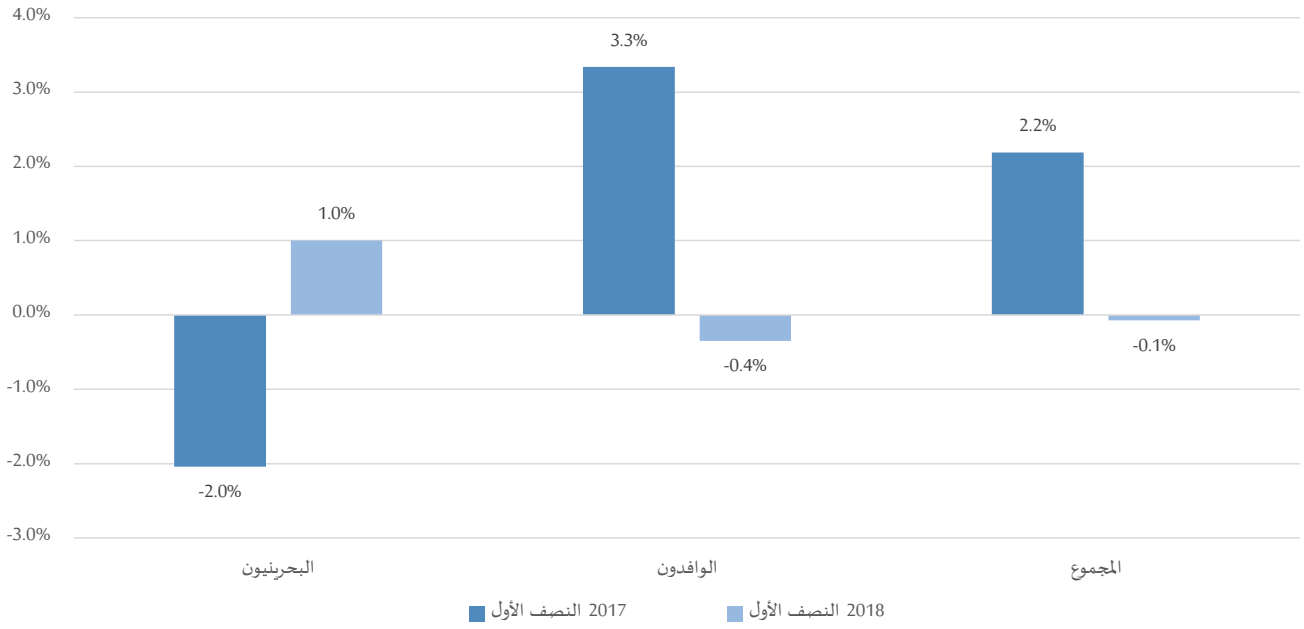

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ويلخص شكل 4.3.3 آثار هذه التطورات على مؤشرات التنمية البشرية الفرعية، والمؤشر الرئيس. فكان هناك تراجع طفيف في مؤشر الدخل، بينما تقدمت مملكة البحرين بشكل ملحوظ في المؤشرين الفرعيين الآخرين (الصحة والتعليم) أسفر عن تقدم ملحوظ (من 0.832 إلى 0.846) في مؤشر التنمية البشرية. وبالتالي صعدت مملكة البحرين في الترتيب العالمي من مرتبة 47 إلى مرتبة 43، وحافظت على تصنيفها كدولة ذات «تنمية بشرية مرتفعة جداً».

5. تطورات أخرى مختارة

يسلط هذا القسم الضوء على أبرز التطورات الأخرى. وفي عام 2018م أتت تلك التطورات في سوق العمل، وفي قطاع الألومنيوم.

5.1. سوق العمل

تنقسم القوة العاملة في البحرين إلى قسمين: البحرينيون، الذين يمثلون ربع القوة تقريباً؛ والوافدون، الذين يمثلون ثلاثة أرباع القوة العاملة. ويمنح نظام سوق العمل البحريني أصحاب الوظائف مرونة كبيرة في توظيف وتسريح الأجانب، فإجراءات استقدام الوافدين سهلة وغير مكلفة، كما لا يمكن لعقود عملهم أن تتجاوز سنتين. وبالتالي، هناك ارتباط قوي بين عدد الموظفين في قطاع ما، لاسيما عدد الوافدين، وأداء ذلك القطاع اقتصادياً.

شكل 5.1.1: معدلات نمو القوة العاملة حسب الجنسية لأول نصف للسنة، 2017-2018

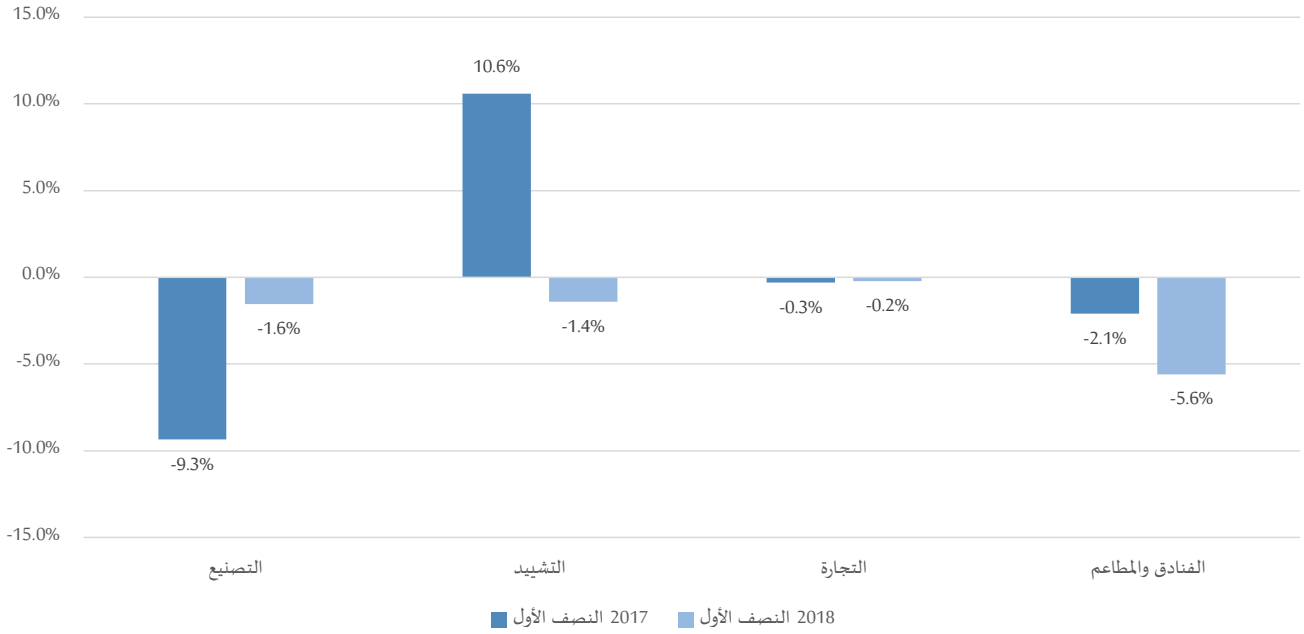

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل

شكل 5.1.2: معدلات نمو القوة العاملة حسب القطاع لأول نصف للسنة، 2017-2018

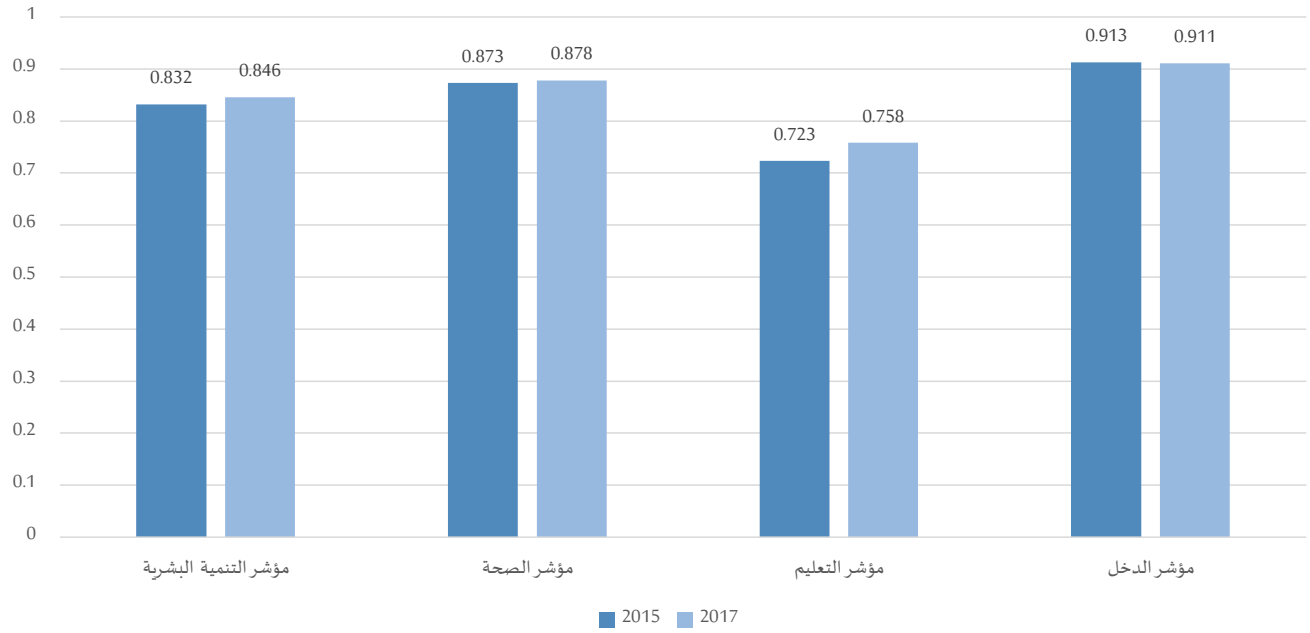

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل

يعرض شكل 5.1.1 معدلات نمو القوة العاملة حسب الجنسية للنصف الأول لعامي 2017 و2018. وفي عام 2018م، تراجع عدد الوافدين العاملين بالبحرين بنسبة 0.4%، مقارنة بنمو 3.3% في نفس الفترة في عام 2017م. ونظراً لأهمية الوافدين للقوة العاملة، انعكست هذه التحركات على المجموع، إذ انكمش بنسبة 0.1% في عام 2018م، مقارنة بنمو 2.2% في عام 2017م.

ويعرض شكل 5.1.2 معدلات نمو القوة العاملة حسب القطاع لنفس الفترة. وتراجع عدد الموظفين في قطاعي التصنيع والتشييد خلال النصف الأول من عام 2018م، على الرغم من نمو القطاعين من ناحية القيمة المضافة. ويدل ذلك ربما على تحسن في الإنتاجية في القطاعين، وتبني تكنولوجيات أحدث من شأنها أن تساعد الشركات على توفير الأيدي العاملة.

وانكمش قطاع التجارة (0.2%) وقطاع الفنادق والمطاعم (5.6%) خلال النصف الأول لعام 2018، كما تراجع القطاعان خلال الفترة المماثلة في عام 2017م. ويدل ذلك - لاسيما التراجع الملحوظ في قطاع الفنادق والمطاعم - على أن الانكماش الذي برز في القطاع حسب بيانات الحسابات القومية (القيمة المضافة) قد يكون مستداماً، وليس مجرد تراجع عشوائي أو عابر.

وبعيداً عن الإحصائيات الرسمية، فقد حققت مملكة البحرين تقدماً ملحوظاً في مجال سوق العمل عندما تم تصنيفها في شهر يونيو 2018م إلى أعلى مرتبة في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول مكافحة «الاتّجار بالبشر» وكانت مملكة البحرين أول دولة عربية تحقق هذا الإنجاز، الذي عكس جهود الجهات المسؤولة عن إدارة سوق العمل في مجال حماية حقوق الوافدين.

وبالتحديد، دشنت مملكة البحرين مركزاً لحماية ودعم العمالة الوافدة، وهو مكتب يعمل 24 ساعة يومياً لمساعدة الوافدين، مثلاً في حال انتهاك حقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت البحرين صندوقاً لدعم الوافدين مالياً أثناء القضايا القانونية، لأجل تحفيز الوافدين على الشهادة عندما تحاكم الحكومة من يقوم بالاتّجار بالبشر.

5.2. الألمنيوم

أهم صادرات لمملكة البحرين هي المنتجات البتروكيماوية، وبعدها تأتي منتجات شركة ألبا، التي هي إحدى أكبر شركات تصنيع الألومنيوم عالمياً. وخلال الفترة يناير-سبتمبر 2018م، حققت ألبا أرباحاً قدرها 78 مليون دينار بحريني، مقارنة بـ 69 مليون دينار بحريني خلال الفترة نفسها في عام 2017م؛ وبالتالي مثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 12%. وكان السبب الرئيس هو ارتفاع بنسبة 16% في المبيعات، التي بلغت تقريباً 600 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018م

وفي نهاية عام 2018م، فعّلت ألبا خطها السادس، وهو مشروع بدأت العمل فيه في عام 2015م وسوف يعزز الخط الجديد طاقة الإنتاج في ألبا بنسبة 35% تقريباً، ومع بناء الخط السادس، أصبحت الشركة أكبر مركز متكامل في العالم لصهر الألمنيوم.

ولكن كان هناك تطور سلبي، وهو قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض تعرفة قدرها 10% على الصلب والألومنيوم. تصدّر ألبا تقريباً 120 ألف طن من الألومنيوم إلى الولايات المتحدة، وذلك للاستفادة من الفرص التي تقدمها اتفاقية التجارة الحرة الثنائية بين الولايات المتحدة ومملكة البحرين. ففي عام 2017م فازت ألبا بأول جائزة لاتفاقية التجارة الحرة الأمريكية-البحرينية بسبب حجم أنشطتها التجارية في الولايات المتحدة. وأعلنت الشركة أنها تسعى للحصول على استثناء من التعرفة، مثل الاستثناء الذي حصلت عليه الشركة «جارمكو»، وهي شركة خليجية مقرها في مملكة البحرين.

6. نظرة لعام 2019 وما بعد

تأسيساً على ما سبق يثار تساؤل مؤداه ما هي توقعات تطور الاقتصاد البحريني عام 2019 وما بعده؟ وللإجابة عن ذلك التساؤل يمكن تناول موضوعين الأول: التنبؤات الاقتصادية الرسمية حول الناتج المحلي الإجمالي في ضوء التقارير الصادرة من الحكومة البحرينية والثاني: طرح بعض الأسئلة المحورية التي ستحدد مسار الاقتصاد البحريني عام 2019.

6.1. التنبؤات الاقتصادية

التنبؤ الرسمي لدى حكومة البحرين لمعدل النمو الاقتصادي في عام 2019 م- الذي يعده مجلس التنمية الاقتصادية - هو 3%. ويتوقع مجلس التنمية أن القطاع النفطي سيبقى مستقراً، بينما القطاع غير النفطي سينمو بنسبة 3.6%.

6.2. أسئلة محورية

سوف تعتمد مسيرة الاقتصاد البحريني خلال السنوات القادمة على عوامل مختلفة يمكن صياغتها في عدد من الأسئلة المحورية كما يلي:

أولاً: إلى أي مدى ستكون البحرين قادرة على الاستفادة من النفط والغاز الموجودَيْن في الحقل الجديد؟ تمثل عملية استخراج النفط الصخري من حقل بحري تجربة جديدة تكنولوجياً، إذ لا توجد أي حقول مماثلة في أنحاء أخرى في العالم. وبالتالي هناك علامة استفهام حول قابلية النفط للاستخراج. ولكن تنبغي الإشارة إلى أن التكنولوجيات تتطور، لاسيما في مجال النفط الصخري، الذي شهد ابتكارات كبيرة ومتعددة، فخلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، شهد قطاع النفط الأمريكي نهضة كبيرة كان من شأنها تحويل أكبر اقتصاد في العالم من اقتصاد مستورد للنفط إلى اقتصاد مصدّر للنفط. وبالتالي حتى في حال عدم توفر تكنولوجيا استخراج مناسبة لحقل البحرين في الوقت الراهن، فإنه سوف يتم تطويرها خلال السنوات القادمة. وهناك فرصة لمملكة البحرين أن يكون لها ريادة في هذا المجال إذا استثمرت في تطوير تكنولوجيات استخراج النفط الصخري من الحقول البحرية. وبالإضافة إلى تحدي الاستخراج، ينبغي أيضاً تحديد تكلفة الاستخراج، وجودة النفط.

ثانياً: ما هو مستقبل أسعار النفط؟ ربما أهم عامل يتعلق بمدى الاستفادة من الحقل النفطي الجديد هو الأسعار العالمية للنفط. يبدو حالياً أن عصر أسعار 100 دولار للبرميل قد انتهى، وبالتالي ليست كل الحقول النفطية مجدية اقتصادياً، حيث إن تكلفة استخراج البرميل قد تكون أعلى من سعر البرميل في الأسواق العالمية. إن عملية التنبؤ بأسعار النفط المستقبلية صعبة للغاية، وجرت العادة على أن التنبؤات غير دقيقة، إذ تبرز مفاجآت بانتظام، كأزمة 2014م ولا يعكس ذلك نقص الموارد المخصصة لعملية إعداد التنبؤات، أو قصور رؤى المحللين، بل إن عدم الدقة هو نتيجة تعقد أسواق النفط العالمية. فعلى عكس السلع الأخرى كالنحاس والقطن، يتميز النفط بقيمة استراتيجية، ما يحول التحكم بالنفط إلى شأن جيوسياسي.

حالياً، يتوقع المحللون أن أسعار النفط ستكون بين 60 و70 دولاراً للبرميل في السنوات القادمة، ولكن هناك تباين كبير في التنبؤات. هناك من يميل نحو التشاؤم، بسبب حرص الحكومات على الانتقال إلى الطاقة المتجددة، واستخدام السيارات الكهربائية، وخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري في المجالات كافة. كما يوجد محللون يميلون نحو التفاؤل، ويشيرون إلى انكماش الاستثمارات في القطاع النفطي في الفترة ما بعد عام 2014م التي ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تراجع كبير في الإنتاج النفطي العالمي، ومن ثم إلى ارتفاع في سعر النفط.

وعلى المدى المتوسط، قد تلعب الضغوط الأمريكية على أوبك دوراً مهماً، فقد تمكنت دول أوبك وشركاؤها من التعاون لأجل خفض إنتاج النفط ورفع سعر النفط منذ ديسمبر 2016م ففي حالة نجاح الإجراءات القانونية التي بدأت الولايات المتحدة اتخاذها ضد منظمة الأوبك فإن ذلك من شأنه التأثير سلباً على تلك المنظمة ما يعني عودة السوق إلى حالة من التنافس وحرب الأسعار ومن ثم حدوث تراجع كبير في الأسعار.

ثالثاً: إلى أي مدى ستتمكن مملكة البحرين من تنفيذ برنامج التوازن المالي؟ على عكس أسعار النفط العالمية - التي تمثل شأناً خارج تحكم البحرين - فإن موضوع تنفيذ برنامج التوازن المالي يعد شأناً داخلياً لمملكة البحرين. الأفكار والمبادرات المطروحة في البرنامج متميزة، وتعالج بالفعل الثغرات التي تُسبب العجز في الميزانية العامة في البحرين، إلا أن التنفيذ الفعلي عادة لا يسير بنفس السهولة التي يتصورها واضعو الخطة. ففي كل أنحاء العالم، تعارض المؤسسات الحكومية التقشف، وتبحث عن وسائل للتهرب منه. وفي حالات النجاح، كان هناك دور لسلطة مركزية فوقية لديها قناعة بأهمية التقشف، وتعمل بناءً على نظرة طويلة المدى.

وفي مملكة البحرين، في شهر ديسمبر 2018م اتخذت الحكومة خطوة مهمة وهي إعادة تسمية وزارة المالية بـ «وزارة المالية والاقتصاد الوطني». فترسل الحكومة من خلال هذا التغيير رسالة للمؤسسات الحكومية وللمستثمرين مضمونها أن تحقيق التوازن في الميزانية العامة ليس فقط أمراً حسابياً، بل إنه أمر ذو أهمية بالغة للاقتصاد الوطني، وأن صانعي القرار وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها مملكة البحرين يرون أنه لا خيار سوى معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

القسم الثالث:

الأمن والدفاع في مملكة البحرين والتطورات الإقليمية والاستراتيجية خلال عام 2018م

1. تمهيد

يتناول هذا القسم تحليل أهم الأحداث الأمنية والدفاعية في مملكة البحرين خلال عام 2018م، وتهديدات الأمن الإقليمي التي كان لها تأثير على مصالح مملكة البحرين، والقضايا ذات الطابع الاستراتيجي التي ترتبط بمجمل الإطار الإقليمي، فالبحرين تقع ضمن بيئة إقليمية مضطربة، وقد تفاعلت مملكة البحرين مع تلك التطورات تأثيراً وتأثراً، وسوف يرتكز منهج العمل في هذا القسم على تحديد أهم التطورات التي كان لها تأثير ملحوظ في كل قطاع من القطاعات بعيداً عن الرصد الكامل للأحداث.

وتأسيساً على ما سبق فسوف يتناول هذا القسم أربعة أجزاء رئيسة هي، التهديدات الأمنية، القضايا الدفاعية، التدخلات الإيرانية في الأزمات الإقليمية (اليمن، سوريا، العراق)، التطورات الإقليمية الاستراتيجية.

2. التهديدات الأمنية

تعددت تهديدات الأمن الداخلي لمملكة البحرين خلال عام 2018م ومنها التهديدات الإرهابية ومحاولات الترويج للفتن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التهديدات الإلكترونية، وقد تمكنت أجهزة الأمن البحرينية من التعامل بكفاءة واقتدار مع تلك التهديدات الأمر الذي حظي بتقدير واهتمام ودعم العديد من دول العالم من خلال مؤشرات عديدة.

2.1. طبيعة التهديدات الأمنية التي واجهت مملكة البحرين

كثيرة هي التهديدات التي شهدها الأمن الداخلي لمملكة البحرين عام 2018م، التي تؤكد على أن مملكة البحرين كانت -ولاتزال- مستهدفة، فعلى صعيد التهديدات الإرهابية فقد كشفت الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين عددا من الخلايا الإرهابية ذات الارتباطات الإقليمية ومن ذلك على سبيل المثال إعلان وزير الداخلية الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة في الحادي والعشرين من يناير 2018م تنفيذ الأجهزة الأمنية في المملكة أكبر عملية أمنية استباقية كان نتيجتها إحباط عدد من الجرائم التي كانت تخطط الجماعات الإرهابية لتنفيذها ومنها الشروع في اغتيال عدد من المسؤولين والشخصيات العامة واستهداف رجال الأمن وحرق وتدمير المنشآت النفطية للنيل من الاقتصاد الوطني، وقد تمثلت جهود الأجهزة الأمنية في تنفيذ أكثر من مائة مهمة أمنية شملت تفتيش 42 موقعاً ومستودعاً والقبض على 47 عنصراً إرهابياً من العناصر الرئيسة المنتمين إلى ثلاثة تنظيمات إرهابية وهي :سرايا الأشتر الإرهابية، سرايا المقاومة الشعبية الإرهابية، سرايا المختار الإرهابية، وفي السابع من فبراير عام 2018م أعلنت وزارة الداخلية القبض على مجموعة إرهابية تابعة لتنظيم ما يعرف بـ«ائتلاف 14 فبراير الإرهابي» حيث قامت تلك المجموعة بالتخطيط والإعداد وتفجير أحد أنابيب النفط بالقرب من قرية بوري في 10 نوفمبر 2017م استهدف الإضرار بالمصالح العليا للمملكة، فضلاً عن استهداف أمن وسلامة المواطنين، وفي السادس عشر من مايو 2018م أعلنت وزارة الخارجية البحرينية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وهما الدولتان اللتان تترأسان مركز استهداف تمويل الإرهاب، إدراج 10 أفراد و4 كيانات تنتمي لما يسمى «مجلس الشورى التابع لتنظيم حزب الله الإرهابي» على قائمة الإرهاب وهو التصنيف الثاني من جانب المركز ارتكازاً على التشريعات الوطنية لمملكة البحرين ذات الصلة ووفقاً لموافقة مجلس الوزراء البحريني على ذلك التصنيف في جلسته المنعقدة في 14 مايو 2018م والجدير بالذكر أن ذلك المركز يضم في عضويته كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولم تقتصر التهديدات الأمنية لمملكة البحرين على الإرهاب التقليدي بل كان الإرهاب الإلكتروني حاضراً وبقوة حيث تعرض عدد من أجهزة الدولة في مملكة البحرين لنحو 23 هجمة إلكترونية خلال العام 2018م، وقد تمكنت هيئة المعلومات

والحكومة الإلكترونية من التصدي لحوالي تسعة آلاف محاولة لاستهداف الأنظمة الحكومية، الأمر الذي أدى إلى التفكير في إنشاء مركز وطني للأمن الإلكتروني بهدف حماية ومراقبة أمن الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات والرصد والتدقيق الأمني بالمملكة، كما تعرضت الجهات الحكومية في مملكة البحرين لأكثر من 62 مليون بريد إلكتروني ملوث وأكثر من مليونين و230 ألف برنامج يحمل صفة خبيثة، بالإضافة إلى المحاولات من جانب بعض الجماعات الإرهابية لإحداث فتن في النسيج الاجتماعي الواحد بالمملكة، وفي هذا السياق أعلنت وزارة الداخلية اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للانفلات والفوضى الإلكترونية التي سببتها بعض حسابات التواصل الاجتماعي المخالفة التي تستهدف النيل من وحدة النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي وقد أكدت المصادر الرسمية في المملكة أن تلك الحسابات يتم إدارتها من داخل إيران، الجدير بالذكر أن وزير شؤون الإعلام علي الرميحي قد أشار خلال مشاركته في الملتقى الإعلامي العربي في دورته الخامسة عشر في أبريل 2018م بدولة الكويت إلى أن «أكثر من 70% من أخبار مواقع التواصل الاجتماعي مزيفة ومفبركة وكاذبة» وأضاف أن «معظم هذه الأخبار وراءها أجندات وهناك من يحركها».

2.2. آليات مواجهة التهديدات الأمنية التي تعرضت لها مملكة البحرين

تضمنت مواجهة التهديدات الأمنية ثلاثة مسارات متوازية، المسار الأول: الضربات الاستباقية وتقييم المخاطر: حيث استطاعت أجهزة الأمن البحرينية تنفيذ العديد من العمليات الأمنية الاستباقية خلال عام 2018م ما يعني التصدي لمخاطر الجماعات الإرهابية التي استهدفت أمن مملكة البحرين، بالإضافة إلى توجيه وزير الداخلية الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة خلال ترؤسه أحد اجتماعات مجلس الدفاع المدني في 13 يونيو 2018م بإعادة تقييمات استعدادات مملكة البحرين في ضوء المخاطر في المنطقة، وإعلان وزير الداخلية في مارس 2018م عن تشكيل لجنة «تعزيز الولاء الوطني وترسيخ قيم المواطنة» من أجل إعداد استراتيجية ورؤية متكاملة في هذا المجال وتضم في عضويتها ستة عشر عضواً وذلك تزامناً مع احتفال وزارة الداخلية بمناسبة يوم الشراكة المجتمعية.

المسار الثاني: الاستعداد والجاهزية: حيث شهد العام 2018م العديد من الجهود للتأكد من الاستعداد والجاهزية لدى أجهزة الأمن المختلفة لمواجهة الأزمات والكوارث، ومن ذلك على سبيل المثال تنفيذ الإدارة العامة للدفاع المدني في مايو 2018م تمريناً مشتركاً مع إحدى الشركات المختصة بالتنقيب عن النفط ضمن تبادل الخبرات والتأكد من الجاهزية اللازمة للتعامل مع حالات المواد الخطرة، الجدير بالذكر أن اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث والأزمات قد عقدت عدة اجتماعات خلال عام 2018م وأكد مسؤولوها جاهزية اللجنة وقدرتها على التعامل مع أي مستجدات طارئة.

بالإضافة إلى تنظيم ورش العمل والندوات ذات الصلة بالتحديات الأمنية، ومنها ورشة عمل بعنوان «الممارسات الأفضل خلال تحقيقات جرائم الإرهاب وتمويله» في أغسطس 2018م بالتعاون بين جهاز الأمن العام في مملكة البحرين وعدد من الجهات التابعة لكل من وزارة العدل والداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استهدفت تلك الورشة التي شارك فيها 28 مشاركاً من مختلف إدارات وزارة الداخلية تبادل الخبرات وزيادة مهارات المشاركين في التعرف على أساليب تمويل الإرهاب وممارسات التطرف الفكري.

وبوجه عام ووفقاً لإحصائية صادرة عن وزارة الداخلية فقد عقدت الإدارة العامة للدراسات بالوزارة 162 دورة تدريبية شارك فيها 929 فرداً كما عقدت إدارة التدريب 69 دورة داخل البحرين وخارجها واستفاد منها 8 آلاف شخص.

ويتمثل المسار الثالث: في تعزيز التعاون الأمني مع العديد من الدول: ومن ذلك على سبيل المثال تشكيل لجنة أمنية عليا مشتركة بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في التاسع من يناير عام 2018م بهدف بحث ومناقشة القضايا التي يتم الاتفاق عليها بين الجانبين.

وخلال زيارته للمملكة المتحدة في يناير 2018م تم الاتفاق بين وزير الداخلية الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة ووزيرة الداخلية أمبرراد بالمملكة المتحدة على مراجعة الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الجانبين بهدف تطويرها لتسهم في دعم مجالات التعاون ذات الصلة بالتدريب وتبادل المعلومات والجرائم المستحدثة.

2.3. نتائج الجهود الأمنية تجاه تهديدات الأمن الداخلي لمملكة البحرين

في ظل انتهاج مملكة البحرين مبدأ الشفافية والالتزام بالمعايير المتفق عليها دولياً خلال عمليات التصدي للتهديدات الإرهابية والتحديات الأمنية عموماً يلاحظ أن العديد من دول العالم قد أبدت تأييداً لمملكة البحرين في ظل جهودها للتصدي للتهديدات الأمنية التي تواجهها المملكة وهو ما عكسته ستة مؤشرات:

المؤشر الأول: حصول وزير الداخلية على شخصية عام 2018م وتكريمه من جانب المنظمة الدولية لمكافحة العنف والإدمان بالولايات المتحدة الأمريكية.

المؤشر الثاني: قرار الولايات المتحدة الأمريكية في العاشر من يوليو 2018م بتصنيف «سرايا الأشتر» منظمة إرهابية وهي المنظمة التي تدعمها إيران، وقد رحبت مملكة البحرين بذلك القرار الذي يعكس عمق العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين الدولتين اللتين تربطهما أواصر ممتدة من الصداقة.

المؤشر الثالث: تأكيد سفير الولايات المتحدة لدى مملكة البحرين جاستين سيبيريل في حوارله مع صحيفة الوطن البحرينية في 18 فبراير 2018م أن «المملكة لطالما كانت شريكاً ثابتاً في مكافحة الإرهاب وهي نفسها ضحية للإرهاب الموجه من الخارج، وأن الولايات المتحدة تعمل بشكل وثيق مع البحرين والشركاء في دول مجلس التعاون على مجموعة واسعة من التحديات الأمنية التي تتمثل في مكافحة الإرهاب والتطرف ومكافحة تمويل الإرهابيين ومعالجة التهديدات التي تواجه حرية الملاحة والأمن البحري».

المؤشر الرابع: المقال الذي كتبه سفير الولايات المتحدة لدى مملكة البحرين جاستين سيبيريل وأوردته صحيفة الوطن البحرينية في 30 يونيو 2018م بعنوان «البحرين تقود الطريق نحو مكافحة الاتّجار بالبشر» مشيراً خلاله إلى تجربة البحرين المتميزة في هذا الشأن والتكريم الذي حظيت به اللجنة الوطنية البحرينية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص من جانب وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو خلال حفل إطلاق تقرير العام حول الاتّجار بالبشر، الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء قد وافق في مايو 2018م على إنشاء مركز إقليمي للتدريب وبناء القدرات على مكافحة الاتّجار بالبشر وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومقره المنامة.

المؤشر الخامس: تأكيد رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي دعم البرلمان لمملكة البحرين فيما تقوم به من عمليات ضد الجماعات الإجرامية وما تتخذه من إجراءات لحفظ الأمن وذلك ضمن البيان الذي أصدره بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان في 16 مارس 2018م.

المؤشر السادس: حصول مملكة البحرين على ثاني أفضل دولة في العالم للحياة والعمل بعد الدنمارك وذلك وفقاً لتقرير أعدته شبكة إنترنيشينز التي تُعد أكبر شبكة عالمية للأشخاص الذين يقيمون ويعملون بالخارج وذلك ضمن استطلاع لآراء 13 ألف مغترب من 188 دولة في العالم، وقد استندت بيانات الاستطلاع إلى مستوى الرضا عن التوازن بين الحياة والعمل والرضا عن متوسط ساعات العمل.

3. القضايا الدفاعية

في ظل استمرار التهديدات الأمنية التي تواجه مملكة البحرين خاصة على الصعيد الإقليمي ابتداءً باستمرار الأزمات الإقليمية وما ترتبه من تداعيات أمنية مع استمرار التدخلات الإيرانية في تلك الأزمات ومروراً باستمرار الجماعات الإرهابية التي مع انحسارها جغرافياً فإنها تبقى أيديولوجية وفكراً وانتهاءً بصراع القوى الإقليمي وما يثيره ذلك من مقترحات بشأن ترتيبات للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وجميعها تحديات قد أملت على مملكة البحرين انتهاج استراتيجية دفاعية عام 2018م ذات سمات ثلاث وهي، رفع القدرات الدفاعية لمملكة البحرين من خلال التدريبات المشتركة، تأكيد التعاون العسكري مع العديد من الدول، وتطوير الشراكات الدفاعية مع الدول والمنظمات الدفاعية الكبرى.

وسوف نتناول هذه السمات بالتفصيل:

3.1. رفع القدرات الدفاعية لمملكة البحرين من خلال التدريبات المشتركة

جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه قد أولى تطوير القدرات الدفاعية لمملكة البحرين والارتقاء بالكوادر العسكرية في مختلف الأجهزة الدفاعية أهمية بالغة، فخلال الزيارة التي قام بها جلالته لقوة دفاع البحرين في يوليو 2018 م قال جلالته: «إن تمكن رجال قوة دفاع البحرين البواسل من التقنيات الحديثة يشجعنا على التوجه إلى الصناعة العسكرية لإكمال منظومة العمل العسكري بقوة دفاع البحرين».

وانطلاقاً من تلك الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، شهدت الأجهزة الدفاعية في المملكة خلال العام 2018م تنظيم العديد من التدريبات العسكرية المشتركة والمشاركة فيها، حيث شاركت قوة دفاع البحرين في عدد من التمارين العسكرية المهمة مع الدول الخليجية وبعض الدول العربية خلال عام 2018م ومنها التمرين العسكري المشترك «درع الخليج 1»، التمارين الجوية المشتركة «الربط الأساسي»، التمرين المشترك «درع العرب 1»، التمرين التعبوي المشترك «قوة العزم»، التمرين البحري الثنائي المشترك «جسر19»، التمرين المشترك «سموم3»، التمرين المشترك «الدرع الواقي10»، التمارين المشتركة التعبوية «ترابط12» ، تمارين خالد بن الوليد.

ومع أهمية كل التمارين السابقة يمكن الإشارة إلى تمرينين مهمين للغاية:

الأول: تمرين «قوة العزم» الذي استضافته البحرين في الخامس من فبراير عام 2018م وأجرته قوة دفاع البحرين وشاركت فيه قوات من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس قوة الدفاع.

الثاني: مناورات «درع الخليج المشترك1» التي نظمتها وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية بمشاركة قوات عسكرية من ثلاث وعشرين دولة منها مملكة البحرين إلى جانب القوات السعودية واستهدفت زيادة التنسيق الأمني والعسكري بين دول المنطقة لمواجهة مختلف التحديات، ويعد ذلك التمرين من أضخم التمارين العسكرية في المنطقة سواء من حيث عدد القوات أو الدول المشاركة التي تتنوع خبراتها، حيث يعد ذلك التمرين نقطة تحول نوعية على صعيد التقنيات المستخدمة، والمشاركة الدولية واسعة النطاق، حيث تأتي أربع منها في صدارة التصنيف العالمي ضمن قائمة أقوى جيوش في العالم، ولعله مما أكسب هذا التمرين أهمية بالغة أنه تم خلاله تنفيذ تكتيكات على نوعين من الحروب وهما الحروب النظامية والحروب غير النظامية التي يكون أحد طرفيها ميلشيا أو جماعة إرهابية، وهو ما يعد مهماً للغاية في ظل استمرار مخاطر الميلشيات الإرهابية المسلحة وخاصة في دول الجوار الإقليمي.

من ناحية أخرى أجرى وشارك الحرس الوطني في العديد من التدريبات المشتركة التي استهدفت في مجملها رفع مستوى الكفاءة العسكرية والجاهزية القتالية والمهارات الميدانية والقدرة على الانتشار بهدف التعامل مع الأزمات ومنها مشاركة الحرس الوطني مع قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية في تمرين «قوة العزم» في يناير 2018م والذي تم تنفيذه بمختلف محافظات مملكة البحرين، كما أجرى الحرس الوطني في سبتمبر 2018م تمرين حماية المنشآت الحيوية البحرية والحفاظ على الأرواح والممتلكات، وتمرين «راية العز 1» في نوفمبر 2018م الذي تم إجرائه في أنحاء مملكة البحرين كافة، وتمرين «حماة الجنوب» الذي تم تنفيذه في أبريل عام 2018م، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحرس الوطني والجيش الباكستاني تضمنت تنفيذ تمرين «بدر 2» الذي تضمن أعمال التخطيط والتنفيذ والقيادة والسيطرة لمكافحة الإرهاب حيث تم إجراء ذلك التدريب خلال الفترة من 26 ديسمبر 2017-11 يناير 2018م، بالإضافة إلى العديد من ورش العمل والدورات التدريبية التي نظمتها كل من قوة دفاع البحرين والحرس الوطني استهدفت في مجملها زيادة الوعي ورفع كفاءة الأفراد العاملين بتلك الأجهزة من خلال التعرف على بعض التجارب الإقليمية والدولية.

3.2. تأكيد التعاون العسكري بين مملكة البحرين والدول الأخرى

انطلاقاً من التهديدات الإقليمية التي تواجهها مملكة البحرين فقد أولت التعاون العسكري مع العديد من الدول أهمية بالغة سواء في منطقة الخليج العربي أو على المستويين الإقليمي والدولي، وضمن هذا الإطار فقد حظي التعاون البحريني-الأمريكي بأهمية خاصة.

وفي هذا الإطار قال سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين جاستن سيبيريل أن «صفقة شراء مملكة البحرين طائرات مقاتلة من طراز إف 16 تعد غاية في الأهمية لجهة تعزيز الشراكة العسكرية مع البحرين مستقبلاً في المجال العسكري» والجدير بالذكر أنه سوف يتم تسليم تلك الطائرات لمملكة البحرين في سبتمبر 2023م حيث ستكون المملكة من أوائل الدول الخليجية التي تمتلك هذا الجيل من المقاتلات المتقدمة، من ناحية ثانية فقد وقعت مملكة البحرين صفقة أسلحة مع شركة «بل» الأمريكية لصناعة الطائرات العمودية لشراء عدد من الطائرات المتقدمة وسوف يتم استلام الدفعة الأولى من تلك الصفقة نهاية عام 2022م والجدير بالذكر أن مملكة البحرين ستكون هي الدولة الثانية التي تستخدم هذه الطائرات بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شهد عام 2018م العديد من اللقاءات المشتركة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية استهدفت في مجملها تعزيز الشراكة الدفاعية بين الجانبين، ومنها اجتماع اللجنة البحرينية الأمريكية للتعاون العسكري المشترك خلال الفترة من 25-26 سبتمبر 2018م بحث التنسيق العسكري والتعاون الدفاعي المشترك وسبل تعزيزه، وتنظيم سفارة مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة حلقة نقاشية بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في الأمريكتين ومقره واشنطن في مايو 2018م تناولت العلاقات الدفاعية والأمنية بين الجانبين وشارك فيها العديد من الخبراء والمهتمين من الدولتين أكدوا خلالها أن الشراكة بين الجانبين شهدت نقلة نوعية إبان عهد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، الذي يحرص على تطوير تلك الشراكة نحو آفاق أرحب. كما وقعت مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تفاهم بشأن الجرائم عابرة الحدود في أكتوبر 2018م.

كما حرصت مملكة البحرين على تعزيز أواصر التعاون العسكري مع عدد من الدول الصديقة والشريكة للمملكة ومنها على سبيل المثال استضافة مملكة البحرين اجتماعات اللجنة البحرينية-الأردنية المشتركة في مارس 2018م التي تضمنت بحث التعاون والتنسيق العسكري بين الجانبين، وتوقيع اتفاقية تعاون دفاعي مشترك بين مملكة البحرين وجمهورية باكستان الإسلامية في السادس والعشرين من يونيو 2018م استهدفت زيادة أواصر التعاون العسكري المشترك بين الجانبين.

3.3. تطوير الشراكات مع الدول والمنظمات الدفاعية الكبرى

تحرص مملكة البحرين على تطوير شراكاتها الدفاعية مع الدول والمنظمات الدفاعية الكبرى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي «الناتو»، فخلال العام 2018م أكد عاهل البلاد المفدى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة القائد الأعلى حفظه الله ورعاه، مرات عديدة على الدور المهم الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي وذلك خلال لقائه مع المسؤولين الأمريكيين خلال العام 2018م ومن ذلك على سبيل المثال لقاء جلالته برئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي ووفد من أعضاء مجلس الشيوخ خلال زيارتهم للمملكة في فبراير 2018م، ولقاء جلالته الجنرال المتقاعد أنتوني زيني ونائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الخليج العربي ثيموثي لندركنج في الحادي عشر من سبتمبر 2018م، وخلال زيارته لقاعدة عيسى الجوية في الثالث عشر من نوفمبر 2018م أعرب صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه عن تقديره للتعاون التاريخي الاستراتيجي الذي يجمع البلدين الصديقين منذ عقود طويلة ويشهد تطوراً بشكل مستمر كشركاء في ضمان أمن الخليج العربي وأداء العديد من الواجبات والمهام المشتركة من أجل أمن المنطقة ومكافحة الإرهاب وحماية طرق الملاحة والتجارة العالمية، وفي الرابع من أكتوبر 2018م أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة على الأهمية التي يوليها صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه لتعزيز العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعرب الشيخ خالد عن تقدير مملكة البحرين لسياسات ومبادرات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لمحاربة الإرهاب والتصدي لخطر النظام الإيراني التي تعكس تفهماً كبيراً لعوامل الخطر في المنطقة.

وعلى صعيد علاقة مملكة البحرين بحلف شمال الأطلسي «الناتو»، تُولي مملكة البحرين التعاون مع حلف الناتو أهمية كبيرة باعتبارها عضواً في مبادرة استانبول التي أعلنها الحلف في يونيو عام 2004م، وتتضمن التعاون في ستة مجالات أساسية، وفي هذا الإطار قام الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية بزيارة مقر الحلف في بروكسيل في سبتمبر 2018م مؤكداً اعتزازه بالعلاقات الوثيقة بين مملكة البحرين وحلف الناتو وما تتسم به من تطور وتنسيق في إطار مبادرة استانبول للتعاون مشيداً بالجهود الكبيرة التي يقوم بها الحلف في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنوهاً إلى أن نتائج النسخة الأولى لبرنامج الشراكة والتعاون الفردي بين مملكة البحرين وحلف الناتو للفترة من 2016-2018 كانت مثمرة وبناءة خاصة في مجال التعاون السياسي والدبلوماسي وتبادل الخبرات في مجالات الدفاع والأمن والتعاون لمواجهة التحديات الأمنية الناشئة وتعزيز الحوار ووضع الآليات والاستراتيجيات الفعالة، وقام الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة بتقديم النسخة الثانية من برنامج «الشراكة والتعاون الفردي» للفترة 2018 - 2020 بين الجانبين، باعتباره إطاراً للحوار السياسي والتعاون الاستراتيجي، وخارطة طريق لأنشطة مستقبلية مشتركة، من أجل تطوير مستوى التعاون، لمواجهة تحديات الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، موضحاً أن البرنامج يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي: التعاون السياسي والدبلوماسي، وتبادل الخبرات في مجالات الدفاع والأمن، والتعاون لمواجهة التحديات الأمنية الناشئة، مشيراً إلى تطلع المملكة إلى أن تكون النسخة الثانية للبرنامج للأعوام من 2018- 2020 قيمة مضافة وحيوية للأمن والاستقرار ضمن شراكة للتعاون يمكن من خلالها تحديد الأولويات الأمنية لمكافحة التهديدات التقليدية والجديدة وتفعيل مجالات التعاون المشترك.

وقد أسفرت السياسات الدفاعية الناجحة لمملكة البحرين خلال عام 2018م عن تفهم الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط لواقع التهديدات التي تواجه أمن مملكة البحرين بل والالتزام بمواجهة تلك التهديدات وهو ما يؤكده مؤشران:

المؤشر الأول: إعلان قائد القوات الأمريكية البحرية المركزية قائد الأسطول الخامس نائب الأدميرال سكوت ستيرني في سبتمبر عام 2018م أن «القوات الأمريكية لديها استعداد كامل لضمان حرية الملاحة البحرية والتجارة الدولية «وأضاف»

إننا نأخذ التهديدات الإيرانية على محمل الجد ونعمل يومياً في المنطقة ونعي تماماً أي تغيرات في الظروف والمستجدات ولدينا استعداد كامل لمواجهة أي تهديد لمصالحنا أو سفننا».

أما المؤشر الثاني: فهو قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بإسقاط مشروع قانون كان من شأنه وقف بيع الأسلحة الهجومية لمملكة البحرين وذلك في نوفمبر 2018م وهو الأمر الذي لاقى ترحيباً من جانب مملكة البحرين حيث أصدرت وزارة الخارجية البحرينية بياناً تضمن تقدير المملكة للموقف الإيجابي الأميركي الداعم لأمن مملكة البحرين ولسياسة الولايات المتحدة في الالتزام بأمن الخليج العربي ومحاربة الإرهاب والتصدي لكل الممارسات والأنشطة التي تستهدف تقويض الأمن والسلم في المنطقة.

3.4. التدخلات الإيرانية في الأزمات الإقليمية (اليمن، سوريا، العراق)

على الرغم من تعدد تطورات الأمن الإقليمي في عام 2018م فإن ما يجمعها أمر مهم مؤداه استمرار الأزمات الإقليمية خاصة في كل من اليمن وسوريا والعراق، تلك الأزمات التي لها تأثير على الأمن الإقليمي عموماً وأمن دول الخليج على نحو خاص، وبعيداً عن الخوض في تفاصيل تلك الأزمات فإن ما يعنينا في هذا القسم العوامل التي أدت إلى تفاقم تلك الأزمات وديمومتها على هذا النحو وفي مقدمتها التدخلات الإيرانية في تلك الأزمات.

فعلى صعيد الأزمة اليمنية: تعد تلك الأزمة أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي بالنظر إلى سعي إيران لاستنساخ تجربة الحرس الثوري الإيراني مجدداً في اليمن من خلال دعم الميلشيات الحوثية بالعديد من الأسلحة وهو ما أكدته العديد من المؤشرات في هذا الشأن، وقد أدى استمرار الأزمة اليمنية إلى تهديد أمن المملكة العربية السعودية على نحو خاص ودول الخليج العربي عموماً، ففي أغسطس 2018م أعلن المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن العقيد تركي المالكي اعتراض قوات التحالف لصاروخ باليستي أطلقته الميلشيات الحوثية باتجاه الأراضي السعودية، مشيراً إلى أن إجمالي الصواريخ الباليستية التي أطلقتها تلك الميلشيات تجاه المملكة حتى ذلك الوقت بلغ 182 صاروخاً، وعلى الرغم من الجهود الأممية لحل الصراع في اليمن فقد لوحظ تعنت تلك الميلشيات في الاستجابة لمقترحات المبعوث الأممي لدى اليمن، وخلال العام 2018م أعلنت بعض الدول تأييدها لدول الخليج بشأن مخاطر تلك الميلشيات، وفي هذا الإطار قال قائد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية والأسطول الخامس الأمريكي الأدميرال سكوت ستيرني في سبتمبر 2018م أن «الولايات المتحدة على اطلاع بشأن عمليات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، وأن الولايات المتحدة تدعم القرار 2216 الذي يمنع تهريب الأسلحة، كما أن كل الدول في القوات المشتركة تدعم قرار مجلس الأمن»، وأضاف القول: «لاتزال إيران تطور القدرات الباليستية وتنقلها للحوثيين وحزب الله مما يسمح لهذه المجموعات بتوجيه الضربات كما تشاء لتخدم مصالحها في المنطقة»، وقال: «موقف الولايات المتحدة دعم مصالحنا في جنوب البحر الأحمر من خلال وجودنا مع شركائنا في المنطقة وضمان قدرتنا على الرد إذا ما كان هناك تصعيد في تلك المنطقة»، وعلى الرغم من استمرار تهديد الميلشيات الحوثية لأمن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي عموماً من خلال إطلاق مئات الصواريخ على المدنيين في المملكة العربية السعودية فإن المملكة لم تتوان عن تقديم كل الجهود الممكنة لمساعدة الشعب اليمني الشقيق، ففي الثاني والعشرين من يناير 2018م أطلق التحالف العربي لدعم الشرعية عملية إنسانية شاملة جديدة في اليمن شملت تبرعاً لجهود المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى مشروعات لرفع الطاقة الاستيعابية لموانئ اليمن وبرامج لخفض كلفة النقل وتحسين البنية التحتية للطرق وإقامة جسر جوي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مأرب الأمر الذي يعكس ويؤكد المواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية تجاه الشعب اليمني الشقيق، الجدير بالذكر أن تكلفة تلك العملية بلغت 1,5 مليار دولار، فضلاً عن قرار المملكة إيداع مليارى دولار في المصرف المركزي اليمني لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في اليمن، وقد حظي الموقف السعودي بدعم إقليمي ودولي.

فإقليمياً أدان وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالإجماع في ختام الاجتماع الطارئ بجدة في يناير 2018م إطلاق الميلشيات الحوثية صاروخ باليستي إيراني الصنع على مدينة الرياض في السابع عشر من ديسمبر 2017م، وخلال اجتماعهم بالقاهرة في السابع من مارس عام 2018 م جدد وزراء الخارجية العرب إدانتهم لاستمرار التدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية خاصة دعمها للميلشيات الحوثية في اليمن.

وتتعدد الأدلة التي تؤكد وبما لايدع مجالاً للشك الدعم الإيراني للميلشيات الحوثية ويمكن تحديد خمس منها على سبيل المثال لا الحصر:

المؤشر الأول: إعلان مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في مايو 2018م عن استعداد إيران «للتفاوض حول اليمن»، ورفض المطالب الأوروبية حول السياسات الإقليمية لإيران وقضية الصواريخ الباليستية وذلك خلال مشاركة إيران في اجتماع ببروكسيل مع دول الاتحاد الأوروبي لبحث تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي على مصالح دول الاتحاد.

المؤشر الثاني: في الأول من فبراير عام 2018م قال مستشار المرشد الأعلى في إيران علي أكبر ولايتي أن «نفوذ إيران في المنطقة حتمي ولكي تظل لاعباً رئيساً في المنطقة سوف يستمر هذا النفوذ».

المؤشر الثالث: في السابع من مارس عام 2018م تم الإعلان وللمرة الأولى عن عدد القتلى من القوات الإيرانية في كل من سوريا والعراق الذي بلغ 2100 قتيل خلال السنوات السبع الماضية، حيث أعلن رئيس مجلس بلدية طهران زراعة 2100 شجرة قائلاً إنها: «بعدد القتلى الذين سقطوا في معارك بكل من سوريا والعراق».

المؤشر الرابع: في التاسع من فبراير عام 2018م أعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن لدى إيران اقتراحا لتسوية الأزمة في اليمن وذلك خلال استقباله لمحمد عبد السلام الناطق باسم الميلشيات الحوثية ويتضمن ذلك الاقتراح أربعة بنود وهي الوقف الفوري لإطلاق النار وإرسال مساعدات إنسانية وإطلاق حوار تشارك فيه كل الأطراف، وتشكيل حكومة وحدة وطنية من كل القوى السياسية.

المؤشر الخامس: تصريح ناصر شعباني أحد قادة الحرس الثوري الإيراني أوردته وكالة فارس في السابع من أغسطس عام 2018م «طلبنا من الحوثيين أن يهاجموا ناقلتي النفط السعوديتين ففعلوا ذلك»، الجدير بالذكر أن تحالف دعم الشرعية في اليمن قد أعلن في الخامس والعشرين من يوليو 2018م إحباط هجوم للميلشيات الحوثية استهدف ناقلتي نفط سعوديتين في مضيق باب المندب قبالة السواحل الغربية لليمن الأمر الذي حدا بالمملكة العربية السعودية إلى تعليق شحنات النفط الخام التي يتم تصديرها من خلال ذلك المضيق.

المؤشر السادس: تصريح المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن العقيد تركي المالكي بأن التحالف لديه أدلة قوية على «تورط حزب الله في تزويد الميلشيات الحوثية الانقلابية بمنظومة اتصالات عسكرية متكاملة»، الجدير بالذكر أن تقريراً أعده فريق التواصل الإلكتروني في وزارة الخارجية الأمريكية تضمن أن إيران تقوم بتمويل حزب الله بحوالي 700 مليون دولار سنوياً.

وعلى صعيد التقارير الدولية نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً في أكتوبر 2018م أعدته مجموعة العمل الخاصة بإيران في الوزارة وقد تضمن أن إيران أنفقت خلال الأعوام الثمانية الماضية أكثر من 18 مليار دولار لدعم الإرهاب في كل من العراق وسوريا واليمن، وتضمن التقرير أن فيلق القدس نقل هذه الأموال بطريقة ملتوية إلى الميلشيات والجماعات التي يدعمها في تلك الدول.

من ناحية ثانية تضمن تقرير أعده كينيث كاتزمان وتم تقديمه للكونجرس الأمريكي في مارس 2018م أن إيران تقوم بدعم الجماعات الإرهابية في مملكة البحرين من خلال التمويل والتدريب والتسليح، كما ذكر التقرير أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة على دراية بتلك الأنشطة الإيرانية، كما أن الخارجية الأمريكية قد أكدت في تقاريرها عن الإرهاب امتلاك معلومات بشأن دعم إيران للقوى الإرهابية في مملكة البحرين، كما أشار التقرير إلى أن إيران تسعى إلى استغلال المشكلات والصراعات الإقليمية في المنطقة من أجل تغيير ميزان القوى لصالحها، كما تعمل على توسيع نفوذها الإقليمي.

وعلى صعيد التدخلات الإيرانية في العراق: تتعدد مظاهر التدخلات الإيرانية في العراق، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مؤشران:

المؤشر الأول: إعلان إيران قطع الكهرباء التي تقوم بتصديرها لمدن جنوبي العراق في يوليو 2018م وهو الأمر الذي اعتبره البعض «ابتزازا سياسيا» من أجل ممارسة ضغوط على العراق لتشكيل حكومة موالية لها، والجدير بالذكر أن إيران أعلنت في بيان لها أنها قامت بهذا الإجراء من أجل تلبية احتياجاتها الداخلية من الكهرباء إلا أن الواقع يشير إلى أن الحاجة الفعلية لإيران من الاستهلاك المحلي من الكهرباء تبلغ 42 ألف ميجا وات في حين أن إيران تقوم بإنتاج 58 ألف ميجا وات ما يعني أنه لديها فائض.

المؤشر الثاني: التصريحات التي أدلى بها نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون في ديسمبر 2018م حيث أعلن دعمه ومشاركته فيما يسمى «احتفالية بتأسيس مكتب في بغداد لمجموعة إرهابية مصنفة كمنظمة إرهابية وهي ائتلاف شباب 14 فبراير» الأمر الذي حدا بوزارة الخارجية البحرينية لاستدعاء القائم بالأعمال بالإنابة في السفارة العراقية في مملكة البحرين معبرة عن استنكارها واستهجانها وهو الأمر الذي يعد تدخلاً سافراً ومرفوضاً في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، كما أنه يمثل خرقاً واضحاً للمواثيق ومبادئ القانون الدولي الداعية لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.....»

وعلى صعيد الأزمة السورية: تتعدد جوانب العلاقات الإيرانية- السورية ولعل أهمها العلاقات العسكرية التي تشهد تطوراً بين الجانبين، وفي هذا السياق تجئ زيارة وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي لسوريا في أغسطس 2018م حيث التقى نظيره السوري علي عبدالله أيوب وقد استهدفت تلك الزيارة بحث تطوير التعاون العسكري بين الجانبين وخلال تلك الزيارة قال حاتمي: «إن إيران بوسعها مساعدة سوريا في تعزيز ترسانتها العسكرية» وأضاف: «إن إيران لديها قدرات عالية في مجال الدفاع وبإمكانها مساعدة سوريا في تعزيز عتادها العسكري»، ومن ناحية ثانية وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر 2018م وقعت كل من سوريا وإيران اتفاقية للتعاون الاقتصادي الاستراتيجي طويل الأمد وضمن تلك الاتفاقية سوف تعمل إيران من خلال عشرين محوراً تتضمن أنشطة اقتصادية داخل سوريا ما يعني أن إيران سيكون لها الأولوية ضمن عملية إعادة الإعمار في سوريا، ومن ناحية ثالثة تشير بعض المصادر إلى بدء إيران في تأسيس ميلشيات محلية في جنوب سوريا، ومن ناحية رابعة فإن القرار الروسي بنشر منظومة صواريخ إس 300 في سوريا من شأنه تعزيز الوجود الإيراني في سوريا.

ومع التسليم بأن التدخلات الإيرانية في شؤون مملكة البحرين ودول الخليج العربي تمثل تهديداً بالغاً لأمن واستقرار تلك الدول فإنه لابد من التأكيد على أن تلك التدخلات تعد جزءًا من المشروع الإيراني الذي يستهدف تحقيق الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج العربي وهو ما يفسر سعي إيران الحثيث لتطوير الطاقة النووية لغير الأغراض السلمية، وبالتالي فإن استمرار الغموض بشأن البرامج النووية الإيرانية يمثل تهديداً بالغاً لأمن دول الخليج العربي عموماً، فضلاً عن التصريحات الصادرة من أفراد الحرس الثوري بأن المدى الحالي للصواريخ الإيرانية يبلغ ألفي كم وأن إيران لديها القدرة على تصنيع صواريخ باليستية بمدى أبعد، بالإضافة إلى إعلان إيران في ديسمبر 2018م عن تصنيع مدمرة محلية لا يكشفها الرادار، ويمكنها الإبحار لمدة خمسة أشهر دون الحاجة إلى إعادة تموين وجميعها إجراءات تمثل إخلالاً بتوازن القوى القائم وتهديدا لأمن مملكة البحرين ودول الخليج كافة.

3.5. التطورات الاستراتيجية الإقليمية

يتضمن هذا القسم أبرز التطورات الاستراتيجية التي شهدها الأمن الإقليمي خلال عام 2018م ولا يقصد بها رصد تطورات الأحداث وإنما التركيز على التطورات التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات استراتيجية في منظومة الأمن الإقليمي وأهمها أربع قضايا هي تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، المبادرة السعودية بتأسيس تحالف البحر الأحمر، القرار الروسي بإمداد سوريا بمنظومة صواريخ إس 300، والانسحاب الأمريكي من سوريا.

3.5.1. تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي

يعد حوار المنامة الذي ينظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لقاءً اعتيادياً سنوياً تتم من خلاله مناقشة أبرز قضايا الأمن الإقليمي ومنها أمن الخليج العربي، وتحديات الأمن الإقليمي التي تتضمن الانتشار النووي وتحدي الإرهاب والتهديدات الإيرانية، فضلاً عن الأزمات الإقليمية خاصة في سوريا واليمن والعراق، وما ترتبه من تداعيات على منظومة الأمن الإقليمي عموماً وأمن دول الخليج على نحو خاص، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية والأمن في القرن الإفريقي وباب والمندب والأمن والتنافس في منطقة القرن الإفريقي.

ومع أهمية ما سبق فإن ذلك الحوار يعد منتدى إقليميا - عالميا تتم من خلاله طرح بعض الأفكار التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن الإقليمي والأمن العالمي على حد سواء، وخلال الحوار الأخير الذي عقد خلال الفترة من 26-28 أكتوبر 2018م أثيرت فكرة تأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي.

فخلال كلمته أمام حوار المنامة قال معالي وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة إن البحرين تدعم المقترح الأمريكي بتأسيس تحالف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، ذلك التحالف لن يكون موجهاً نحو أحد ولكن يستهدف تثبيت الاستقرار لمواجهة الإرهاب والإرهاب الإلكتروني، كما أنه ليس تحالفاً دفاعياً محضاً ولكنه شراكة اقتصادية بين الدول الأعضاء، ويعد مثالاً للأدوات التي يمكن استخدامها لإدارة شؤون المنطقة، مؤكداً أن ذلك التحالف ليس ناديا مغلقا، ولكنه تحالف من شأنه أن ينتقل بالمنطقة إلى المسار الصحيح ويظل مفتوحاً أمام كل دول العالم التي تتبنى السياسات نفسها، وأن مملكة البحرين ضمن العمل مع شركائها التاريخيين ملتزمة بتقاسم أعباء حماية المنطقة، مؤكداً أن مملكة البحرين موجودة بالفعل ضمن التحالفات الإقليمية والدولية سواء في أفغانستان أو مكافحة القرصنة في خليج عدن، وضمان حرية الملاحة في الخليج العربي والتحالف الدولي لمواجهة داعش، فضلاً عن الالتزام بالعمل ضمن الأسطول الخامس، وقد أيد ذلك الاقتراح وزير الخارجية السعودي -آنذاك-عادل الجبير، حيث أكد أن المملكة لديها الكثير من التحالفات ولكنه أضاف أن الأفكار لاتزال تتبلور وقد شهدت الرياض اجتماعاً بين دول الخليج والأردن ومصر لمناقشة تلك القضية، والهدف هو الوصول لهندسة أمنية لمواجهة التهديدات المشتركة، وقد أيد بعض المتحدثين تلك الفكرة ومنهم وزيرة الدفاع الإيطالية إليزابيتا ترينتا التي قالت إن التحالف في الشرق الأوسط سيكون حلاً للمشكلات بشرط ألا يكون هناك توازن تنافسي، أما وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي فقد قال إن الأردن يرحب بأي عمل جماعي يستهدف العمل معاً من أجل تجاوز التحديات وتحقيق الأمن والاستقرار الذي تستحقه شعوب المنطقة.

وقد لوحظ أنه خلال بعض جلسات حوار المنامة أشار المتحدثون إلى أن المنطقة بها تحالفات قائمة بالفعل يمكن أن تكون أساساً للتعاون مع التحالف المقترح ومنها قوات درع الجزيرة والتحالف الدولي ضد داعش والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وجميعها مهمة في ظل تنامي التحالف بين روسيا وإيران الذي أدى إلى تقوية الجماعات المسلحة دون الدول ومنها حزب الله.

ومع أهمية ما سبق إلا أنه خلال المناقشات في الجلسات الفرعية أثيرت تساؤلات تجاه ذلك المقترح منها:

أولاً: حتى لو تم جمع كل دول الخليج تحت مظلة ذلك التحالف المقترح فإنه ربما لا توجد إرادة واضحة في الإدارة الأمريكية الحالية بشأن ذلك التحالف.

ثانياً: أنه نادراً ما تطرح قضايا ذات صلة بالدفاع والأمن القومي على الرأي العام لمناقشتها ما يثير المخاوف من أن المنطقة تستعد للحرب لأننا بصدد تأسيس حلف على غرار حلف الناتو.

ثالثاً: التساؤلات بشأن تأثير ذلك التحالف على أطر التنسيق الدفاعي الموجودة حالياً سواء بين دول الخليج أو بين الدول العربية عموماً.

ولا توجد معلومات كافية بشأن طبيعة ذلك التحالف أو أعضائه أو الأهداف التي يسعى إليها، حيث تردد أن الولايات المتحدة تسعى لتأسيس تحالف إقليمي لمواجهة إيران، وقد تم الترويج لما يسمى «الناتو العربي» ولكن دون تحديد ماهية ذلك التحالف.

3.5.2. المبادرة السعودية بتأسيس تحالف دول البحر الأحمر

تتفاعل دول الخليج مع مناطق جوارها تأثيراً وتأثراً، ومن أهم تلك المناطق منطقة القرن الإفريقي التي تعد جزءً مهماً من أمن الخليج العربي تأسيساً على معطيات كثيرة، تاريخية وأمنية وجيواستراتيجية ولعل الأزمات المزمنة التي تشهدها ضفتا مضيق باب المندب قد ألقت بظلالها على أمن دول الخليج عموماً والمملكة العربية السعودية على نحو خاص، الأمر الذي حدا بالمملكة العربية السعودية إلى إطلاق مبادرة في الثاني عشر من ديسمبر 2018م تتضمن تأسيس كيان لدول البحر الأحمر وخليج عدن، وهي السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن.

ووفقاً لبيان وزارة الخارجية السعودية الصادر في أعقاب الاجتماع الذي عقد في الرياض لهذا الغرض فإن «سبع دول عربية وهي المملكة العربية السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن قد اتفقت فيما بينها على تأسيس كيان لدول البحر الأحمر وخليج عدن يستهدف حماية التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية وتعزيز الأمن والاستثمار والتنمية لدول الحوض» وأن ذلك الكيان «مبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق الاستقرار في المنطقة»، وقد صدرت تصريحات من جانب مسؤولي الأردن والصومال واليمن وجيبوتي والسودان، تضمنت ترحيباً بالمبادرة وأنها لاتزال في مرحلة النقاش من جانب اللجان المعنية.

وانطلاقاً من أن التحدي يخلق الاستجابة نجد أن هناك عدة تحديات كانت سبباً في إطلاق المملكة لتلك المبادرة تتجاوز البعد الاقتصادي المتمثل في الاستثمارات السعودية والخليجية في الصومال والسودان وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا لتطال مواجهة التحديات الأمنية والمتمثلة في الانقلاب الذي قامت به الميلشيات الحوثية في اليمن وسعيها لتأسيس كيان مسلح على غرار الحرس الثوري في إيران، بالإضافة إلى التحديات الأمنية التي تواجهها الصومال ما يعني تعدد التهديدات الأمنية التي تواجه دول الخليج عموماً ومنها القرصنة وعمليات التهريب وانتقال الجماعات الإرهابية عبر البحر الأحمر للمملكة العربية السعودية ودول الخليج.

بالإضافة إلى تنامي الحضور الإقليمي والدولي في منطقة القرن الإفريقي عموماً من خلال العديد من القواعد العسكرية، فضلاً عن ارتكاز تلك المبادرة إلى خبرة المملكة في قيادة وتأسيس التحالفات الإقليمية ومنها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وكذلك الدور المحوري للمملكة في تحقيق المصالحة التاريخية بين كل من إثيوبيا وإريتريا.

وعلى الرغم من عدم وضوح ماهية ذلك التجمع سوى ما ورد في بيان وزارة الخارجية السعودية المشار إليه فإن وزير الخارجية السعودي-آنذاك- عادل الجبير قال إن هذا الكيان «سيكون له جانب اقتصادي وبيئي وتجاري واستثماري وتنموي وأمني وعسكري» ما يعني أن ذلك الكيان سيكون له أهداف متعددة لن تقتصر على الجوانب الاقتصادية أو الأمنية فقط.

وقد أبدت دولة الإمارات العربية المتحدة تأييدها للمبادرة السعودية، فقد وصف وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش تلك المبادرة بـ «الرائدة» وأنها «نجاح دبلوماسي لدول المنطقة تقوده الرياض بجهد وحرفية». ولا شك أن أمن البحر الأحمر يعد متطلباً مهماً ليس فقط للمملكة العربية السعودية ودول الخليج والأمن الإقليمي عموماً بل في الوقت ذاته للأمن العالمي، حيث يشهد هذا البحر مرور حوالي 3,3 مليون برميل من النفط يومياً، كما يعد المعبر الرئيسي للتجارة بين دول شرق آسيا وخاصة الصين والهند واليابان مع أوروبا، كما يمر منه حوالي 20% من التجارة العالمية.

وعلى الرغم من أن فكرة تأسيس ذلك التجمع لاتزال في بداياتها فإنه سوف يحقق العديد من المصالح المشتركة لأعضائه خاصة للمملكة العربية السعودية ومصر في ظل تنامي نفوذ تركيا وإيران في منطقة القرن الإفريقي وما يمثله ذلك من الإخلال بتوازنات القوى القائمة من ناحية وتهديد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب من ناحية ثانية، خاصة في ظل وجود أدلة قاطعة بشأن الدعم الإيراني للميلشيات الحوثية التي قامت بالفعل بمهاجمة ناقلات النفط السعودية في باب المندب وقيام إيران بتهريب الأسلحة لتلك الميلشيات في اليمن عبر البحر الأحمر، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً للأمن القومي المصري في الوقت ذاته ومن ذلك تأكيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال لقائه مع الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في القاهرة في أغسطس 2018م الرفض المصري لأن «يتحول اليمن إلى موطئ نفوذ لقوى غير عربية، أو منصة لتهديد أمن الدول العربية واستقرارها»، ومن ناحية ثالثة فإن من شأن تنفيذ تلك المبادرة أن يمثل دعماً للمشروع الذي أعلنته المملكة العربية السعودية خلال عام 2018م «نيوم» الذي يبلغ رأسماله 500 مليار دولار ويطل من الشمال والغرب على البحر الأحمر وخليج العقبة بطول 468 كم وسوف يرتب فوائد ليس فقط للمملكة العربية السعودية بل لبعض الدول المقترحة للعضوية في تكتل البحر الأحمر ومنها مصر.

الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية قامت بتنظيم تمرين بحري بعنوان «الموج الأحمر 1» في مدينة جدة في الثلاثين من ديسمبر 2018م بمشاركة المملكة العربية السعودية والأردن ومصر والسودان وجيبوتي، واليمن، ومراقبين من الصومال على مدى ستة أيام، وحول هذا التمرين قال قائد الأسطول الغربي في المملكة العربية السعودية اللواء صقر الحربي إن: «التمرين يهدف إلى تعزيز الأمن البحري للدول المطلة على البحر الأحمر، وحماية المياه الإقليمية، وتعزيز التعاون العسكري، وتبادل الخبرات القتالية بين البلدان المشاركة، وذلك لما يشكله البحر الأحمر من أهمية لدى دول العالم، بوصفه ممراً اقتصادياً مهماً، فضلاً عن كون التمرين يسهم في توحيد المفاهيم العسكرية، ورفع الجاهزية القتالية لدى القوات المشاركة»، وقد تضمن ذلك التمرين عدداً من الفرضيات التي تم التخطيط لها مسبقاً بشكل دقيق بما يتوافق مع ما تمتلكه القوات البحرية الملكية السعودية من قدرات قتالية، ومنظومات بحرية متطورة، تعزز من جاهزيتها القتالية.

ومع أهمية تلك المبادرة فإن هناك بعض القضايا التي يتعين التفكير فيها عند عمل ذلك التكتل، ومنها إمكانية أن يضم التكتل دولاً أخرى ربما تكون معنية بالأمن في القرن الإفريقي ومنها إثيوبيا وإريتريا، وإمكانية التنسيق بين دول تلك المبادرة والقوى الدولية التي لها تواجد عسكري كثيف في منطقة القرن الإفريقي من خلال قواعد عسكرية تم تأسيسها هناك، بالإضافة إلى أهمية وجود توافقات على أولويات التهديدات الأمنية التي يجب مواجهتها.

3.5.3. القرار الروسي بتزويد سوريا بمنظومة صواريخ إس 300

كانت -ولاتزال - قضية توازن القوى الإقليمي أحد أهم القضايا التي تمثل أساس الاستقراروالأمن، حيث تمثلت البدايات الأولى لترسيخ الخلل في توازن القوى الإقليمي في نتائج الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م الذي زاد من التدخلات الإيرانية في الملفات الإقليمية، ثم كانت تحولات العالم العربي عام 2011م وما تلاها من تداعيات فرصة أخرى لإيران للمزيد من تلك التدخلات عموماً وفي الأزمة السورية على نحو خاص، ومع أهمية الجهود الإقليمية والدولية للحد من تلك التدخلات.

نشأت تلك الجهود التي بلغت ذروتها مع إعلان المملكة العربية السعودية قيادة تحالف عربي لدعم الشرعية في اليمن وإجهاض المشروع الإيراني في اليمن، إضافة إلى الخطط والاستراتيجيات المعلنة من جانب الولايات المتحدة لمواجهة السياسات الإيرانية.

إلا أن التدخل الإيراني في سوريا يعد أبرز تهديدات الأمن الإقليمي، وحاولت إيران تثبيت وجودها بسوريا في ظل قرار روسيا إمداد سوريا بنظام صواريخ إس 300 وهو القرار الذي وصفه قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال جوزيف فوتيل بأنه «رد متهور وغيرمحسوب على إسقاط طائرة عسكرية روسية في سوريا خلال سبتمبر2018م» وأضاف أن من شأن هذا القرار«حماية الأنشطة الإيرانية في سوريا»، أما مستشار الأمن القومي جون بولتون فقال: «إن خطط روسيا تزويد سوريا بنظام إس-300 الصاروخي، سوف يمثل تصعيداً خطيراً من جانب روسيا معرباً عن أمله في أن تعيد الحكومة الروسية النظر في المسألة».

لقد قررت روسيا إمداد سوريا بالنظام الصاروخي إس 300 وذلك بعد الاتهامات غير المباشرة التي وجهتها لإسرائيل بالمسؤولية غير المباشرة عن إسقاط طائرة تجسس روسية على يد القوات السورية أثناء إطلاقها النار على طائرات إسرائيلية مهاجمة في سبتمبر2018م، ووفقاً لبعض المصادرفإن عدد الأنظمة التي قررت روسيا إرسالها لسوريا يتراوح بين ستة وثمانية وفقاً لما تقتضيه الحاجة.

جاء القرار الروسي ضمن استراتيجية روسية تجاه سوريا تضمنت ثلاثة قرارات متزامنة استهدفت رفع القدرات الأمنية في سوريا وحماية المنشآت الروسية ومنع أي هجوم عسكري خارجي محتمل من جهة البحر المتوسط وفقاً لما أشار إليه وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو حسب التعليمات الصادرة إليه من الرئيس الروسي فلاديميربوتين بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية وتتمثل في:

أولاً: إطلاق تقنيات التشويش الكهرومغناطيسي في مناطق البحر المتوسط المحاذية لسواحل سوريا، موضحاً أن ذلك الإجراء يهدف إلى منع عمل رادارات واتصالات الأقمار الاصطناعية والطائرات أثناء أي هجوم مستقبلي على سوريا.

ثانياً: تزويد الجيش السوري بمنظومات «إس300» الصاروخية للدفاع الجوي.

ثالثاً: تجهيز المراكز القيادية لقوات الدفاع الجوي السورية بنظام للتحكم والمراقبة وهو النظام المعمول به لدى الجيش الروسي.

وعلى الرغم من تأكيد الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أن قرارتسليم منظومات الدفاع الجوي الصاروخية «إس300» لسوريا ليس موجها ضد بلدان أخرى، ولكن الهدف منه حماية العسكريين الروس في سوريا» فإن ذلك القرار سيكون له تداعيات على الأمن الإقليمي أخذاً في الاعتبارثلاثة أمور:

أولها: التعاون الروسي-الإيراني في سوريا وما يعنيه ذلك من أن تلك الصفقة سوف تعزز من الوجود الإيراني في سوريا.

ثانيها: المميزات التي تحظى بها تلك النوعية من الصواريخ حيث إنها تعد صواريخ مضادة للجو متوسطة المدى ومخصصة لحماية مواقع استراتيجية، وتحظى تلك المنظومة بإقبال كبير في السوق العالمية، وتلك الصواريخ في الوقت الراهن في وضع قتالي لدى عشرين دولة في العالم منها بيلاروس، كازاخستان، أذربيجان، أرمينيا، أوكرانيا، الصين، فيتنام، فنزويلا.

ثالثها: تزامن القرار الروسي مع قرار وزارة الدفاع الأمريكية سحب أربعة أنظمة صواريخ باتريوت من كل من البحرين والكويت والأردن.

وعلى الرغم من صدور بيان من رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي بأن هذا القرار يعد إجراءً روتينياً داخلياً، كما أنه يخضع لتقدير القوات الأميركية بالتنسيق مع الجيش الكويتي، فإنه قد أثيرت مخاوف بشأن التزام الولايات المتحدة بأمن دول المنطقة خاصة أن منظومة «باتريوت» الدفاعية الجوية الأمريكية تعد أفضل منظومة صاروخية لمواجهة الصواريخ المعادية وإسقاطها ومن ثم فإن العديد من الدول تعتمد عليها بشكل أساسي في حماية أجوائها، ومراكزها الاستراتيجية والحساسة خلال الحروب.

3.5.4. الانسحاب الأمريكي من سوريا

على الرغم من التصريحات العديدة التي أكدت أن هناك خططا أمريكية بشأن سوريا فإن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قد أعلن في التاسع عشر من ديسمبر 2018م في تغريدة في حسابه على تويتر سحب القوات الأمريكية من سوريا قائلاً: «بعد الانتصارات التاريخية ضد داعش، حان الوقت أن يعود شبابنا العظيم إلى الوطن».

وعلى الرغم من صدور بعض التصريحات عن الرئيس الأمريكي بهذا الشأن خلال العام 2018م فإنه كانت هناك بعض النصائح التي قدمت للرئيس ترمب بضرورة التأني في اتخاذ مثل هذا القرار، ومع أن الخطاب الأمريكي الرسمي منذ عام 2011م وحتى الآن لم يعكس ما يمكن القول إن المشكلة السورية تعد تحدياً للأمن القومي الأمريكي سوى ما يرتبط بالتزام الولايات المتحدة لحماية أمن حلفائها وشركائها في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً وهو ما يفسر ضآلة حجم القوات الأمريكية الموجودة في سوريا التي لم تتجاوز ألفي جندي مقارنة بعدد القوات الروسية التي تجاوزت الخمسة آلاف جندي.

بالإضافة إلى القواعد العسكرية الروسية في سوريا فإنه أثيرت العديد من التفسيرات للقرار الأمريكي ومنها أن هناك توجها أمريكيا لتقليص الوجود العسكري في الخارج عموماً حيث لوحظ أن الرئيس ترمب قد أعلن عن توجه الولايات المتحدة لتخفيض عدد الجنود الأمريكيين في أفغانستان إلى سبعة آلاف جندي أمريكي من إجمالي أربعة عشر ألف جندي هناك، بالإضافة إلى التوجه لتخفيض عدد القوات الأمريكية في الصومال، من ناحية ثانية ربما أراد ترمب الدفع بدور عربي في سوريا من خلال حث الدول العربية على إرسال قوات عربية تحل محل القوات الأمريكية في سوريا.

وعلى الرغم من أن الرئيس ترمب قال إن دور الولايات المتحدة كشرطي العالم قد «انتهى» وذلك إبان زيارته المفاجئة للجنود الأمريكيين في العراق في السادس والعشرين من ديسمبر 2018م إلا أنه استطرد قائلاً: «إن العراق سيكون قاعدة لمراقبة سوريا» ما يعني أن تلك القوات الأمريكية بإمكانها التدخل في سوريا مجددًا حال اقتضت الضرورة ذلك.

ولعل ما أشار إليه السيناتور الجمهوري لينزي جراهام بالقول: «إن الرئيس ترمب تعهد بالبقاء في سوريا لإنهاء مهمة تدمير داعش» يؤكد أن الولايات المتحدة ستظل تؤدي دورًا مهمًا في التحالف الدولي لمحاربة ذلك التنظيم، إلا أنه في يناير عام 2019م قال الرئيس ترمب: «إن الانسحاب من سوريا لن يجري بسرعة ولن يتمّ حتى القضاء على داعش بالكامل».

ومع أن توجه الولايات المتحدة للحد من تواجدها العسكري في بعض مناطق الصراع لن يطال أمن الخليج العربي وهو ما عبر عنه رئيس العمليات الإعلامية في القيادة المركزية الأمريكية إيرل براون رداً على سؤال بشأن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي بالقول: «إن تحركات القوات وأعدادها في منطقة الخليج العربي ليست للنقاش»، فإن

أبرز تداعيات ذلك القرار هي إمكانية حدوث فراغ من شأنه أن يمثل فرصة سانحة لإيران على غرار الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011م الذي عزز من الهيمنة الإقليمية لإيران.

وبوجه عام فإن ذلك القرار سوف يرتب ثلاثة تحديات أمنية لدول الخليج:

أولها: أنه يعني إطلاق يد إيران في الداخل السوري أخذاً في الاعتبار تسارع الجهود الإيرانية لتعزيز موقعها في الداخل السوري سواء من خلال إبرام اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع سوريا أو التنسيق مع روسيا بشأن تحركات إيران داخل سوريا.

ثانيها: في ظل وجود فراغ في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية فإن ذلك يثير مجدداً مقترح إرسال قوات عربية إلى سوريا تلك القوات التي سوف تواجه مخاطر عديدة حيث إنها سوف تعمل في بيئة عسكرية وبين العديد من اللاعبين على الأرض السورية بما يجعل وجودها أمراً محفوفاً بالمخاطر.

ثالثها: إمكانية ظهور تنظيمات إرهابية جديدة داخل سوريا وما يمثله ذلك من مخاطر على الأمن الإقليمي وأمن دول الخليج عموماً.

4. الخلاصة

من خلال استعراض أهم التطورات الأمنية والدفاعية، فضلاً عن أهم تحديات الأمن الإقليمي والتطورات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً يمكن القول إن كل الأجهزة الأمنية والدفاعية في مملكة البحرين استطاعت التعامل مع تلك التطورات بكفاءة واقتدار، إلا أنه مع استمرار تلك التحديات فإنه لاتزال هناك عدة متطلبات لمواجهتها، فعلى صعيد التحديات الأمنية لاتزال الحاجة إلى تعزيز ما يسمى «الإعلام الأمني» خاصة في ظل سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي قد تؤدي إلى نشر أخبار ليست صحيحة.

بالإضافة إلى أهمية الاستمرار في الدورات والتدريبات الخاصة بإدارة الأزمات وخاصة ما يرتبط منها بالإجراءات الاحترازية، وعلى صعيد التحديات العسكرية وفي ظل حالة عدم الاستقرار الإقليمي الراهنة فإن هناك حاجة للمزيد من التدريبات العسكرية وتحديدا ما يرتبط بالأمن البحري حيث إن نجاح الجهود الراهنة في التصدي للجماعات الإرهابية قد يدفعها للعمل في البحار التي قد تراها أهدافاً سهلة وتسبب خسائر هائلة مثل الاعتداء على ناقلات النفط أو تعطيل المرور في الممرات البحرية الحيوية، وجميعها تحديات لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وعلى صعيد الأزمات الإقليمية الراهنة التي تتصف بالديمومة فإن هناك حاجة للمزيد من الإجراءات الاحترازية للحد من تداعيات تلك الأزمات على الأمن الوطني من خلال تعزيز التعاون الاستخباراتي مع الدول الخليجية والعربية، وعلى صعيد الشراكات الدفاعية مع الدول والمنظمات الدفاعية مثل حلف شمال الأطلسي «الناتو» فإن هناك حاجة لتطوير تلك الشراكات بما يتلاءم وواقع المستجدات الأمنية الراهنة.

القسم الرابع:

منجزات السياسة الخارجية البحرينية خلال عام 2018م

1. تمهيد

يستهدف هذا الجزء من التقرير الاستراتيجي التركيز على أهم منجزات السياسة الخارجية لمملكة البحرين خلال عام 2018 م ولا يتضمن رصداً لكافة تحركات السياسة الخارجية البحرينية وإنما التركيز على أهمها مع إبراز نتائج تلك التحركات، حيث شهدت السياسة الخارجية البحرينية نشاطاً ملحوظاً خلال عام 2018م تجاه كل الدوائر الخليجية والعربية والدولية وتمكنت الدبلوماسية البحرينية من إيصال وجهة النظر البحرينية والدفاع عن مصالح وقضايا المملكة بكفاءة واقتدار على المستويات كافة، الأمر الذي كان له مردود إيجابي عكسته التصريحات الرسمية التي صدرت عن العديد من مسؤولي الدول، فضلاً عن البيانات الختامية لبعض المؤتمرات التي تضمنت تأييداً لقضايا المملكة، بالإضافة إلى المواقف العملية التي اتخذتها بعض الدول والتجمعات الإقليمية ما يعكس تأييدها الكامل لقضايا مملكة البحرين.

2. تحركات السياسة الخارجية البحرينية

2.1. على المستوى الخليجي

تُولي مملكة البحرين أمن منطقة الخليج العربي أهمية بالغة فهي عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتتفاعل مع الدائرة الخليجية تأثراً وتأثيراً وهو ما تمثل من خلال تفاعل المملكة مع القضايا الخليجية من خلال تحركات عديدة منها على سبيل المثال في الرابع عشر من أكتوبر 2018م أجرى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى اتصالاً هاتفياً بأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة وقد أكد جلالته خلال الاتصال «موقف مملكة البحرين المتضامن بقوة مع المملكة العربية السعودية، الذي يؤسس على وحدة الهدف والمصير المشترك، مؤكداً على أن البلدين بلد واحد لا يتجزأ وأن ذلك الموقف لن يتزعزع وستظل مملكة البحرين إلى جانب المملكة العربية السعودية وداعمة لها بكل قوة في وجه أي حملات معادية أو أي استهداف لها».

ومن جانبه أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود عن «شكره وتقديره لأخيه صاحب الجلالة على تلك المشاعر الأخوية الصادقة النبيلة التي تجسد عمق العلاقات العريقة الراسخة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين متمنياً لمملكة البحرين كل الخير والازدهار والتطور في ظل قيادة جلالة الملك المفدى».

من ناحية ثانية شارك حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة حفظه الله وذلك في قصر الدرعية بمدينة الرياض في التاسع من ديسمبر عام 2018م.

وفي السابع من يوليو 2018م أدانت وزارة الخارجية البحرينية في بيان لها الاعتداء الإرهابي الذي استهدف دورية أمن أثناء قيامها بمهامها في السادس من يوليو 2018 م في محافظة القطيف السعودية الأمر الذي أدى إلى استشهاد أحد رجال الأمن وإصابة آخرين، وتضمن البيان التأكيد على وقوف مملكة البحرين إلى جانب المملكة العربية السعودية في كل ما تتخذه من إجراءات حاسمة وخطوات لازمة لاستتباب الأمن للحفاظ على استقرار المنطقة ومواجهة أشكال الإرهاب كافة.

وفي الرابع من نوفمبر 2018م عقدت قمة ثنائية بين صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بقصر العوجة بالدرعية وخلال تلك القمة أكد جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه بأن «المملكة العربية السعودية هي صمام الأمان للمنطقة وأن التضامن معها هو خيار لا حياد عنه، مؤكداً رفض مملكة البحرين القاطع للحملات الممنهجة والافتراءات الإعلامية المغرضة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية في أي جهة كانت».

ومن جانبه شارك وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق والاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد داعش واللذان انعقدا بالكويت في شهر فبراير 2018م مؤكداً على أن مملكة البحرين حريصة على تمكين حكومة العراق من بناء مؤسساتها ومطالباً بتنفيذ استراتيجية شاملة لإعادة إعمار العراق.

وحول الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد داعش قال الوزير إن: «مملكة البحرين تشارك بفاعلية منذ اليوم الأول لتشكيل التحالف الدولي لمحاربة داعش»، مؤكداً أن «المرحلة المقبلة بعد هزيمة داعش في كل من سوريا والعراق تفرض تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمنع عودة التنظيمات الإرهابية والقضاء على أسباب التطرف».

بالإضافة إلى اجتماعات اللجان العليا المشتركة بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، تم خلال تلك الاجتماعات توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

2.2. على المستوى العربي

تحرص مملكة البحرين على ترسيخ علاقاتها العربية إيماناً منها بأن أمن الخليج هو جزء لايتجزأ من الأمن القومي العربي، وهناك العديد من المؤشرات التي ترجمت ذلك المبدأ.

فخلال زيارته لمملكة البحرين في الثلاثين من أغسطس 2018م وفي لقائه مع صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «عدم سماح مصر المس بأمن أشقائها في دول الخليج واستقرارهم» مشيراً إلى أن «أمن الخليج يعد جزءًا لا يتجزأ من أمن مصر».

ومن جانبه أعرب صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه عن «تقديره للدعم المصري لبلاده في مختلف القضايا ولمساهمات أبناء مصر في العديد من القطاعات بمملكة البحرين».

وسبق ذلك استقبال مملكة البحرين لرئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبد العال في يناير 2018م ضمن أكبر وفد برلماني مصري يزور المملكة وخلال لقائه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى أكد جلالته «اعتزازه بالعلاقات الأخوية العريقة بين مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية الشقيقة التي تشهد تطوراً متنامياً في المجالات كافة، منوهاً بالجهود المشتركة التي تبذلها قيادتا البلدين في سبيل الارتقاء بهذه العلاقات وترسيخها بما يحقق مصالح البلدين والشعبين».

وخلال تلك الزيارة أكد رئيس مجلس النواب المصري أن «أمن مملكة البحرين هو أمن مصر وجزء لا يتجزأ من الأمن الاستراتيجي المصري وخط أحمر بالنسبة لمصر»، وقال: «مصر لا تقبل المساس بأمن مملكة البحرين من أي جهة كانت أو التدخل في الشؤون الداخلية لها» مؤكداً على أن تلك الزيارة ليست بروتوكولية وإنما تأتي في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين البحرين ومصر في العديد من المجالات، وأن مصر بكل ما تملكه مع البحرين ضد أي تدخل خارجي أو إخلال بأمنها واستقرارها».

ومن جانبه قال رئيس مجلس النواب البحريني أحمد الملا -آنذاك- إن: «أمن واستقرار مصر جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام ولاسيما مملكة البحرين» وأن «حجم التوافق بين الجانبين من أجل تنسيق وتوحيد المواقف في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالإضافة إلى الموضوعات والقضايا المتعلقة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والمحافظة على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ومحاربة التطرف والعنف والإرهاب بشتى وسائلها لخدمة مصالح البلدين والشعبين الشقيقين».

من ناحية ثانية أكد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أن «مصر تمثل العمق الاستراتيجي والأمني للأمة العربية والإسلامية لما لها من مواقف تاريخية رائدة في الدفاع عن قضاياها والذود عن مصالحها»، وذلك خلال استقباله رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بمصر جبالي محمد المراغي وذلك في العاشر من يوليو 2018م.

فضلاً عن انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين البحرين ومصر التي تم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية.

وخلال اجتماعات الدورة الرابعة للجنة البحرينية -المغربية المشتركة في فبراير 2018م التي انعقدت بمدينة الرباط المغربية أشاد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية بالمواقف المغربية التي تدعم أمن واستقرار مملكة البحرين وهو ما يجسد عمق العلاقات بين البلدين والجدير بالذكر أنه تم خلال تلك الاجتماعات التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون بين البلدين.

وعلى المستوى الجماعي العربي فقد حرصت مملكة البحرين على المشاركة بفاعلية في كل اجتماعات جامعة الدول العربية، ومن أبرزها مشاركة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في القمة العربية في دورتها العادية التاسعة والعشرين برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود التي عقدت بالمملكة العربية السعودية في أبريل عام 2018م.

وخلال كلمته أمام القمة طالب جلالته «المجتمع الدولي بالقيام بدور أكبر لفرض وتنفيذ قراراته وإتاحة المزيد من الفرص لإنجاح مسارات التسويات السياسية للقضايا والأزمات العربية والإقليمية وإيقاف التدخلات الخارجية وتوفير الحماية اللازمة للشعوب المتضررة وصولاً إلى حلول عملية تعيد لتلك الدول قدرتها على حفظ سيادتها وأمنها واستقلالها» كما نبّه جلالته إلى ضرورة «تعزيز الأمن القومي العربي بما يحفظ مقدرات الدول العربية ويضمن أمنها واستقرارها ويمكنها من صد التدخلات الخارجية».

من ناحية ثانية كان للدبلوماسية البحرينية منجزات مهمة على الصعيد العربي منها توقيع وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة على محضر النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط وذلك على هامش اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (149)، وفي هذا الإطار أكد وزير الخارجية أن «إنشاء تلك المحكمة قد جاء بمبادرة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى واقتراح تقدمت به مملكة البحرين لجامعة الدول العربية وموافقة مجلس الجامعة على مستوى القمة على إنشاء المحكمة الأمر الذي يجسد حرص عاهل البلاد المفدى على تعزيز واحترام الحقوق والحريات، كما أنه يوضح مدى الاهتمام الذي توليه مملكة البحرين لحقوق الإنسان وتوفير كل الضمانات لحمايتها».

2.3. على المستوى الدولي

شهد عام 2018م نشاطاً فعالاً للسياسة الخارجية البحرينية التي أسفرت عن حقيقة مهمة مؤداها أن مملكة البحرين تحظى بعلاقات استراتيجية بالغة الأهمية ومتميزة مع القوى الكبرى في العالم وكذلك التنظيمات الإقليمية المهمة.

2.3.1. الدول الغربية

على صعيد العلاقات البحرينية-الأمريكية عكست التصريحات المتبادلة بين مسؤولي مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية عمق العلاقات بين الجانبين، فخلال استقبال صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه لرئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور ريتشاردبور والوفد المرافق له في الثامن عشر من فبراير 2018م أكد جلالته "اعتزازه بالمستوى المتقدم الذي وصلت إليه العلاقات البحرينية الأمريكية وما تميزت به منذ عقود طويلة من ثقة واحترام متبادل وتعاون وتنسيق مشترك في المجالات كافة، مؤكداً أن مملكة البحرين تدعم الجهود الأمريكية في حفظ الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي والعالمي".

وخلال استقبال صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه لوزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس في الخامس عشر من مارس 2018م أكد جلالته على أن «العلاقات البحرينية تبنى منذ عقود على الثقة والاحترام المتبادل والحرص المشترك على تحقيق أهداف ومصالح البلدين الصديقين»، منوهاً جلالته بالدور الفاعل الذي تضطلع به الإدارة الأمريكية بالتعاون مع الدول الحليفة والصديقة في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة وحماية الأمن والسلم الدوليين، مؤكداً دعم مملكة البحرين ومساندتها جميع تلك الجهود والمساعي.

ومن جانبه أعرب وزير الدفاع الأمريكي عن تقديره لجهود صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في توثيق علاقات الصداقة والتعاون المتبادل، مشيداً بالدور المهم لمملكة البحرين كشريك مهم منذ عقود طويلة في دعم وتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي.

من ناحية ثانية عكست التصريحات الأمريكية الرسمية قوة ومتانة العلاقات البحرينية -الأمريكية ومن ذلك تصريحه لصحيفة الأيام البحرينية في 14 فبراير 2018 قال فيه السفير الأمريكي لدى مملكة البحرين جاستن سيبريل أنه يوجد حالياً 500 بحريني وبحرينية يدرسون في مختلف الولايات الأمريكية وقد يصل ذلك العدد إلى 1000 أو أكثر خلال السنوات القادمة وذلك بفضل تنوع الجامعات الأمريكية.

جاءت تلك التصريحات على هامش إقامة «أسبوع اكتشف أمريكا» مؤكداً أن تلك الفعالية تبرز متانة العلاقات بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أخرى وفي حوار له مع صحيفة الوطن البحرينية في الثامن عشر من فبراير 2018م أكد جاستن سيبريل أن البحرين تعد شريكاً ثابتاً في مكافحة الإرهاب وهي ذاتها ضحية للإرهاب الموجه من الخارج، وأنالولايات المتحدة تعمل بشكل وثيق مع البحرين والشركاء في دول مجلس التعاون لمواجهة التحديات المشتركة التي تتمثل في مكافحة الإرهاب والتطرف ومكافحة تمويل الإرهابيين والتصدي للتهديدات التي تواجه حرية الملاحة والأمن البحري.

وأشار إلى أن استضافة البحرين القيادة المركزية للبحرية الأمريكية والأسطول الخامس يتيح لكل من الولايات المتحدة ومملكة البحرين العمل جنباً إلى جنب لمواجهة التهديدات التي تواجه الاستقرار الإقليمي، وأن التمرينات المشتركة والتدريب وحصول البحرين على قدرات الدفاع الأمريكية المتقدمة، جميعها أمور مهمة لضمان مواصلة العمل معاً في المستقبل دفاعاً عن المصالح الأمنية المشتركة.

وفي الثالث عشر من يونيو 2018م أدلى جاستن سيبريل بتصريحات للصحف البحرينية أكد فيها دعم الولايات المتحدة الأمريكية لجهود مملكة البحرين الريادية في مكافحة الاتّجار بالبشر وحماية العمالة مؤكداً أن مركز دعم وحماية العمالة الوافدة بمملكة البحرين يعد نموذجاً للحكومات في جميع أنحاء العالم.

والجدير بالذكر أن ذلك المركز يعد أول مركز شامل في الخليج العربي يختص بإيواء الضحايا أو الضحايا المحتمل تعرضهم لحالات اتّجار وقد تم تجهيزه وفقاً للمواصفات الدولية، وخلال زيارة الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين قال السفير الأمريكي إن: «البحرين خطت خطوات كبيرة في دعم العمل النقابي والعمالي وإتاحة الحريات النقابية مؤكداً أنها خطوات تستحق التقدير، مشيداً بالمشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه وما شهدته مملكة البحرين في عهده من تقدم وتطور غير مسبوق مقارنة بالكثير من دول المنطقة».

وعلى صعيد العلاقات البحرينية-البريطانية وخلال الاجتماع التحضيري لفريق العمل المشترك بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة برئاسة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية الذي عقد بمقر وزارة الخارجية البحرينية في الرابع من يوليو 2018م أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة أهمية تعزيز وتوطيد علاقات الصداقة المتينة والتحالف الوثيق بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة منوهاً بالدور البريطاني المسؤول والفاعل في استقرار منطقة الخليج وكذلك التعاون الثنائي القائم في مجال مكافحة الإرهاب، كما رحب وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية بموافقة البرلمان البريطاني في ديسمبر 2017م على قرار حكومة مملكة البحرين بتصنيف عدة جماعات تمارس الإرهاب وتستهدف الأبرياء والممتلكات في المملكة كمنظمات إرهابية.

وفي التاسع من ديسمبر 2018م رحبت وزارة الخارجية بالتقرير الصادر عن وزير حقوق الإنسان بوزارة خارجية المملكة المتحدة بشأن حقوق الإنسان في مملكة البحرين، حيث أشاد بيان الخارجية البحرينية بما اتسم به ذلك التقرير من مهنية عالية وموضوعية واستند إلى حقائق واضحة تعكس جهود مملكة البحرين في ترسيخ حقوق الإنسان والحريات وما حققته من إنجازات وضعت مملكة البحرين ضمن الفئة الأولى في تقرير الخارجية الأمريكية الخاص بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتّجار بالبشر كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحصل على هذا التصنيف العالمي.

وواقع الأمر أن ذلك لم يكن سوى نتيجة للدبلوماسية البحرينية النشطة في هذا المجال، ومن ذلك إشادة مساعد وزير الخارجية السفير عبدالله الدوسري خلال ترؤسه وفد المملكة في اجتماعات الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف في فبراير 2018م بالمبادرات الحضارية الرائدة لصاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في نشر التسامح والتعايش السلمي بين أعضاء الأسرة البشرية بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية والثقافية مؤكداً أنها تمثل فيضاً من الرسالة الإنسانية لجلالته إلى العالم أجمع.

وقد كان لتميز مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان صدى لدى المجتمع الدولي من خلال مؤشرين مهمين:

الأول: فوز مملكة البحرين بعضوية حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات خلال الفترة من 2019م وحتى 2021م بعد حصولها على 165 صوتاً من أصل 192 صوتاً عن مجموعة دول آسيا والهادئ خلال الانتخابات التي أجريت بين أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاقتراع السري المباشر في الثاني عشر من أكتوبر 2018 كانعكاس واضح للسياسات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في ترسيخ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مملكة البحرين، وذلك للمرة الثالثة حيث كانت البحرين عضواً سابقاً في دورتين بمجلس حقوق الإنسان، الأولى في العام 2007-2006 والثانية العام 2009-2011.

الثاني: حصول المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين على شهادة الأيزو في نسختها المحدثة في نظام إدارة الجودة الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي «أيزو» وذلك بعد عملية تدقيق تم إجراؤها على كل العمليات والإجراءات التي تقوم بها الأمانة العامة في المؤسسة الوطنية لضمان تماشيها مع الأهداف الموضوعة والالتزام بكل متطلبات نظام إدارة الجودة، والجدير بالذكر أنها أول مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تحصل على شهادة الأيزو على المستوى الإقليمي.

وعلى الصعيد الآسيوي وخلال مشاركته في الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي-الصيني في العاشر من يوليو 2018م ألقى وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة كلمة أكد خلالها أن العلاقات بين مملكة البحرين وجمهورية الصين الشعبية تتسم بكونها علاقات تاريخية وثيقة وتشهد تقدماً مستمراً على المستويات كافة، خاصة بعد الزيارة التي قام بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى جمهورية الصين الشعبية في سبتمبر 2013م.

لقد فتحت تلك الزيارة آفاقاً واسعة وجديدة للتعاون المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، الجدير بالذكر أنه تم على هامش المؤتمر توقيع مذكرة تفاهم بين مملكة البحرين والصين في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري، الأمر الذي يعكس دعم والتزام المملكة بإنجاح تلك المبادرة، من ناحية ثانية فقد صدر عن الاجتماع إعلان أدانت فيه الدول العربية والصين الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها مملكة البحرين والتي راح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء مؤكدين تأييدهم الكامل للإجراءات والتدابير التي تتخذها المملكة لحماية أمنها واستقرارها.

وفي تصريحات لوكالة الأنباء البحرينية في 10 يوليو 2018م أكد سفير جمهورية الصين الشعبية لدى مملكة البحرين أنور حبيب الله أن المملكة تعد شريكاً مهماً للصين ولعبت دوراً مهماً كجسر بين الصين وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشيراً إلى أنه خلال السنوات الماضية ارتفع عدد استثمارات الشركات الصينية العاملة في البحرين، وأشار إلى أن مدينة التنين في البحرين تعد أبرز الأمثلة التي تعكس واقع العلاقات الاقتصادية القوية بين الجانبين وقد تجاوز عدد زوارها في عام 2017م سبعة ملايين فرد بزيادة قدرها 22% عن العام 2016م، مشيراً إلى أن الصين تعد ثالث شريك تجاري غير نفطي وأكبر مصدر واردات لمملكة البحرين.

وعلى صعيد المنظمات الإقليمية والدولية فقد شهدت علاقات البحرين مع تلك المنظمات تطوراً ملحوظاً فعلى صعيد الاتحاد الأوروبي فقد قرر وزراء مالية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الثالث عشر من مارس 2018م رفع اسم مملكة البحرين من قائمة المنظمة للدول غير المتعاونة في المسائل الضريبية، ومما لاشك فيه أن ذلك القرار المهم يؤكد قناعة المجتمع الدولي بجدية وسلامة إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية المتبعة في المملكة، بالإضافة إلى تماشي القطاع المصرفي البحريني مع أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في هذا المجال، كما يعد ذلك القرار نتيجة لعدد من الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحري:

أولها: انضمام المملكة للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات في المسائل الضريبية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء وذلك قراره المتعلق بالمعايير العالمية للتبادل التلقائي للمعلومات في المسائل الضريبية.

ثانيها: انضمام المملكة إلى برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بمكافحة عمليات التهرب الضريبي.

ثالثها: توقيع مملكة البحرين على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية التي تعد بمنزلة الإطار القانوني لتبادل المعلومات في المسائل الضريبية والاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية.

من ناحية ثانية وبمناسبة احتفال بلدان الاتحاد الأوروبي بيوم أوروبا في التاسع من مايو من كل عام فقد أوردت صحيفة أخبار الخليج في 9 مايو 2018م مقالاً بقلم سفير الاتحاد الأوروبي بمملكة البحرين ميكيلي شيرفوني بعنوان: «بمناسبة الاحتفال بيوم أوروبا..طموحات الشراكة بين البحرين والاتحاد الأوروبي» أشار فيه إلى أحدث تقرير عن الفجوة بين الجنسين في المنتدى الاقتصادي العالمي والذي حدد مملكة البحرين كواحدة من أفضل البلدان أداءً في المنطقة في ذلك المجال.

وأشار في المقال إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة لتحقيق أهداف الإدارة العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة، فضلاً عن التزام البحرين بمكافحة الفساد، مؤكداً أن الاتحاد الأوروبي يرى البحرين شريكاً مهماً في الخليج العربي، كما أن الاتحاد يقف بجانب البحرين وشعبها، فضلاً عن وجود العديد من المصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومملكة البحرين في المنطقة ويلتزم الاتحاد بدعم الاستقرار والأمن والديمقراطية في مملكة البحرين.

من ناحية ثالثة وفي تصريحات له لصحيفة أخبار الخليج في السابع والعشرين من يونيو 2018 أكد السفير الألماني لدى مملكة البحرين ألفريد سيمز بروتو أنه يتعين على المجتمع الدولي التركيز على مسيرة وتطورات الإصلاح في البحرين بدلاً من الاستهداف الجائر لها مؤكداً على أن مملكة البحرين مستهدفة وبطريقة مجحفة.

من ناحية أخرى فقد تم انتخاب مملكة البحرين لعضوية لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك في السادس عشر من أبريل 2018م وذلك لمدة 4 سنوات من 2019م وحتى 2022م، وهو الأمر الذي يعكس الثقة والسمعة الطيبة والاحترام الذي تحظى به مملكة البحرين في أوساط المجتمع الدولي. وقد جاءت نتيجة التصويت لصالح كل من مملكة البحرين والهند وباكستان والصين، في الوقت الذي خرجت فيه إيران من اللجنة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

وخلال كلمته أمام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2018م أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أن مملكة البحرين تؤمن بأن تثبيت الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل يتطلب إرادة سياسية مشتركة وعملاً جاداً متكاملاً من الجميع يكفل احترام الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول من مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية من أجل التصدي لأكبر تحد يواجه العالم وهو الإرهاب.

وخلال زيارة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية لمقر حلف الناتو في سبتمبر 2018م، أعربت نائب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «الناتو» روز جوتمولر عن تقديرها للدور الذي تقوم به مملكة البحرين من أجل الحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة وكذلك اهتمام المملكة بالتعاون مع حلف الناتو، وقد أبدت تطلعها للمزيد من التعاون بين الجانبين لتحقيق المصالح المشتركة بينهما، خاصة أن هناك العديد من الفرص المتاحة بين المملكة والحلف خلال الفترة المقبلة.

ومن جانبه أعرب وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية عن اعتزازه بالعلاقات الوثيقة القائمة بين مملكة البحرين وحلف الناتو، وما تتسم به من تطور وتنسيق في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون، من أجل تحقيق الأمن الإقليمي، مشيدًا بالجهود الكبيرة التي يقوم بها الحلف في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وخلال اجتماعه مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في السادس والعشرين من سبتمبر 2018م على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة أن مملكة البحرين تحرص على تعزيز قوة ومتانة العلاقات القائمة مع الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها في مختلف مجالات التعاون المشترك انطلاقاً من شراكة حقيقية ومتنامية مؤكداً أن المملكة في ظل العهد الزاهر لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى قد حققت إنجازات كبيرة ومكتسبات متميزة على جميع الصعد التنموية وتتسم بالريادة والشمول والاستدامة.

وخلال مشاركته في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» بالاتحاد السويسري في يناير 2018م أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أن مشاركة مملكة البحرين في أعمال هذا المؤتمر العالمي تعكس سياستها الراسخة القائمة على مد جسور التعاون وتعزيز علاقاتها مع مختلف دول العالم وزيادة أوجه التعاون الثنائي والجماعي لضمان استمرار مسيرتها التنموية والنهضوية.

3. مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي

على صعيد موازللجهود الدبلوماسية الرسمية برز دور مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي كنموذج للدبلوماسية الناعمة، ففي الرابع عشر من مارس 2018م أصدر صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه أمراً ملكياً رقم 15 لعام 2018م بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، ووفقاً لما جاء في المادة الثانية من المرسوم الملكي فإن المركز يجسد في رؤيته ورسالته وأهدافه المبادئ المستخلصة من تاريخ وحضارة مملكة البحرين عبر عصورها والمتمثلة في الانفتاح على جميع الحضارات والأديان والثقافات وتعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام مستلهماً في ذلك إعلان البحرين الصادر في 13 سبتمبر عام 2017م.

وتتمثل أهداف ذلك المركز في إبراز منظومة القيم المشتركة بين الحضارات والثقافات والتوعية بأهمية تلاقي الحضارات وتعزيز السلم العالمي والعيش المشترك، وإحداث حركة تنويرية من خلال التوعية بأهمية الحوار، ومكافحة الفكر المتطرف المغذي للعنف والكراهية والإرهاب، فضلاً عن إظهار التعددية والتنوع والتعايش والتسامح في حاضر المجتمع البحريني وموروثه الثقافي.

وخلال العام 2018م كان للمركز مشاركات فعالة في الساحة الدولية استطاع من خلالها إبراز تجربة مملكة البحرين في التسامح كنموذج يحتذى به، ويمكن الإشارة إلى ثلاث مشاركات لافتة:

الأولى: تنظيم المركز وبالتعاون مع جمعية «هذه هي البحرين» فعالية في مقر الأمم المتحدة بعنوان» دور القيادات الدينية في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة» وذلك في 24 سبتمبر 2018م على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد شارك في تلك الندوة كل من وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، ووزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير- آنذاك- وخلال تلك الندوة قال وزير خارجية مملكة البحرين إن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه تسعى لمواصلة وتطوير تاريخها الممتد منذ قرون في التنوع والانسجام.

وقال وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير إن تلك المبادرة المتميزة تأتي ضمن جهود مملكة البحرين في تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي وتساهم في مد جسور التعاون بين جميع الدول والشعوب للمزيد من التجانس والوئام بين كل أطياف المجتمعات على اختلاف مذاهبهم.

ومن جانبه قال رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة إن البحرين تنطلق في ريادتها الإقليمية والتاريخية من مبادئ الانفتاح والتنوع واحتضان الاختلافات واحترام الآخر، وهذه من أبرز خصائص البحرين عبر التاريخ.

كما أضاف أن النهج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه قد عزز من مكانة البحرين كواحة للتسامح والسلام والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع البحريني.

الثانية: مشاركة رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة في تدشين كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي بجامعة سابينزا بإيطاليا في الخامس من نوفمبر 2018م، التي وجه فيها صاحب الجلالة الملك كلمة مسجلة بتلك المناسبة قال فيها:»إن مملكة البحرين تأمل من خلال إطلاق الكرسي الأكاديمي في الوصول إلى قلوب وعقول الشباب في جميع بقاع العالم عبر توفير المعرفة والإلهام اللازمين لتعزيز التعايش السلمي والمحبة».

وأضاف جلالته:»عند صياغة إعلان مملكة البحرين افتتحت هذه الوثيقة بعبارة الجهل عدو السلام، وإننا نعول على خبرات جامعة سابينزا المرموقة وتجاربها التي تمتد لقرون وسيرتها العريقة لتنفيذ رؤيتنا إلى واقع ملموس».

ومن جانبه قال رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة خلال مشاركته أن قيم ومبادئ التسامح والتعايش السلمي كانت دائماً عناصر أساسية في السياسات العامة للدولة وحرية العقيدة واحترام الاختلافات واحتضان العلماء من مختلف الانتماءات.

الجدير بالذكر أن كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي يضم ثلاث مستويات هي درجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم الاجتماعية والأديان ودرجة الماجستير في دراسات الأديان ودرجة الدكتوراه في الأديان والتأملات الثقافية، وقد أناب جلالته وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي الدكتور ماجد النعيمي لحضور حفل التدشين وقد أكد الدكتور ماجد النعيمي خلال حفل التدشين أن مملكة البحرين بفضل قيادة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه ستبقى موطن خير واستقرار تدعم السلام الشامل في العالم وتعزيز الحوار بين الأديان والمحبة والتعايش السلمي وأن وجود هذا الكرسي في جامعة سابينزا والإمكانيات التي سيوفرها سوف يسهم في إعطاء هذه القيم الإنسانية النبيلة بعداً أكاديمياً دولياً.

الثالثة: مشاركة رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة في مؤتمر باريس للسلام، الذي أقيم خلال الفترة من 11 إلى 13 نوفمبر 2018م وذلك على هامش مراسم إحياء ذكرى توقيع الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى والتي شارك فيها حوالي 70 رئيسا من رؤساء الدول والحكومات بالعاصمة الفرنسية باريس، وقد ناقش المؤتمر موضوع التعددية وقضايا السلام وطرح 120 مشروعاً لمواجهة تصاعد التوترات في العالم.

وقد حظيت تجربة مملكة البحرين في التسامح بإشادة العديد من مسؤولي الدول نذكر منها مثالين على سبيل المثال لا الحصر:

الأول: تأكيد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس أن العالم بحاجة إلى الاستفادة من تجربة البحرين المتميزة في التسامح الديني وذلك خلال مشاركته في مؤتمر حوار المنامة الرابع عشر الذي عقد بمملكة البحرين خلال الفترة من 26 إلى 28 أكتوبر 2018م.

الثاني: إشارة البيان الختامي لمنتدى التعاون العربي-الصيني الذي عقد في العاشر من يوليو عام 2018م إلى تجربة البحرين في التسامح من خلال تدشين مملكة البحرين لمركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي في مارس 2018م.

4. التهديدات الإيرانية على أجندة الدبلوماسية البحرينية

لم تتوان مملكة البحرين عن مواجهة التهديدات الإيرانية من خلال دبلوماسيتها النشطة، ظهر ذلك في مؤشرات، نذكر بعضها:

الأول: تأكيد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة على أن السلطات البحرينية لديها معلومات دقيقة حول دور بنك المستقبل الذي كان يعمل داخل البحرين في دعم وتمويل كيانات إرهابية، وذلك خلال مشاركته في منتدى الإعلام العربي لعام 2018م الذي انعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في 3 مارس 2018م، من ناحية أخرى وعلى هامش اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة العربية التاسعة والعشرين بالقاهرة شارك وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة في اجتماع اللجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بمتابعة تطورات الأزمة مع إيران بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط وقد أصدرت اللجنة بياناً أدانت فيه التدخلات الإيرانية التخريبية والمستمرة في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين والبلدان العربية وقد أشادت اللجنة بجهود مملكة البحرين في محاربة الإرهاب، وخلال كلمته أمام حوار المنامة الذي عقد بمملكة البحرين في أكتوبر 2018م أكد وزير الخارجية أن التدخلات الإيرانية في اليمن أدت إلى إطالة أمد الصراع.

الثاني: تأكيد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية خلال لقاءاته مع مسؤولين من مختلف دول العالم تورط إيران في دعم للجماعات الإرهابية، حيث قال خلال استقباله وفدا من موظفي أعضاء مجلس الشيوخ في مارس 2018م قال إن إيران تدعم الجماعات الإرهابية تجنيداً وتمويلاً وتسليحاً.

وخلال زيارته لجمهورية أذربيجان في أبريل 2018م حذر الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة إيران من التدخل في شؤون المنطقة ودعمها لخلايا وجماعات الإرهاب، بالإضافة إلى استمرارها في تطوير ترسانتها من الصواريخ الباليستية كتهديد مباشر للأمن الإقليمي، بالإضافة إلى تأكيده على القضايا ذاتها خلال زياراته لكل من هيئة الاتحاد الأوروبي للعمل الخارجي في بروكسيل وترؤس وفد المملكة في الاجتماع الثاني للتشاور السياسي مع بلجيكا، فضلاً عن عدد من الاجتماعات مع أعضاء البرلمان الأوروبي في بروكسيل، بالإضافة إلى مشاركته في منتدى مراكش للأمن في فبراير 2018م.

الثالث: خلال مشاركته متحدثا في الفعالية السنوية «قمة إيران 2018م» التي أقامتها منظمة «متحدين ضد إيران نووية» على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2018م قال سفير مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية الشيخ عبدالله بن راشد آل خليفة إن مملكة البحرين برؤية حكيمة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى تمكنت من بناء آليات وطنية للتصدي للتدخلات الإيرانية.

الرابع: في الثالث والعشرين من أكتوبر 2018م أعلنت كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية تصنيف كيانات وشخصيات إيرانية على لائحة الإرهاب وذلك ضمن إجراءات مركز استهداف تمويل الإرهاب الذي يضم في عضويته دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، والجدير بالذكر أن هذا التصنيف يعد الثالث المشترك لمركز استهداف وتمويل الإرهاب منذ الإعلان عنه في 21 مايو 2017م.

الخامس: في أعقاب إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران أعلنت وزارة الخارجية البحرينية في بيان لها في مايو 2018م دعمها الكامل للاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران التي تعكس إصرار الولايات المتحدة على التصدي للأخطار الإيرانية التي تقوض الأمن والاستقرار في المنطقة، وجاء في بيان وزارة الخارجية البحرينية أن»تلك الاستراتيجية تعالج الثغرات التي تضمنها الاتفاق النووي الإيراني».

وضمن جهودها لمواجهة التهديدات الإيرانية فقد حظيت مملكة البحرين بدعم وتأييد خليجي وعربي ودولي، فعلى المستوى الخليجي دعا الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزياني إيران إلى مراجعة توجهاتها السياسية في المنطقة بعد بدء تطبيق العقوبات الأمريكية المشددة عليها.

وأضاف أن دول مجلس التعاون كانت تدعو دائماً إلى إقامة علاقات تعاون مع إيران إلا أنها مع الأسف استمرت في التدخل في شؤون دول المجلس وتقديم الدعم للتنظيمات الإرهابية والميلشيات لزعزعة أمن المنطقة واستقرارها، وليس أمام النظام الإيراني الآن إلا أن يعيد النظر في توجهاته السياسية والالتزام بالقانون الدولي.

وقد صرحت مندوبة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة السفيرة لانا نسيبة في 26 يونيو 2018م أن إيران تنتهك قواعد القانون الدولي بشكل مستمر، وشددت على ضرورة إنهاء وجودها غير المسؤول من خلال ميلشيات وجماعات إرهابية كانت سبباً للعنف في منطقة الشرق الأوسط.

من ناحية ثانية أعلن المغرب قطع علاقاته مع إيران في الأول من مايو 2018م وفي هذا السياق قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إن المغرب سيغلق سفارته في طهران وسيطرد السفير الإيراني في الرباط، مضيفاً أن إيران وحليفتها اللبنانية، جماعة حزب الله الشيعية، تدعمان جبهة البوليساريو بتدريب وتسليح مقاتليها، وقد أيدت مملكة البحرين هذا القرار.

وكذلك فقد صدر قرار عن مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية «150» بالقاهرة وأدان التدخلات الإيرانية المستمرة في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، ومساندتها للإرهاب وتدريب الإرهابيين وتهريب الأسلحة والمتفجرات وإثارة النعرات الطائفية، ومواصلة التصريحات على مختلف المستويات لزعزعة الأمن والنظام والاستقرار، وتأسيسها جماعات إرهابية بمملكة البحرين ممولة ومدربة من الحرس الثوري الإيراني وذراعيه كتائب عصائب أهل الحق الإرهابية وحزب الله الإرهابي.

وأكد المجلس دعمه لمملكة البحرين في جميع ما تتخذه من إجراءات وخطوات لمكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية، للحفاظ على أمنها واستقرارها.

وعلى المستوى الدولي أبدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تأييداً ودعماً للبحرين ودول الخليج بشأن التهديدات الإيرانية، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى تأكيد السفير الأمريكي لدى مملكة البحرين جاستن سيبيريل في الرابع عشر من مايو 2018م أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تشكيل ائتلاف موسع من الدول بهدف حرمان إيران من جميع السبل التي تمكنها من الوصول للسلاح النووي والتصدي لمجمل أنشطتها الخبيثة.

وفي بريطانيا فقد عقد مجلس العموم جلسة خاصة في سبتمبر 2018م لمناقشة التدخلات الإيرانية في مملكة البحرين، وخلال تلك الجلسة أكد نواب في المجلس أن إيران تسلح جماعات في البحرين وتقوم بتهريب متفجرات للمملكة، وأن التدخلات الإيرانية في مملكة البحرين قائمة منذ عام 1979م وليس خلال عام 2011م فقط.

5. رؤية مستقبلية حول الدبلوماسية البحرينية

سوف تواصل الدبلوماسية البحرينية أنشطتها المختلفة على المسارات كافة ارتكازاً على توجيهات صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه ومجملها ترسيخ العلاقات مع كل الدول والمنظمات الفاعلة في العالم لتعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي، ولعل افتتاح المقر الجديد للمعهد الدبلوماسي في أكتوبر 2018م يعد مؤشراً مهماً للغاية على واقع الاهتمام بإعداد الكوادر الدبلوماسية البحرينية لتضطلع بمهمتها في تمثيل المملكة والدفاع عن قضاياها بالخارج.

كما وتؤيد مملكة البحرين كل الجهود الرامية لإنهاء الأزمات الإقليمية الراهنة لبسط الأمن الإقليمي والعالمي، والمملكة أكدت غيرذي مرة أنها شريك أساسي في التحالفات الراهنة والمتوقعة التي تحشد الجهود من أجل مواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

تهتم مملكة البحرين بالحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي عموماً والشراكة الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية على نحو خاص وتدعم كل الجهود الرامية لوقف تمويل الإرهاب بكافة أشكاله من جانب بعض الدول الإقليمية.

وسوف تستمر مملكة البحرين في التزامها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول وحدودها وذلك إعمالاً لمبادئ القانون الدولي ومقاصد المنظمات الدولية والإقليمية والتي ارتضتها كافة دول العالم ويتعين أن تلتزم بها كل الدول دون استثناء.

كما تُولي مملكة البحرين أهمية بالغة للأمن القومي العربي من خلال دعم جامعة الدول العربية وكذلك الدول العربية المحورية، بالإضافة إلى العمل على ترسيخ شراكاتها الاستراتيجية الدولية سواء مع الدول الكبرى الفاعلة في العالم أو المنظمات الإقليمية والدولية.

حول هذا الإصدار

يهدف التقرير الاستراتيجي السنوي لرصد وتحليل أبرز التطورات التي شهدتها مملكة البحرين خلال عام 2018م، من خلال أربعة أقسام. القسم الأول: التطورات السياسية، وتتضمن الانتخابات النيابية والبلدية. القسم الثاني: يتناول أبرز التطورات الاقتصادية. القسم الثالث: يغطي مجالات الأمن والدفاع، والتطورات الإقليمية والاستراتيجية القسم الرابع: يقدم مراجعة لأبرز منجزات السياسة الخارجية البحرينية.

التقرير ليس رصداً لكل الأحداث على سبيل الحصر، وإنما تركيزاً على أهمها، من خلال منهجٍ متكامل، يتضمن التعريف بكل قضية، وتطوراتها وتداعياتها على مملكة البحرين، وكيف تعاملت المملكة معها، عبر رؤيةٍ موضوعية.

يحتوي التقرير على أحداثٍ كثيرة، فضلاً عن بيانات وأرقام مهمة، ما يجعله مرجعاً أساسياً لكافة المهتمين والمعنيين بقضايا مملكة البحرين.